جون بُورْنْمانْ

الجناية السياسية والسلم الاجتماعي

ترجمة المصطفى حسوني

www.alexandra.ahlamontada.com منتدى مكتبة الإسكندرية

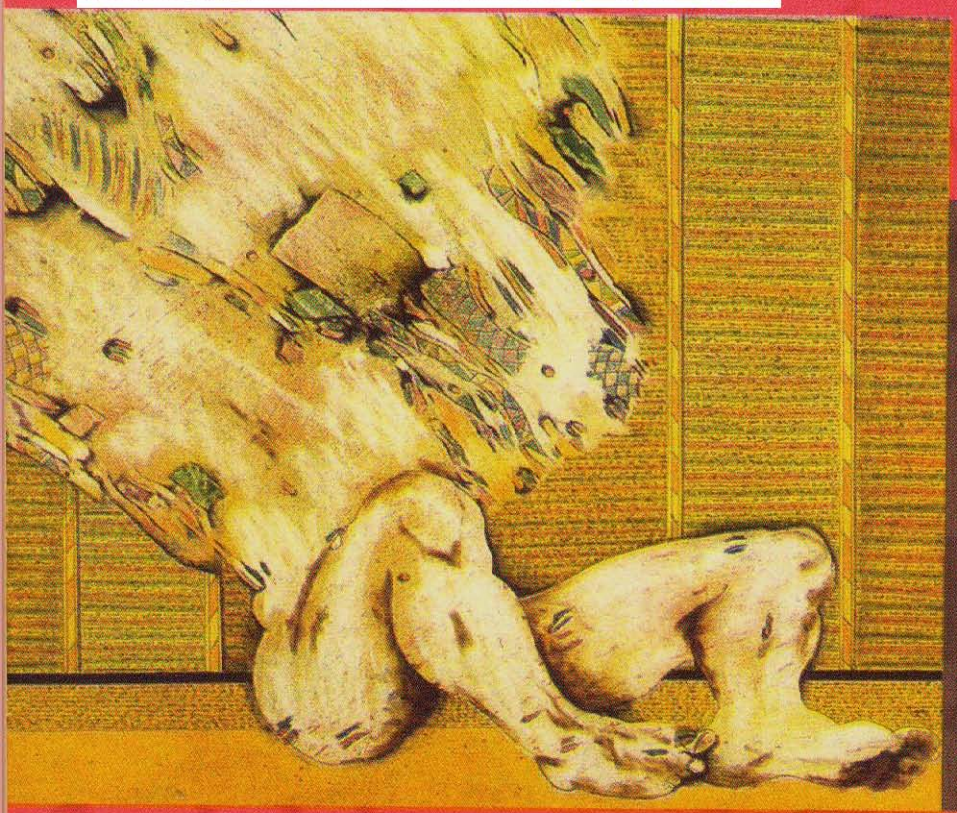

TARANA

دار توبقال للنشر

جون بُورْنْمـانْ

الجناية السياسية والسلم الاجتماعي

ترجمة : المصطفى حسوني

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بلفيدر، الدارالبيضاء 20300 - المغرب
الهاتف / الفاكس: 022.34.23.23 (212) - 022.40.40.38 (212)
الموقع: www.toubkal.ma - البريد الإلكتروني: contact@toubkal.ma

المحتوى

أنواع المحاسبة : أحداث الإنجاز وطقوس التكرار 9
1.1. موضوع المحاسبة 9
2.1. الجزاء 12
3.1. الجبر/ التعويض 21
4.1. تقويم الإنجاز 24
2. حول قضايا المال والذاكرة 35
1.2. الذكرى والمال وتعويض الخسارة 36
2.2. ربط الجماعة بالمال والذكرى 45
3.2. تجربة فردية عن المال والذاكرة 51
المصالحة بعد التصفية العرقية : الإنصات والجزاء والانتساب 63
1.3. أذى الخسارة بعد التصفية العرقية 64
2.3. استرجاع الخسارة من خلال التوالد 65
3.3. استرجاع ذكرى الخسارة من خلال الانتقام 71
4.3. الشهادة وقول الحقيقة والثقة 72
5.3. الإنصات والإدلاء بالشهادة والمحاسبة 77
6.3. المصالحة وحفظ السلام 85
ما هو الاحتلال ؟ تأملات انتروبولوجية حول احتلال ألمانيا بعد
الحرب العالمية الثانية والاحتلال الحالي للعراق 89
1.4. انتروبولوجيا العطاء 90
2.4. العطاء : الديمقراطية مقابل النفط والقواعد العسكرية

والسلام مع اسرائيل 91
3.4. احتلال ألمانيا..... 92
5. هل الولايات المتحدة هي الآخر لأوربا 103
1.5. انتقال ميزان القوى العالمي إلى الشرق الأوسط..... 104
2.5. الأوربة 105
3.5. الأمركة..... 112

كلمة المترجم

يغري هذا الكتاب بالقراءة لأنهُ يجمع بين تخصيص بؤرة الصراع الدولي المعاصر الذي انتقل من أوربا -بعد انتهاء الحرب الباردة- إلى الشرق الأوسط (العالم العربي والاسلامي)، وبين الشروط الضرورية للمصالحة الاجتماعية بعد مرحلة الاستبداد والتطاحن السياسي.

وبما أن الأمر يتعلق بالخروج من دوامة الصراع والعنف السياسي كشرط لإرساء مجتمع المستقبل الديمقراطي والإنساني، فإن المؤلف يهتم بإبراز المعايير التي تضمن الوصول إلى هذا الهدف من خلال الساحة التي تعرف هذا الصراع، ومن المعروف أنها مطبوعة اليوم بأشكال من إرادة الهيمنة التي تعوق إمكانية التحول بل تجعل الخطاب الرائج عن الديمقراطية والسلام عديم المعنى. لهذا، فإن الكاتب يقدم برؤية استراتيجية وبمحايثة للوقائع تجاذب القوى العالمية ذات المصالح المتضاربة، ويفصل في النتائج السياسية والآثار الاجتماعية منتقلا مرة تلو الأخرى من أوربا حين كانت تشكل مركز الثقل السياسي وصراعاته كما تجسد ذلك في حالة ألمانيا إلى العالم العربي الاسلامي وخاصة في مأساة العراق والقضية الفلسطينية التي عادت إلى واجهة الأحداث الدولية.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق وشن اسرائيل الحرب على لبنان، وعلاقته بسوريا وإيران كلها عوامل أهلت المنطقة العربية الاسلامية لتصبح مركز ثقل صراع سياسي عالمي مما يجعل المؤلف يتساءل عن إمكانية إرساء مجتمع السلم والديمقراطية أمام شبح التوتر، كما حدث سابقا في تجربة ألمانيا بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن هنا تبدو أهمية المقارنة بين التجربتين وبين تجارب أخرى في مناطق

أخرى من العالم مثل الشيلي والفيتنام وجنوب إفريقيا وغيرها، التي مرت بأنواع من الاستبداد والعنف الذي نجمت عنه جروح عميقة الغور كادت أن تعصف بكل أمل أو رغبة في البحث عن مجتمع السلم والديمقراطية.

إن سعة أفق هذا الباحث المعرفية والتزامهُ المبدئي بقيم العدالة، وعمق الأسئلة التي يطرحها ويحاول الإجابة عنها، تتجاوب مع مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تتطلب نقاشا عميقا حول تجربة الماضي وكيفية استثماره في جدلية إرساء مجتمع المستقبل.

المصطفى حسوني

أنواع المحاسبة : أحداثُ الإنجازِ وطقُوس التِّكرَار

1.1. موضوع المحاسبة

تستعمل المحاسبة في العديد من الإحالات اليومية، في الجرائد والصحف والأخبار الإذاعية والنشرات التلفزية، بمعنيين متداخلين. يشير الأول إلى الحساب والتفسير، ويشير الثاني إلى تحمل المسؤولية القانونية. ولتوضيح المعنيين سنعمل على تقديم مقاربتين، تتمثل الأولى في المقاربة الدُّورْكْهَايمَية التي تربط بين المحاسبة والعلاقات الاجتماعية على أساس تقويمها في نقطة زمنية واحدة. وترى المقاربة الثانية –المقاربة الوِيبِيريّة– أن الدلالة الخاصة لشكل الحساب تحدد، في جزء منها، بالنظر إلى زمنهاَ وكذا من خلال تتالي مختلف الأنواع بالشكل الذي توظف به في نفس المكان عبر مرور الزمن. وعلى الرغم من اهتمامي بحالات محددة ومحصورة تتمثل أساسا في قضايا تعكس لحالة ألمانيا ولبنان المعاصرين (باعتبارهما يشكلان فضاءات مألوفة عندنا)، فإننا سنحيل أيضا على فضاءات اجتماعية وسياقات ثقافية أخرى. وهناك، بدون شك، سياقات ثقافية عديدة لا تقع بالضرورة في الإطار النظري المقترح وتؤشر على محدودية المقاربة المقدمة في هذا العمل.

تجنبا للتجريد، يمكن أن نحدد أربعة أنواع من المحاسبة، وهي عبارة عن مجموعة من الطرق والوسائل التي تمكن من تفسير الحسابات وتحديد المسؤولية. وتظهر هذه الأنواع في أماكن ثقافية مختلفة واسعة جداً، وهو ما يجعلنا نحدد من جهة هذه الأنواع في 1) الجزاء 2) التعويض 3) تقويم الإنجاز 4) طقوس إحياء الذكرى. ونحدد من جهة ثانية نوعين من المؤسسات تأخذ في إطارهما المحاسبة

شكلا معينا وهما 1) الأحداث التي تؤشر على استمرار حدث ما أو نزوعه نحو النهاية و2) الطقوس التي تنحو نحو التكرار وإحياء الأحداث.

عندما تأخذ المحاسبة شكلا مؤسساتيا، فهي تكون دائما محكومة بإجراءات قانونية في حين تنتشر الطقوس وتذيع بدون هذه الإجراءات. ونمثل على ذلك بـ«الجزاء» -معاقبة الشرير ومكافأة الخير- فهو يؤطر شرعا قضية تقويم الضرر. وينطبق نفس الشيء على «التعويض» الذي يتم عادة عبر إعادة تقييم الخسارة من خلال استعاضة الضرر بالمال، وتتضمن هذه العملية وساطة قانونية للحصول على تسوية. في مقابل ذلك، لا يقوم «تقويم الإنجاز» -الذي هو عبارة عن محاسبة ثقافية مثل الاعتذار وتنصيب لجن التحقيق وتتبع الحقيقة التاريخية- على اتفاقيات قانونية، ولكنه يشكل مع ذلك حدثا، شأن النوعين السابقين، وينتج عنه حسابا محدوداً ومحصوراً في الزمن. ويؤشر عرض كل هذه الأنواع الثلاثة -أي الجزاء والتعويض وتقويم الإنجاز- إلى وجود قطيعة أو وضع حد لمتوالية خاصة من الأفعال الخاطئة انطلاقا من نقطة زمنية مفترضة إن لم تكن هي الزمن الحقيقي للضرر. وفي اتجاه آخر، فإن النوع الرابع المتعلق بـ«طقوس إحياء الذكرى» يبدأ بعملية الإحياء من خلال مأسسة أيام الحداد أو بناء مواقع لتخليد الذكرى، مثل تجديد المآثر وإقامة متاحف يمكن زيارتها بشكل دائم.

وتسلك المحاسبة سلوك المسؤولية (وتقيد هذه الأخيرة المحاسبة في المسؤولية القانونية)، وترتبط المحاسبة في هذه الحالة بثلاثة مصطلحات معرفية وهي الخطأ والدين والذنب[1]. وتجتمع هذه المصطلحات في اللغة الألمانية في مصطلح واحد هو شُولْدْ، الذي يعكس واقعا اجتماعيا يشمل الأخلاق والاقتصاد والقانون والأبعاد النفسية السيكولوجية. وتشير الدراسات الانتروبولوجية في بداية القرن العشرين، حول السحر في المجتمعات البدائية، إلى المعنى السردي للمحاسبة على أساس أنها قصة تروي خطأ ومسؤولية الجماعة وتوضح معنى الشر. وتبعا لذلك، فإن مثل هذه الدراسات تجهل كل علاقة لها بالتفسير والضبط الدقيق للقضايا. وقد يعزى ذلك، أيضا، إلى أن معظم الانتروبولوجيين أنذاك لم يقدموا

1. تستعمل «المحاسبة» ترجمة لمصطلح Accommtability عوض «المسؤولية» وإن كان المؤلف يربط بينهما، وذلك تجنبا للالتباس الذي قد يؤدي إلى خلط بين المحاسبة بمعنى المسؤولية، والمسؤولية مستعملة في استقلال عن هذا الربط (هامش المترجم).

دراسات عن المجتمعات المعروفة بغناها المادي، ومن تم اعتبرت قضايا التفسير والضبط الدقيق هامشية بالنسبة لأبحاثهم.

ومهما يكن، فإن مشاكل الدقة والضبط ينجمان بداهة عن افتراضات التطور التي تجعل لكل زمن أدوات تحليله واختبار معطيات وقائعه، خاصة فيما يتعلق بدراسة مواطن القانون والفردانية وكذا البيروقراطية الحديثة في المجتمعات. وهذا ما عملت، (مُورْ (1978 : 82–134) Moore) على تحليله بالنقد والتمحيص من خلال محاولتها السابقة لسنة (1972) فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية. وتعتبر هذه المحاولة الانتروبولوجية الوحيدة –حسب علمنا– في معالجة الموضوع بكيفية مباشرة. وقد حاولت مُورْ الاستدلال، في هذه الصدد، أنه من الخطأ افتراض تحليل يميز بين القانون «العام» والقانون «الخاص»، وبين القانون «المدني» والقانون «الجنائي» أو بين الانتقال من المسؤولية «الجماعية» إلى المسؤولية «الفردية». ويدعم عدم الفصل هذا بالنظر إلى أسباب نذكر منها، أولا أن القانون العام والخاص والقانون المدني والجنائي تشكل مقولات لا يلغي بعضها البعض، لأن عناصر القانون معا توجد في نفس الحالات، وثانيا أن مفاهيم المسؤولية الفردية تتعايش مع مفاهيم المسؤولية الجماعية في النوعين من المجتمعات معا الصناعية وقبل صناعية، فلا مفهوم يسبق الآخر في الزمن أو يتقدم عليه منطقيا. ونستخلص تبعا لذلك، بأنه علينا أن ندرك في أي مجتمع يتم التمييز بوضوح بين المجالين المدني والجنائي، وأيضا كيف يتم التمييز بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية.

وإذا سرنا على نهج المحاولة الرائدة لمُورْ، فإننا سنتساءل بروح دُورْكْهَايْمِيّة عن العلاقة بين مختلف أنواع المحاسبة عند معالجة الأحداث والطقوس، وكذا عن آثارها الخاصة وإمكانية استبدالها، ثم التساؤل عن العلاقة بين المسؤولية الفردية والجماعية. وسوف لن نهتم بالتطور الحاصل في تحول مفهوم المحاسبة في القانون أو في أي مجال آخر، لأنه يصعب بالفعل تجسيد التقدم أو التراجع في هذا الحقل؛ ولكننا سنصرف اهتمامنا، في المقابل، إلى الأشكال الخاصة التي تنتشر بها المحاسبة وسياق تشريعها عبر الزمن. وبعبارة أخرى، فإن أنواع المحاسبة تنتشر أكثر بشكل متتال دون أن يحدث ذلك بشكل متزامن. فكل نوع له نمط خاص ومحدود في عملية التقويم، وإن كانت توجد بالفعل إمكانات

محدودة لتعويض نوع بآخر تبعا للسياق الثقافي وظروف تحقيقه. ونستدل على ذلك بما حدث في كَامْبُودْيَا، فبعد سقوط نظام بُولْ بُوتْ كانت المحاكمات الجنائية غير ممكنة سياسيا بعد المذابح والأضرار التي خلفها الخِمْر الحُمْر. في المقابل، لا يتم تأجيل ولا تأخير طقوس إحياء الذكرى (مثل إبراز بعض مظاهر الاحتفال) وأحداث تقويم الإنجاز (مثل إحداث لجن تقصي الحقائق). وبالعكس من ذلك، فقد تم التنظيم الدولي للمحاكمات الجنائية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. بشكل سبقت معه هذه المحاكمات كل أشكال التقويم التي قد تتحقق بعد عقود. أما في الأرجنتين، فقد سبق خلق لجن تقصي الحقائق وإقامة طقوس إحياء الذكرى معظم المرافعات القانونية. سنعمل في هذا الفصل على تحليل كل نوع على حدة، ونتساءل كيف أصبحت الأنظمة تدرك القضايا الدولية، وكذا الاقتصاد الدولي للمجموعات المتضررة والضحايا، وبشكل متزايد مختلف هذه الأنواع المذكورة.

2.1. الجزاء

قدمنا مجموعة من الاستدلالات في كتابنا **تسوية الحسابات** من خلال الحديث عن العنف والعدل والمحاسبة في أوربا بعد المرحلة الاشتراكية. وتفيد هذه الاستدلالات بأن الدول الديمقراطية تسعى التأكيد على مبادئ المحاسبة، وبصفة خاصة الجزاء القانوني، لتنصب نفسها السلطة الأخلاقية التي تمكنها من تمثيل المجتمعات (بورنمان (Borneman (1997). في المقابل، فإن الدول غير الديمقراطية تمارس سلطتها، وإن كانت غير شرعية، بوسائل مثل القهر والخوف والرشوة والتوزيع السيء للثروات والاعتداء على الدول الجارة. وتوجد مبادىء المحاسبة في صلب أحكام القانون «التي تسن في إطار طقوس تصفية منتظمة من خلال مفهوم الجزاء. وتقتضي التصفية السياسية موقعة الإجراء داخل الدوائر الحكومية دون إلصاقه بفاعلين هامشيين أو أنظمة خارجية. بمعنى أن الحكومات الديمقراطية التي لا تعمل على تطهير نفسها من اعتداءاتها بطريقة منظمة، فإنها تسعى بذلك إلى نقل الإجرَام نحو المجموعات الهجينة أو غير الأصلية داخل وخارج المجتمع، وتصبح السيرورة أقل ديمقراطية. ونمثل على هذا النوع من النقل الداخلي بتجريم المهاجرين في فرنسا أو الفقراء السود في الولايات

المتحدة الأمريكية وطالبُوا اللجوء السياسي والأجانب في ألمانيا أو الأقليات العرقية والدينية في يوغوسلافيا، ورواندا وأندونيسيا والهند. ونمثل على نوع النقل الخارجي بتجريم الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل للمجموعات الإسلامية على أنها «غير شرعية» و«مجاهدة» أو «إرهابية» وتؤطر تجريمها في هذه الحالة وعنفها الممارس ضد هذه المجموعات بأنها شرعية بل تجسد لحق الدفاع عن النفس. ويؤدي اختيار الضحايا بهذا الشكل إلى نوع من العطاءات وتبرئة ذمتها التي تخفي الخروقات المحلية، وتخلق وحدة اجتماعية داخلية وهمية. ويصل التسلط، في هذه الحالة، إلى درجة يجعل النظام القضائي أداة سياسية لإبعاد النخب من أجل تنفيذ وتبرير الأحكام. وقد كانت الخلاصة التي توصلنا إليها في دراستنا لسنة 1997 أن استعمال الجزاء القضائي في ألمانيا بعد سنة 1990، وفي بعض دول أوربا الوسطى، يفسر في جزء منه سبب تجنب هذه الدول الدخول في دوامة الصراعات.

وقد انصب اهتمامنا قبل سنة 1992، عندما بدأنا البحث في «تسوية الحسابات»، على معرفة الشكل القانوني للجزاء، ومعرفة مكانة الجزاء القانوني في تقويم الأخطاء التي تم اقترافها في شرق أوربا الوسطى خلال فترة الحرب الباردة. وترتبط المعطيات المتعلقة بالأعراق، في الكتاب المذكور، بقضايا الاعتذارات التي تقابل الاعتراف القانوني. وأحيل في هذا الفصل إلى أن الاعتذارات تستعمل بمثابة تقويم للإنجاز، مع الإشارة إلى أنه لم يكن هناك في زمن تأليف الكتاب إطار نظري يمكننا من معالجة الاعتذارات في حد ذاتها. وقد انصرف اهتمامنا آنذاك وخاصة بعد سقوط خسارة الملكية، ونذكر في هذا الصدد تركيزنا على التعويض، لخلق واقع يناقض المشاريع الشيوعية الماركسية بإرجاع الملكية إلى الورثة أو إعادة توزيعها على شركات مالكة خاصة، وأدى ذلك إلى مبالغة في تقدير الملكية على حساب الأضرار المعنوية للحياة الاجتماعية. وفي مقابل ذلك، فإن محاولتنا للتنظير للأضرار المعنوية مثل الابتزاز والاتهام والاختطاف والحبس التعسفي وفقدان العمل بدون سبب والحرمان من حق التعليم – لم تكن ناضجة لفهم التعويض المالي، ونتساءل كيف وأين يمكن للمال تقويم الخسارة في الحالتين معا المادية والمعنوية، وهل يصلح في الوقت نفسه، كتقويم كاف للضرر؟ سأحاول في الفصل الثالث معالجة هذا السهو الذي يتعلق بالتعويض. وأتناول،

هنا، البحث في الجزاء كنوع من أنواع المحاسبة في سياق غير أوربي وفي أبعاده الدولية.

لقد بدأنا أبحاثنا المقارنة في لبنان سنة 1999 و2000، ويختلف هذا المكان عن شرق أوربا الوسطى، حيث الإفلات من العقاب أمر طبيعي باستثناء بعض المحاكمات، فقد تم سجن -في أقصى الحالات- شخصين لا أكثر بعد الايقاع بما يقارب مئة ألف ضحية إضافة إلى أفراد فقدوا عائلاتهم في حرب أهلية دامت ثمانية عشرة سنة. وقد سمح العفو العام، بعد هذه الحرب، بانتخاب مجرمين في البرلمان اقترفوا جرائم وقاموا بتصفيات عرقية وترحيل قسري وارتكاب مذابح. فكيف يمكن، إذن، للدولة اللبنانية أن تعمل كسلطة معنوية لصالح المجتمع اللبناني بعد توقيع اتفاق الطائف الذي ينهي شكليا الحرب الأهلية؟ فمن جهة، يبدو منطقيا الاستدلال على أن لبنان -الذي تعود شكل حدوده الحالية إلى سنة 1926 - كان دائما مجتمعا ناشئا، وهو عبارة عن مريج من القبائل والطوائف والمجموعات التي تتقاسم تمثيل بنية سياسية متداخلة وضعيفة في حد ذاتها. وقد أضعفت هذه البنية أولا من خلال الحرب الأهلية والاحتلال الاسرائيلي في الجنوب ثم الهيمنة السورية في الشمال، ويفرض هذا الواقع ضرورة التفكير في بناء الدولة والمجتمع معا. ودفعت نهاية الحرب من جهة ثانية، ببعض الأشخاص إلى تبني شكل آخر من التقويم مثل المظاهرات العمومية، وخلق مواقع لإحياء الذكرى وتقديم الاعتذارات وصيغ معينة لتعويض الأشخاص المرحلّين. ومع ذلك، تفتقر الدولة أصلا إلى السلطة للالتزام بأي شكل من أشكال الجزاء مما أدى إلى تقزيم سلطتها المعنوية والقانونية (وإن كانت الدولة تلتزم بشكل محدود بمسألة تعويض الملكية المفقودة). وقد سارت الأمور في اتجاه تجمد معه العنف بين المجموعات داخل المجتمع، وأصبحت الدولة في هذا السياق مجرد حَكَم، في أفضل الحالات بين مجموعة من الطبقات المتجمدة.

وقد تمكن جيش لبنان الجنوبي، وفرق الأمم المتحدة من مراقبة الحدود عند انسحاب إسرائيل سنة 2000، وإنهاء 24 سنة من الاحتلال. وتمكنت الحكومة المركزية من ضم الجنوب بعد اتفاق ضمني يتولى بموجبه حزب الله سلطة الحفاظ على الأمن في الجنوب. وقد أدى الانسحاب السوري كذلك سنة 2005 إلى إنهاء 29 سنة من الهيمنة نتج عنه سيادة وتوحيد لبنان لأول مرة منذ انطلاق أول

رصاصة في دوامة الحرب الأهلية. ونتج عن ذلك تجريب جوهري للديمقراطية في عدة مناح من الحياة الاجتماعية نتج عنه ازدهار فن جديد واختلاط طائفي للتجمعات العمومية. وأكثر من ذلك تم تنظيم وتحديد المناصب المتنافس بشأنها في مجال الوظيفة العمومية. وحدث التحول المفاجيء لهذه الثورة -التي سميت ثورة الأرز- بعد القصف الإسرائيلي المكثف صيف 2006. وقد تم تفسير هذا القصف حينئذ بأنه من جهة، جواب على اختطاف جنديين وتبريره فيما بعد بضرورة إبعاد خطر حزب الله (الهدف الأساس) وخطر الإرهاب، ووقع تفسيره من جهة ثانية بأنه لا يشكل هدفا فقط من أجل معاقبة المدنيين اللبنانيين (تبرير غير مباشر للأضرار)، ولكن أساسا إلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية اللبنانية. وقد يصعب تجاوز هذه الأضرار وإصلاحها، وليس من الواضح معرفة إلى أي مدى حَمَل هذا القصف التجارب الديمقراطية اللبنانية إلى نهايتها، ولكنه بدون شك أضعف محاولة الدولة في تنصيب نفسها سلطة لتمثيل الشعب وحمايته أيضا، ونرى في هذه الحالة سيرورة تفكك المجتمع، وفشل في إعادة بناء مشروع الدولة من خلال تصرفات الدولة المجاورة.

وإذا كان تحليلنا صائبا، فإن أسباب العنف التي أفرزت الحرب الأهلية في لبنان لم تعالج أبدا بكيفية ملائمة، وتأخذ طابعا يصعب معه حل المشاكل في المستقبل القريب.وقد أعاد معظم زعماء الميليشيات تجسيد سلطتهم الشعبية، ونذكر من هؤلاء الجنيرال ميشال عون العائد من منفاه الفرنسي، والقائد السابق للقوات اللبنانية سمير جعجع (أحد زعماء الميليشيات الذي يقضي عقوبة السجن) ثم زعيم حزب الله حسن نصر الله الذي قدم اعتذارا باعتباره المسؤول عن الهجوم الإسرائيلي الأخير، ومع ذلك فقد ازدادت شعبيته في الأوساط اللبنانية بسبب تنظيمه للمقاومة ورده الهجومات الاسرائيلية مما أدى إلى إخفاقات إسرائيلية. ويهدد هؤلاء الزعماء بعودة الدولة اللبنانية إلى الانقسام الطائفي، لتصبح بذلك فترة السلم التي أعقبت الحرب الأهلية بمثابة وقفة وليست قطيعة مع دوامة العنف.

ومهما كانت طريقة إنجاز التقويم القانوني في شكل من أشكال الجزاء بالنسبة للأضرار التي عانى منها المواطنون خلال الحرب الأهلية، فإن الدولة اللبنانية لم تكن قادرة يوما على إقامة سلطة تنفيذية أو تشريعية للالتزام بهذا التقويم ولو في

إطار جزاء رمزي. وقد ساهم الدعم السوري والإيراني لحزب الله -الذي يتمتع باستقلال واسع عن نظام الحكم- في إضعاف الدولة. ويدخل في نفس المنطق محاولة نقل إسرائيل لجرائمها خارج حدودها (مثل ممارسة التفرقة على العرب الإسرائليين ونزع الأراضي والاستيطان المكثف وتعذيب العرب المعارضين وجرائم الحرب في لبنان). وقد بني القصف الاسرائيلي في صيف 2006 على أسس منطقية لا تعبر عن وعي تام، فإذا لم يحقق هذا القصف إضعاف حزب الله ولا الشيعة في جنوب لبنان، فإن إسرائيل ستكون قد عاقبت المواطنين اللبنانيين مقابل فشل احتلالها، طامعة في زرع بدور العنف والفتنة داخل النظام السياسي اللبناني. وتهدف بهذا إلى تقسيم حزب الله (تقسيم قد يدعمه الشيعة) الأمر الذي يخدم مصلحة مجموعات اجتماعية وطوائف أخرى (مثل المسيحيين والسنة). وتكون الدولة اللبنانية المستضعفة غير قادرة على التدخل وإيقاف دوامة العنف الداخلي الذي يمكن أن يظهر بين مختلف الطوائف.

سنعمل هنا على توسيع مجال الحجج المقدمة خارج السياق الاجتماعي اللبناني الداخلي ليشمل أبعاداً دولية من جهة، وإشارة والانتباه إلى الجانب الكلي والعالمي للجزاء من جهة ثانية. وبقدر ما تكون الصراعات اللبنانية مرتبطة بشكل معقد بالتحالفات الخارجية، فإن حل هذه الصراعات يكون ممكنا من خلال اللجوء إلى القضاء عبر مشاركة دولية. وفي هذا الإطار كان اهتمامي بقضايا «الجزاء» المرتبطة بمذبحة لاجئي صبرا وشتيلا سنة 1982 في لبنان، ومعظم الضحايا كان من الفلسطينيين. وقد عملنا على توضيح ملابسات هذه المذبحة في كتاب خاص سنة 2004. ولقد شكل الفلسطينيون النازحون، إبان الحرب الأهلية اللبنانية، مصدر الصراعات بين الطوائف المحلية وكانوا في نفس الوقت ضحية لهذه الصراعات خاصة وأن عددهم قد تجاوز أربع مائة ألف خلال فترات التهجير سنة 1948. وعلى الرغم من وجود عدة عوامل للانقسامات اللبنانية الداخلية فقد كانت سببا في اندلاع الحرب الأهلية، وتدفقت أزمة اللاجئين الفلسطينيين من إسرائيل إلى لبنان. وشكلت منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الإطار عاملا من عوامل الحرب الأهلية في لبنان. ونضيف إلى أهمية الفلسطينيين في المشهد اللبناني إلى أنهم كانوا الأكثر مطالبة بحق تعويض الضرر من بين كل المجموعات المتضررة في الشرق الأوسط، ولكنهم كانوا، في المقابل، الأقل حصولا على

الإنصاف ولو في أشكاله الضعيفة مثل الجزاء بالنظرللأضرار التي عانى منها الفلسطينيون. وأخذاً بعين الاعتبار للتأييد الدولي في حق التعويض وغياب أي حوار دال لمواجهة هذه الأضرار، فبأية طريقة يمكن للجزاء -كشكل من أشكال المحاسبة- أن يساهم في إنصاف الفلسطينيين باعتبارهم من ضحايا الخروقات المرتبطة بحقوق الانسان ؟

ولقد تم الاعتراف ضمنا بأن هناك ربطا خاطئاً بين معاناة الفلسطينيين واليهود، ويقوم هذا الاعتراف على أن هذه المعاناة تشكل شرطا مسبقا لاقامة دولة اليهود (التي تم تبريرها بوضوح على أنها نتيجة لمعاناة اليهود في أوربا). ونذكر من بين الجرائم الشهيرة التي تعكس لمعاناة الفلسطينيين، مذبحة لاجئي صبرا وشتيلا بالضواحي الجنوبية لبيروت. وأدت هذه المذبحة، وما صاحبها من غياب للإنصاف، إلى التورط الشرعي لجهات فلسطينية وإسرائيلية ولبنانية إضافة إلى ما يعرف باسم المجموعة الدولية. وقد أصبحت المذبحة منذ ذلك الوقت راسخة ولا تقبل الجدل حيث دخلت فصائل المليشيات اللبنانية إلى مخيم اللاجئين الفلسطينيين مباشرة بعد الساعة الخامسة مساءا في السادس عشر من شهر شتنبر/ أيلول سنة 1982. وخلال الأربعين ساعة الموالية نُفذت مذابح، ووقعت اختطافات أو إخفاء مئات أو آلاف المدنيين غير المسلحين وذُبحت الناس وقُطعت الرؤوس وبُترت الأوصال وأخصيت الرجال وتم وأد النساء الحوامل. وكان أرييل شارون، في هذا الوقت، وزيرا للدفاع مكلفا باحتلال هذا الجزء من لبنان بما في ذلك المخيمات الفلسطينية. وقد نزل أربعة آلاف إسرائيلي إلى الشوارع بعد سماع أخبار المذبحة معارضين لما وقع. وأدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة المذبحة في التاسع عشر من شتنبر/ أيلول، وصدر قرار يحمل رقم 521 يصف المذبحة بأنها تشكل «إبادة»، كما صدر مشروع قرار في السادس عشر من ديسمبر/ كانون الأول. وقد خلصت لجن تقصي الحقائق المكلفة من قبل الكنيست الاسرائيلي (البرلمان) إلى أن أرييل شارون لا يتحمل مسؤولية غير مباشرة فقط بل مسؤولية شخصية بشأن هذه المذبحة[2]. وتبرر هذه الوقائع

2. توصل تقرير عسكري أمريكي كذلك أصدره القائد الملازم (ويسترن بورنيت (1985 : 186) Western D. Burnett) بأن قيادات قوات الدفاع الاسرائيلي كانت مسؤولة جنائيا خلال مذبحة صبرا وشتيلا، وذلك بمفهوم القانون الدولي الذي يحدد مسؤولية القيادة. واستنتج التقرير -بعد مقارنة تطور مفهوم المسؤولية الجنائية المرتبطة بأفعال المرؤوسين في أحداث نورنبرغ وطوكيو والفيتنام- بأن القيادة =

مجتمعة أن أحداث صبرا وشاتيلا تشكل جريمة وخرقا لحقوق الانسان، وفي المقابل لم يكن هناك جزاء لهذه الخروقات.

وقد دخلت الأضرارالفظيعة والظلم المميت والحيف القاهر الناتج عن مذبحة صبرا وشاتيلا عتمات الليل البهيم، وهو الطابع الذي لا زال يميز مصير الضحايا. وقد رفعت في 18 من يونيو/ حزيران سنة 2001 إلى المحكمة البلجيكية شكوى جنائية باسم 28 شاهدا وناجيا. وتضمنت الشكوى متابعة أرييل شارون، ولم تؤمن هذه المحكمة فقط انشغال الرأي العام العالمي بهذه المذبحة، ولكنها مكنت أيضا من الخوض في مصير الضحايا. وتُمثِّل معطيات الشكوى سيناريو متشتت العناصر يصعب معه إيجاد الحل الملائم خاصة مع تشتت ضحايا لا دولة لهم وإقامة الجاني المزعوم في إسرائيل ووجود المحكمة في بلجيكا.

وقد أصبحت هذه القضية تعرف في الاستعمالات اليومية باسم «قضية أرييل شارون»، وإن كانت إدانة ومعاقبة شارون بطريقة مباشرة فيما يخص مذبحة صبرا وشتيلا بعيدة الاحتمال لأنه واحد ضمن مجموعة من المتهمين. وقد كان اتهام شارون باعتباره ماسكا لزمام الأمور في الدولة قضية سياسية وليست قانونية، واكتسبت القضية بذلك بُعدا سياسيا في محكمة بلجيكية اشتهرت بالنظر في جرائم تاريخية أكثر من أي شيء آخر. وقد اتفقت المحكمة، بعد محاكمة طويلة، مع المدعي وجهة الادعاء بأن لهم بالفعل حق اللجوء القانوني إلى بلجيكا. وأكدت المحكمة بذلك مبدأ القضاء الدولي بالشكل الذي صادقت عليه الاتفاقيات الرابعة في جنيف التي تدخل في إطار القانون الدولي العرفي، وكذا اتفاقية 1984 المتعلقة بالتعذيب. وتفترض هذه الأخيرة أن كل الموقعين لهم حق وواجب محاكمة وتسليم الأشخاص مرتكبوا جرائم الحرب، وخاصة الجرائم ضد الانسانية أو إبادة الغير. وطبقا لهذا الاتجاه، فإن أية مجموعة بشرية عانت من جرائم بشعة يكون لها الحق في رفع قضيتها إلى القاضي المحلي بصرف النظر عن المكان الذي يقيم فيه المدعي أو المتهم وبصرف النظر كذلك عن مكان الجريمة.

وقد أكدت المحاكم البلجيكية بشكل متكرر، في غضون سنة ونصف، حقوق الناجين من المذبحة، ولكن ظهور حل سياسي في الخامس 5 من غشت/ آب سنة

= العسكرية كانت مسؤولة عن الجرائم التي نفذت بأمرها، وذلك بموجب القانون الدولي.

2005 ألغى قرار المحكمة العليا. وكان ذلك نتيجة الضغط الكبير للحكومتين الاسرائلية والأمريكية، وتبعا ولذلك قام البرلمان البلجيكي بالتغيير الفعلي للقانون الوطني للضحايا الأصدقاء الذي قيد قدرة الأجانب في تقديم شكاوى بالمحاكم البلجيكية خاصة تلك المتعلقة بالجرائم البشعة. وكان هذا التدخل، على المدى القريب، بمثابة ضربة وقائية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ويوضح بدون التباس محدودية القضاء وكذا محدودية أي شكل من أشكال المحاسبة في بعده الدولي أو الداخلي في بداية القرن الواحد والعشرين. وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قوى امبريالية تميل إلى الحلول العسكرية وماكرة في بسط سيادتها على دول أخرى وتحدي القانون الدولي. ويظهر، في المقابل، أن الدول الضعيفة اقتصاديا وعسكريا (مثل صربيا، والأرجنتين) تكون أقل قدرة في تحدي المعايير الدولية. أما على المدى البعيد، فإن قضية شارون تنبهنا إلى الامكانات النظرية في توظيف العدالة الدولية من أجل تقويم مجموعة من الضحايا.

هناك أربع نقط : أولا، يقتضي الحديث عن الخروقات المرتبطة بحقوق الانسان، مثل مذبحة صبرا وشتيلا، وربطها بالمعاناة الانسانية على الصعيد العالمي مما يجعلها تفقد أية هوية. ويفترض أن هذه الخروقات لا تعرف اختلافات في الهوية، فليس لها وضع زمني محدود، ولا حدود سياسية أو جغرافية. وافتراض عالمية هذه الخروقات على أساس أن لا هوية ثقافية لها ولا زمن أو مكان يتحدى الاقتصاد الدولي في تعويض الضحايا، ويولي أهمية دالة للضحايا على أساس الانتماء الثقافي، وكذا الزمان ومكان الجريمة. ويجرد القضاء الدولي قضاياالعدالة، وذلك بعدم ربط هذه القضايا بالانتماء البشري وتسييج الحدود. ويتجاوز هذا القضاء الدولي القضاء الاقتصادي الدولي السالف الذكر، ويعد بتقويم أولئك الذين دخلت معاناتهم في طي النسيان.

ثانيا، لقد سمحت المحاكم البلجيكية عند معالجة قضية لا علاقة لها بالحدود الجغرافية لبلجيكا بتبني كل أشكال الظلم، وأصبحت الجرائم جزءا من اختصاصاتها أينما وقعت وكيفما كانت طبيعتها. وساهم هذا في حل المشاكل بطرق قانونية بعد أن كانت تعالج فقط عسكريا. وينتج في هذا السياق، توسيع دائرة القضاء الدولي عن التحولات الديمقراطية لسنة 1989، بما في ذلك الوقائع

المرتبطة بأوربا الشرقية والشيلي، وأدى ذلك إلى إقامة محاسبة بلغة القانون عوض لغة المدافع.

ثالثا، يظهر أن السعي وراء إقامة قضاء دولي لا يتحدى ويزعج السير العادي للنظام الوطني فقط بل ويُنذر بنتائج غير متوقعة للنظام السياسي الداخلي. ويؤدي النشاط القضائي باسم ضحايا ينتمون إلى بلد آخر إلى تنظيم الهياكل القانونية لجهات حكومية ضد أخرى تستعمل الشطط في ممارسة القانون. وساهم هذا الوضع في إذكاء الصراع بين الدول المتنافسة وإن كانت غير متجاورة جغرافيا. كما يسمح، في المقابل، بظهور أنواع جديدة من التحالفات الدولية.

رابعا، يتميز تطبيق القضاء الدولي، في بعض الحالات، بالانفصال الكلي عن النظام الداخلي للدولة الذي يجعل استعمال مفهوم الجماعة أمرا غير ممكن. وربطا لهذا بتحليلنا، فإن القضية ذات أبعاد متعددة، فقد وصل عدد الضحايا إلى اثنتي عشرة جنسيه، وإن كان معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى تواجد المحكمة في بلجيكا. أما فريق الدفاع القضائي، فيتكون من لبنانيين وبلجيكيين، وأمريكيين. وقد رُفِضت القضية، مع ذلك، في آخر المطاف، وبدل القانون تبديلا تحت ضغط إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية المهيمن العالمي، وتم تقييم المحاسبة في هذه الحالة على أساس أن الخروقات الجماعية لا تقع على الاطلاق في الإطار القانوني الوطني الضيق. وإذا كان شارون قد تصرف باعتباره ضابطا عسكريا لصالح إسرائيل، فقد يتحمل بذلك مسؤولية غير مباشرة كما ذهبت إلى ذلك لجنة تقصي الحقائق الاسرائيلية، وأن فرقا مسيحية لبنانية هي التي قامت بالمذبحة، ولكن أمن وسلامة اللاجئين كان تحت راية وسيادات أخرى مثل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وإسناد المسؤولية إلى أشخاص معينين يعملون باسم المجموعات يقتضي منا تغيير سلسلة من المفاهيم التي تتحكم في تحليلنا والوسائط التي تمكننا من الوصول إلى الحقائق، لنقع بذلك في حدود وطنية ضيقة تجعل التصور المقدم مقتصرا على دولة معينة لا غير، في الوقت الذي تكون فيه كل العوامل -بالمفهوم الشامل- مرتبطة دوليا بشكل معقد، وقد وجدنا أن تداخل مختلف الفعاليات الدولية يجعل القناة الوطنية الوحيدة في التقويم والانصاف غير ممكنة إن لم تكن مستحيلة. ويجب البحث عن العدالة المطلوبة، لتحقيق التقويم والانصاف، خارج الاطار الجغرافي

للمجموعات المتضررة التي توجد في صلب الحدث.

3.1. الجبر/ التعويض

يقدم ويبستر webster أربعة عشر تعريفا للمحاسبة، وتحيل ثمانية من هذه التعريفات على المال، والدَّيْن والعد والاحصاء كما تحيل على كل الأشكال المرتبطة بالجبر والتعويض. ونجد، كذلك، نوعا من التأكيد الغريب على استعمال المال في التعاريف القديمة التي تحدد المحاسبة بأنها «إعطاء أو أخذ مبلغ مالي لتسوية حساب ما». وعلى هذا الأساس، فسواء تعلق الأمر بجانب الأصالة أو ما يفيده جذر الكلمة في حد ذاته، فإننا نباشر قضية التقابل والتبادل المالي، وهو ما يسميه ويبستر القدرة على «التحديد من خلال المقارنة بالنظر إلى نقطة ثابتة» أو ببساطة «(تسوية) الحساب». ويمكن أن نقول إن المسؤولية القانونية والاعتراف بالمسؤولية عبارات متممة لمصطلحات مثل أداء الأجر والحوسبة ويصح العكس. وبمعنى آخر، يمكن اعتبار الاعتراف بالمسؤولية الجانب النفسي الداخلي للقضايا المادية المتعلقة بالحساب، ويصح العكس هنا كذلك. وفي جميع الحالات، فإن الجانبين -الحساب والمسؤولية- مرتبطان ويجب فهمهما بالنظر إلى العلاقة الدائمة التي تربط بعضهما ببعض.

سنعالج في الفصل الرابع فقدان السمعة ومنزلة الشخص الناتجتين عن الاتهام ونزع ملكية الآباء، حيث يستحيل إرجاع الوضع السابق إلى الوريث. ويكون التعويض المالي الوسيلة الوحيدة دون اللجوء إلى الجبر الذي لا يفيد في مثل هذه الحالات (بورنمان (Borneman (2002 أ). ونشير هنا إلى أهمية الزمن في عملية التعويض الذي قد لا يكون مفيدا مباشرة بعد وقوع الضرر، ويمكن أن يقبل التعويض في هذه الحالة لتحرير السنوات القادمة. وما يهمنا هنا أن العمليات الحسابية تشمل فقط ذاك التقابل بين الخسارة (بالمعنى المادي) والمال، ولا يصلح هذا التقييم عندما يتعلق الأمر بأنواع أخرى من الخسارات مثل الضرر الجسيم أو الأذى، فهذه لا يمكن تقويمها أبدا بطريقة كافية، ولا يتعلق الأمر هنا بتقييم الخسارة في حد ذاتها، وإنما بإحياء ذكرى هذه الخسارات. ويكون المال كافيا، في معظم التجارب المرتبطة بالخسارة، من أجل التقويم ويصدق هذا على حالات يكون فيها المقابل المالي متمما لأشكال أخرى من التقويم، وذلك عندما

ما يكون الزمن الذي ولى كافيا لتعويض الضرر.

ويمكن أن نوسع دائرة هذا النوع من الاستدلال للنظر في الكيفية التي يأخذ فيها المال أو الحساب موقع الوسيط في هذه الأشكال من العدالة، وهي الأشكال التي تم من خلالها تغييب الاعتراف بالمسؤولية سواء تعلق الأمر بالمتضرر أو المعتدي، وتسخر القضية أحيانا لخدمة أغراض لا علاقة لها بمصدر الضرر. وقد مكن النشاط الدولي في هذا السياق من توسيع دائرة اختصاص المحاكم القضائية الأمريكية والأوربية خارج إطار الدولة-الأمة، كما مكن تطور المنتظمات القانونية الدولية من حل القضايا المرتبطة بالجبر والتعويض من خلال التعاون مع مؤسسات قانونية دولية وقد استدل (نادر (1985) Nader) على أن الأحكام المرتبطة بالنزاعات الدولية تجد حلا لها بإرضاء الطرف القوي. وسأعمل في هذا السياق على معالجة دور المؤسسات القانونية الدولية التي تشكل مفتاحا للتقويم المالي للأشخاص أو المجموعات المتضررة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقويم لا يقوم مقام الجبر، ولكنه يبقى في حد ذاته ثمرة مجهود لتحقيق تقويم ما.

ونعالج هنا إحدى الأسباب التي تُفضي إلى غياب الاعتراف بالمسؤولية وتعطي الأولوية للحساب في عملية التقويم. وقد لوحظ خلال العشرين سنة الأخيرة اهتمام كبير في الأوساط الغربية وغيرها بمدى التطور الثقافي المرتبط بمفهوم المسؤولية الجماعية. وقد استعمل هذا المفهوم بشكل واسع، وكأن هذه المسؤولية يمكن أن تُحول إلى تعويض مَالي لحل الأسئلة المطروحة التي تتعلق بالعلاقة بين المجموعات وبين الكيانات المتعاونة والأفراد. وتطور مفهوم المسؤولية الجماعية في اتجاهين، وهما «التدبير الاجتماعي للخطر» و«توسيع تصور» اللاخطأ، ويستعملان معا كمبادئ للتقويم في حالات مختلفة نذكر منها، التمييز العنصري وتعويض العامل عن أضرار التكوين والخطر البيئي (حالات أذى التسمم) والطلاق والحوادث الشخصية. ويتم تقييم المسؤولية، في هذه الحالات، أساسا على أنها مسؤولية جماعية وليست مسؤولية فردية. وتنجز هذه العملية دون ربط المسؤولية بمنفذ معين، وتكون الإشارة إلى الشخص المتضرر مع تحديد المكان، الذي وقع فيه الاعتداء، كافيا لتحديد عملية التقييم.

ويتم تقييم المسؤولية بعد ذلك بالنظر فقط إلى عوامل الخطر ودليل الضرر، دون ربط الخطأ بشخص ما. ويتسلم الشخص أو المجموعة المتضررة أجراً ماليا

عوض معاقبة الفاعل أو تقويمه. ونتساءل في هذا الصدد ما إذا كان مبدأ استبدال (المال بالعقاب) مبدءاً تقليدياً أو مرحلة متطورة حضاريا تعكس لتطور العدالة، مما يجعلنا نتجنب تحولات أشكال المحاسبة (من الجزاء إلى التعويض) التي فشلت في تقويم العلاقات الحالية التي تؤدي إلى الضرر. ويؤدي عدم تحديد الفاعل ومرتكب الخطأ في هذه الحالة ببعض الأشخاص من الأغنياء إلى تأمين أنفسهم ضد الأخطار أو اللجوء إلى المحاكم قصد الاستفادة من خدمة المحامين. وهذا ماتقوم به المجموعات كذلك عندما تلجأ إلى المحاكم لرفع دعوى ضد كيانات معنوية للحصول على تعويض الأضرار[3]. وينتج عن هذا الاتجاه في الاعتراف بالضرر دون فاعله بعض المشاكل الخاصة المرتبطة بالمسؤولية الجماعية في إطار زمني يكون مفتوحا بالنسبة لجرائم معينة.

ونمثل على ذلك بالنظر في قضايا خطيرة مرتبطة بالمسؤولية الجماعية وخاصة تلك التي لها علاقة بخروقات حقوق الإنسان التي نذكر منها : الابادة وجرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية والعبودية والأعمال الشاقة والتعذيب والاختفاء القسري والتمييز العنصري (انظر راتنر وأبرام (1997 : 127–24) Ratner and Abram)[4]. ويختلف تقييم المسؤولية الجماعية، بالنسبة لهذه الجرائم، عن المسؤولية الفردية بالنظر إلى أن أفعال الشخصية المعنوية لا تعرف حدودا زمنية معينة. وهكذا، فإذا أصبحت المسؤولية الفردية عديمة الجدوى عند شيخوخة الضحايا والفاعلين والشهود، فإن المسؤولية الجماعية، في مقابل ذلك، تستمر نظريا طالما أن الاسم الذي تحمله هذه الجماعة لا زال متداولا. ويعني غياب التحديد الزمني، بالنسبة لهذه الجرائم، أن رسم ملامح المسؤولية يتم على أساس

3. أسهمت محاكمات نورنبرغ Nuremberg في خلق نقاش بين الفلاسفة عن طبيعة المسؤولية الأخلاقية الجماعية. وكتب، في هذا السياق، العالم البريطاني (ليويس (1948) H.D. Lewis)، مستدلا بأنه لا ينبغي الخلط بين المسؤوليات الأخلاقية الفردية ومسؤوليات أعضاء المجموعة التابعة. ويؤدي عدم الفصل إلى غياب تحديد قصدية الفرد التي تشكل الشرعية الأساس لكل توبيخ أخلاقي، وعلى هذا الأساس، يُضعف فشل تقييم قصدية الفرد أي معنى للمحاسبة الشخصية (ليويس 1991).

4. قد يكون تطوير مذهب «الخطيئة الأصلية» في المسيحية إحدى أقدام التخمينات عن المسؤولية الجماعية. وافتراض الخطيئة الأصلية لا يلغي بوضوح المسؤولية الفردية. ولكننا لا نعرف مدى تأثير هذا الافتراض على مجموعات مختلفة عبر مرور الزمن، وكذا على فهمنا لعلاقة المستقبل بالماضي.

النسب أو الأصل الذي يتوارث فيه الأعضاء المسؤولية إلى الأبد[5].

ويكمن السؤال الأنتروبولوجي فيما يلي : ما الذي يشكل تقويما كافياً بشكل نتخلص معه من هذا المفهوم الضيق للالتزام الجماعي؟ ويوظف هذا التأكيد الجماعي المرتبط بقضايا الدّيْن والخطأ والذنب دون تحديد الزمن والأشخاص المرتبطين بذلك على أنه يماثل الخطيئة في الديانة المسيحية. وعلى هذا الأساس، فإذا كان الشخص يولد مذنبا ويتم تقييم الخطأ في المقابل على أنه مسؤولية جماعية، فإن ربط الأذى أو الضرر بشخص بعينه يصبح غير ضروري. ويلغي بول ريكور Paul Ricœur في كتاباته عن المسؤولية الربط الذاتي بين المدة ومنفذه، ومن هنا تولدت فكرة المسؤولية بدون خطأ (2000 : 25). وتؤدي هذه الصورة التي تعكس للعلاقة بين التأمين، ضد المخاطر بشكل لا تنسب معه الأخطاء إلى واحد بعينه من جهة وبين العودة من جهة ثانية، إلى التعويض المالي كشكل من أشكال التقويم العالمي بشكل متزامن إلى إلغاء العلائق الذاتية للمحاسبة والاعتماد موضوعيا على الواقع الاجتماعي في التعامل مع الأضرار وكل أذى (ويبقى افتراض المسؤولية الجماعية الافتراض الوحيد وإن قضى المنفذ والضحية نحبهما).

4.1. تقويم الإنجاز

وقع الاهتمام مؤخرا بلجن تقصي الحقائق، لأنها تشكل -بحق- محاولات ابتكارية للاهتمام بسنوات الخلاف والشقاق، وتمكن من محاسبة المجرم . وقد يتداخل الاهتمام بهذه اللجن كشكل جديد مع أشكال أخرى قديمة ومتماثلة، مثل لجن الاعتذارات ولجن المباحث أو التحقيقات واللجن التاريخية، وكل واحدة من هذه اللجن تحاول تقويم الأذى الذي حدث في الماضي، وذلك عن طريق انتزاع الاعتراف بالمسؤولية حكيا أو كتابة. ومع ذلك، يؤدي عدم دمج

5. يظهر تاريخيا تعدد طقوس التقويم في النصف الأخير من القرن العشرين على أنه شرط من شروط تكوين المجموعة في نظام دولي يشجع أشكال الدولة-الأمة. ويعني هذا وجود علاقة جديدة بين الداخل والخارج، وجواب مستفيض على التوسع في وسائل ودرجات العنف الجماهيري الذي يمكن أن يوجه ضد المجموعة وضد تفاعل الأمم. كما يشير إلى أهمية ما يعرف بـ«الإدراك الدولي» لاستمرار بقاء الدول. وقد عالجت هذا الجانب من الإدراك الدولي عند تحليل دور الاعتذارات (بورنمان (1999 أ: 7-20) Borneman).

هذا النوع من اللجن ضمن أنواع أخرى ترتبط بالمحاسبة -مثل الجزاء القانوني والتعويض المالي- إلى افتراض يجعل إنجازات لجن تقصي الحقائق إنجازات مستقلة بل ونفترض أن ما تقوم به هذه اللجن يتسم بدرجة عالية من الجودة. نستدل على ذلك بعمل اللجن التي تعمل على نزع الحقيقة من المجرمين مقابل تقديم الحصانة لهم وإعفائهم من المتابعة القضائية. ولكن، لا يمكن الاعتداد بعمل هذه اللجن، لأنها تكون حاجزا أمام معاقبة المجرمين والحصول على الجزاء. وعلى هذا الأساس، فهي لا تملك القوة اللازمة لإجبار الشهود على الإدلاء بشهاداتهم، ولا تتوفر على مساطر معينة لإثبات أو دحض الشهادة، كما أن الطرق التي تستعملها لجمع المعلومات قد تكون غير مجدية لتوظيفها كأدلة قانونية. بالإضافة إلى ذلك، لم يحدث أن تمكنت هذه اللجن من كشف أسرار حياة الضحايا مما يجعلها غير قادرة على تعويض الخسارة مادية كانت أو غير مادية على حد سواء (ويستثنى في هذا السياق لجنة كينيت ستار Kenneth Star التي رصدت لها ميزانية مفتوحة للتحقيق في قضايا بيل كلنتون Bill Clinton وخيانته بعد ذلك).

ولا ينبغي أن ينظر، في مقابل ذلك، إلى لجن تقصي الحقائق على أنها أداة من أدوات التقويم، بل البديل الرسمي لمعالجة الظلم الجماعي وتقييم المسؤولية والنظر في الوساطة السياسية شأنها شأن لجن الاعتذارات ولجن التحقيقات التي لا تخدم الفرد فقط ولكن الجماعة أساسا.ولا يمكن تجاهل هذه المساهمات المحدودة، لأن التخلص من العنف بين الجماعات داخل مجتمع مايقتضي العمل وفق ما أسميه «تقويم الانجاز» الذي يوظف كنوع من أنواع القرارات المؤسسة (بورنمان (2002 ب) Borneman).

نقدم استدلالات في الفصل الرابع ترتبط بسنة 1972، وذلك عندما خَرّ المستشار الألماني ويلي برانت Wily Brandt ساجدا بشكل تلقائي أمام الشعب البولوني بسبب الإبادة التي تعرض لها يهود بولونيا، ليخلق بذلك شروط المصالحة الوطنية بين البولونيين والشعب الألماني (بورنمان (1899 أ) Borneman). ولم يكن اعتذار برانت اعترافا (فقد كان ينتمي إلى صفوف المقاومة)، كما لم يكن اعترافه شهادة تتعلق بحقيقة جديدة في محاكمة ما. ولذلك، توظف تعابير الندم هذه بطريقة رمزية ليرد بْرَانْتْ الاعتبار للشعب الألماني الذي أضحى يمثل مصدر

أقصى درجات الشر، وتوظف الاعتذارات الناجمة كطقوس للطّهارة الرمزية. وتقتضي هذه الاعتذارات أولا ـ شكلا من أشكال المعاقبة الذاتية التي تعتبر ضرورية لإحياء الأحداث المحزنة (والمقصود هنا، الصدمة التي تُسَائِل الشعب الألماني ككيان معنوي). وتقتضي ـثانيا ـ قبول المصالحة من الجانب المتضرر أو الضحايا الذين يمثلون، في هذه الحالة، الشعب البولوني أو اليهود البولونيون.

ويمثل استعمال الاعتذار ـبهذه الطريقة ـ نمطاً جديداً لعمل مؤسساتي يسمح بربط علاقات الفرد بالمجتمع «الأمة» ويبتعد عن الأعمال التأسيسية الوطنية التي تولد العنف المولّد لثوارت الاستقلال، واستحضار مفهوم «نحن الشعب» الذي يدعو إلى الاستحضار والاستبعاد وتأسيس الشرطة والجيش لإقامة نظام مدني من أجل مواجهة الأعداء داخليا وخارجيا. وقد أدى استحضار الدولة للاعتذار ـكشكل من أشكال تحديد هوية الذات ـ بسبب ضروب الأذى التي لحقت بالآخر إبان المرحلة النازية بالمستشار بْرانْتْ إلى الاعتراف بدور الآخر في تكوين مفهوم «نحن الشعب». وأدى بذلك ضريبة الخطأ في حق الغير كشرط لبناء مستقبل الشعب الألماني. ويشكل الاعتذار، من هذه الجهة، تصرفا من التصرفات التي تقلب الأدوار بين المنفذ والضحية (بورنمان (Borneman (2001).

وتعمل لجن تقصي الحقائق ولجن التحقيقات بطريقة مماثلة للجنة الاعتذارات بالنظر إلى تحقق طهارة رمزية حيث يدخل كل من المنفذ والضحية في علاقة تُعكَسُ فيها الأدوار. ولا تكمن فاعلية تقويم الانجاز، على المدى البعيد، في معنى الألفاظ (التعبير الخطابي)، ولكن في الآثار الناتجة عن هذا الخطاب (مقتضيات الخطاب ونتائجه). وتلعب هذه الأعمال دورا هاما عندما تأخذ شكلا مؤسساتيا توجه بناء المستقبل، وإن كانت تفهم كحدث منفرد يفضي إلى إنهاء بعض المراحل التاريخية.

يكمن النوع الرابع من أنواع المحاسبة في طقوس إحياء الذكرى (التخليد) من خلال بناء النصب التذكارية والمتاحف وتعيين أيام الحداد والاحتفال. وتتبع هذه الطقوس، عادة، إحدى أوكل أنواع المحسابة التي ناقشنا سابقا. وتُعنى هذه الطقوس برصد العلاقة الجدلية بين الماضي والحاضر. في المقابل تجسد أحداث المحاسبة ـمثل : الجزاء، الجبر/ التعويض، وتقويم الإنجاز ـ لجدلية بين المستقبل

والماضي بهدف تحرير الحاضر من الماضي[6].

نهتم بجانبين من جوانب طقوس إحياء الذكرى بالنظر إلى الاهمال الذي لحقهما. يكمن الأول في أن هذه الطقوس تعمل إلى ما لا نهاية بعد موت المجرمين، وبعدما يُصبح الدّيْن الفردي والخطأ، إلى جانب التعويض الجماعي، من القضايا التي لم تعد ملائمة. ومن هنا تصبح هذه الطقوس موضوعا من موضوعات المحاسبة الجماعية، على الرغم من أنها كانت ترتبط في زمن معين بالأفراد فقط. يتمثل الجانب الثاني، في أن هذه الطقوس تؤدي إلى بحث جديد في قضايا الجزاء والجبر/ التعويض، والتقويم الانجازي، مما يدفع إلى إلغاء انتهاء هذه الأحداث ويقود إلى طقوس إضافية مرتبطة بإحياء الذكرى، وبمعنى آخر فهي تجسد لتكرار هذه الطقوس.

يمكن أن نقيم تمييزا هاما بين إحياء الذكرى (التخليد) والحداد (الحزن) التي تقدم كما أشار إلى ذلك ليفي ستراوس Levi strawss علائق معكوسة بالنظر إلى الزمن الماضي. فطقوس الحداد (الحزن) -كما يرى- تنقل الحاضر إلى الماضي، بينما تنقل طقوس إحياء الذكرى (التخليد) الماضي إلى الحاضر، وتعيد خلق البيئة الأسطورية المقدسة والملائمة التي تعكس أحلام ذلك العصر وأبطاله من خلال أعمالهم المجيدة (ليفي ستراوس 1966 : 314). ويمكن الهدف من نقل الماضي إلى الحاضر في تأمين تكرار أحداث الماضي. في المقابل، فإن طقوس الحداد (الحزن) تهدف العودة إلى الماضي، وتضمن أن يتحول الرجال ممن فقدوا إلى أسلاف. ويقتضي هذا أن طقوس الحزن (الحداد) -من خلال تحويل الأموات إلى أسلاف- تشكل جنائز حقيقية، وكأنها تنقلنا إلى ذاك الماضي الحقيقي، ومن تم فهي توظف كنوع من أنواع الانهاء، فتجعلنا نتخلص من الماضي بدل تكراره. ويماثل هذا التمييز بين الحداد وإحياء الذكرى، التمييز الذي قدمه فْرُويْدْ بين الحزن والكآبة، لكن الثنائية الأولى مثيرة نظريا، ويصعب تجريبيا تمييز العلائق التي تربط عناصرها بالماضي. ويشكك حضور الأشباح والجن والأرواح عبر الثقافات في إمكان التحويل التام والدائم للأموات إلى أسلاف، كما يحول دون

6. ويستمر التأريخ للهولكست كمشروع، ويمتد الاهتمام به عبر أرجاء أوربا ما بعد الحرب الباردة. وتعمل العديد من الدول الأوربية على بناء متاحف يهودية جديدة. وتزكي العلاقات التنافسية الأوربية الداخلية المعاصرة هذا التوجه الحالي.

رجوع الماضي الأسطوري في المستقبل. والواقع أن طقوس الحداد تفشل باطراد في تحقيق هذا التحويل، وتصبح في هذه الحالة غير متميزة عن طقوس إحياء الذكرى.

ولتوضيح ذلك، ننظر في دور طقوس الحزن وطقوس إحياء الذكرى في تقدير الألمان لمسؤوليتهم في الحرب العالمية الثانية ومشاكل الهولوكست. ويبدأ اعتراف الألمان بالمسؤولية بـ«الاستسلام غير المشروط» الذي أنهى الحرب سنة 1945، ولم يكن الاستسلام آنذاك اعترافاً بالخطأ أو بالذنب أو بالمسؤولية ولكنه شرط من شروط الهزيمة. وقد أعقب هذه الهزيمة معاقبة فردية وجماعية تمثلت أساسا في تقسيم ألمانيا إلى مناطق، وإنكار السيادة الوطنية، وتوسيع دائرة احتلال التحالف بشكل غير محدود، والاقصاء من الاستفادة من المرافق العمومية على نطاق واسع، ومحاكمات عمومية تتعلق بجرائم الحرب. وأدى هذا إلى خلق سياق مكن الألمان من مناقشة قضايا ومعاني الاعتراف بالمسؤولية بمساهمة شرائح مختلفة من المجتمع الألماني بدأت بالسياسيين والصحافيين ثم المثقفين وبعض المواطنين (أرنت (1991) Arendt) و(جسبرز (1947) jespers) و(لفيز (1991) Levis) و(سيير (1981) Speir).

وقد أدت الهزيمة والاحتلال معا إلى تطبيق الجزاء القانوني وإلى ظهور سلسلة من التعويضات المالية وقضايا الجبر (مولر (1991) Muller) و(بروس (1988) Pross) و(فولنهالز (1991) Vollnhals) واستمرت هذه العملية لعدة عقود تم بعدها تبني أشكال أخرى مثل تقويم الإنجاز وإحياء الذكرى. وقد شكلت التعويضات المالية في الخمسينات من القرن الماضي جوابا على كل الأسئلة المطروحة، وإن لم تلاق إجماعا، من قبل جيل ساهم فعلا في الأحداث أو شاهد الحرب وأحداث الإبادة. وشكلت، أيضا، أفعال المحاسبة الرمزية خلال العقدين الأخيرين إجابة مقنعة لجيل من الأطفال الذين عاينوا الجرائم أو ولدوا بعد هذه الفترة مباشرة. وقد ساهمت سيكولوجيا الاخفاق الجماعي للجيلين معا في الوعي بالمحاسبة الجماعية ومن تم الاعتراف بخطأ ألمانيا. وقد أدى هذا الوعي إلى القطيعة مع الماضي، وساهم في التأكيد على ضرورة التحويل الذاتي على المستوى الجماعي يتعلق أساسا بطبيعة المواطن الألماني (بُورْنْمانْ (2003) Borneman).

وباختصار، فبعد تقويم المسؤولية الجنائية الفردية إلى جانب مسائل الجبر والتعويض، فإن قضية المحاسبة لم تعد مسألة حساب الدّين، ولكنها أصبحت قضية اعتراف بالمسؤولية لا غير، وذلك على مستوى الاعتراف بالذنب الجماعي. وقد كانت اعتذارات بْرانْتْ، تماماً كالنقد التاريخي، عبارة عن أفعال تتعلق بتقويم الانجاز الذي أطر هذا الاعتراف بطريقة جذرية.

ويمكن أن نفهم، اليوم، تصرف بْرانْتْ الذي يعبر عن الندم في ضوء آثار الخطاب ونتائجه، وكأنه أصبح إحدى النصب التذكارية. نجد على هذا الأساس، تسجيلا لهذه الاعتذارات في المتاحف الألمانية جنباً إلى جنب تسجيلات أحداث أخرى من تاريخ ألمانيا في القرن العشرين، نذكر منها أحداث بناء وإزاحة حائط برلين. وتظهر هذه ضمن أشياء هامة تعكس للحياة اليومية للألمان مثل الزي العسكري وسيارات فُولْزْفَاكَنْ وBMW في ألمانيا الغربية، وسيارة ترابنت Traban في ألمانيا الشرقية. وعندما تحكى الأحداث التاريخية لما بعد الحرب في ألمانيا، فإن الاعتذار يذكر باطراد في كل مكان. ونستدل على ذلك بكتاب يعكس لشهادات اثنين وعشرين كاتبا في حق بْرانْتْ بعد وفاته، فقد أشار معظمهم إلى اعتذاراته التي قدمها في وارسو (إنغولم (1992) Engholm)، وتدرس اعتذارات بْرانْتْ في العديد من المدارس الثانوية بألمانيا باعتبارها تشكل حدثا جوهريا في تعريف الذات. وتناقش هذه الإعتذارات في لقاءات تلفزيونية من قبل جيل، يمثل مرحلة مابعد الحرب، ساهم في بلورة الاعتذارات بشكل يعكس افتخارهم برئيس بلادهم، وبمعنى آخر افتخارهم بكونهم ألمان[7]. وما يميز هذا النوع من التقويم في إحياء الذكرى (التخليد) انتقاد الشخص لمجموعته في التعامل مع الآخرين، ويؤدي هذا مبدئيا إلى إلغاء مراسم التخليد، كما يهدف إلى إحداث قطيعة تامة مع الماضي، مقيمة بذلك علاقة جدلية بين المستقبل والماضي عوض تلك التي تكون بين الحاضر والماضي.

وقد أصبحت ألمانيا حاليا، وخاصة العاصمة برلين، أرضا تجمع مواقع

7. تعكس مواقع الذكرى بالضرورة، كما قام بالتنظير لذلك (نورا (2000) Nora)، لمرحلة تاريخية حيث يتم تعويض كل ما تشمله ذاكرة المكان، وذلك إما بتخصيص الذكريات التي تفتقر لإحالة جماعية أو بالتراث الغني للذاكرة الوطنية. ويقترح نورا أن تخصص الجذور التاريخية لهذه الذاكرة. ويعتبر أن هذه المواقع تجسد لغنى يشكل دعائم لقوة الجمهورية والجمهوريين، وذلك بالانتقال من بناء الشعارات إلى بناءات إيقونية، ومن الحديث عن الأشخاص إلى الحديث عن اليديولوجيات.

للتخليد وإحياء الذكرى، ولا تتقاسم هذه المواقع نفس الأهداف ولا تتوفر على نفس الآثار. وبدأت موجة هذه الاحياءات التي تتعلق بجرائم الإبادة ومرحلة النازية منذ السبعينات، وتستمر إلى يومنا هذا. ونذكر من المواقع النادرة تلك التي تتعامل مع الذاكرة الجماعية المرتبطة بالمفهوم السابق Schuld الذكر أو ما يسمى أحيانا «الغلوفي الابادة»، ويتم في هذه الحالة رفض التقويم من خلال الأشكال الثلاثة من المحاسبة المذكورة آنفا (جيوردانو (1987) Giordano) و(فريدلاندر (1993) Fiedlander). وتحاول هذه المواقع تجاوز حدود الفهم العقلي والوصول إلى عواطف الناس. وتهدف بذلك تقديم إجابة وحيدة تتمثل أساسا في خلق استمرارية لتخليد مخيمات الموت مثل بركنو Birkenau، وأوشفيتس Auschwitz وبركين-بلسين Bergon-Belsen وداشو Dachau وتربلنكا Treblinka وساشنهازن Sachsenhanzen، ويوجد الباقي خارج حدود ألمانيا. وكان تصميم هذه المخيمات على أنها بناءات مؤقتة كمخيمات للأعمال الشاقة وأمكنة لتصفية اليهود وضحايا آخرين. ولكن بعد انتهاء الحرب تحولت هذه المخيمات منذ زمن قريب، بدون تصميم أو توقع، إلى ما يسميه (بييرنورا (1997) Pierre Nora) أمكنة للذكرى، وأصبحت مواقع دائمة للذكرى الجماعية عند الألمان والمجتمع الدولي معا.

وإذا كان من الممكن ضمان استمرارية الذكرى، فهل يكون تخليدها شكلا من أشكال تصفية الحساب المرغوب فيه؟ وهل نكتفي بالقول، هنا، إن تحليل نُورَا لمواقع أو عوالم الذكرى تتضمن نظرية مختلفة للحزن؟ يتعامل نُورَا في مشروعه هذا، مع القطيعة التي سجلت حديثا في الانشغال بالذكرى، باستعادته من جديد للذكرى الوطنية والحفاظ عليها من خلال انتقاده التاريخي الذي يسمح ببناء مواقعها. وتتعارض هذه المقاربة مع ترابط السلط التي قدمها (سيبالد (2000) Sebald). وإذا كانت اهتمامات نُورَا تصبُّ في اتجاه ترتيب الأحداث التاريخية ومعالجة الذكرى بطريقة موضوعية، وموضعتها تجريبيا بشكل يؤرخ للاتجاه الرسمي المعتمد فإن سيبالد، في المقابل، يعتني بأثر الذكرى كسلوك أخلاقي ضروري لكل فرد. ويشكل -دائما- الانشغال بالذكرى بالنسبة إليه، نوعا من أنواع علائق التعارض مع مأسسة الذكرى الجماعية. ويكون البحث مؤلما عندما يتعلق الأمر بمسرح الأحداث كما هو الأمر في زيتمات Zeitheimat مثلا، فهو

عبارة عن نقطة زمنية تعكس لملجأ لا يمكن تحديده ولا إيجاده[8].

ويماثل مشروع سيبالد الأعمال التي تعتمد أنواع المحاسبة. ومع ذلك، يبدو أن اعتماد هذه الأنواع -الجزاء الجماعي والفردي والجبر/ التعويض والتقويم الانجازي والتخليد- لم يساعد على تحرير الجيل الثاني، لما بعد الحرب في ألمانيا، من المسؤولية الجماعية. ويظهر النقص اللازم لهذه الجماعة في الذنب الجماعي الذي لا يمكن إفراغه أو التخلص منه، وسيبقى جانبا من جوانب السيكولوجيا الجماعية إلى أن يموت بعض الأعضاء بل كل واحد يمثل لهذا الجيل. ولهذا الذنب حركية وله تاريخ، وما كان في البدء وعيا مستمدا من الماضي الموروث، أصبح تعبيرا لما كان يشكل كبْتاً عند آبائهم (بورنمان وساندرز Borneman (2000) and Sanders). وتحول الذنب إلى ذنب الأبناء بعدما فشل الآباء في التكفير عنه. وقد أنعش تكاثر مراسم إحياء الذكرى عملية نقل الماضي إلى الحاضر مما قاد إلى تزايد أفعال التقويم.

سأعمل على توضيح ما المقصود بالتعبير عن الكبت من خلال التذكار الجديد في برلين الذي مثل لأفعال الإبادة. تم بناء هذا التذكار الذي يعكس لمذابح اليهود، في أوربا، فوق رقعة أرضية تماثل ملعبا لكرة القدم، ومجاورا لهضبة بْرَانْدَربغْ Brandenburger والسور السابق لبرلين، وعلى بعد خمس دقائق مشيا إلى مقر البرلمان Reichtag، كما يتمركز شمال المحتجز السابق Josef Goebbel، وفي موقع أقرب من المعتقل الذي انتحر فيه هتلر. وبعبارة أخرى، يوجد هذا التذكار في مكان رمز دليس في أي مكان من ألمانيا. وقد تم التوثيق التاريخي لهذا التذكار في كل مكان.

ولا تفتقر برلين عاصمة ألمانيا كما أشرنا سابقا إلى مواقع للتذكار والتذكر، فهي توجد في كل مكان وتأخذ أشكالا مختلفة[9]. وبالفعل، فإن التذكار المقترح

8. تشكل حركة العاصمة وخلق جمهورية البرلنيين التي كانت بمثابة إتمام للوحدة الألمانية لمعاناة الفراغ التي يعاني منها الشعب. وتهدف النصب التذكارية، في جزء منها، لملء هذا الفراغ (بورنمان (1998 ب، 1999 ب، 2003) Borneman). وينظر، في هذا الصدد، أعمال (بورنمان (1996 : 179-226) Borneman) للإطلاع على تحليل هام يرسم مسار التغيير لطرق تخليد Kristalnacht (كريستالناخت) من قبل الألمان واليهود في ألمانيا.

9. تأسس متحف «طبوغرافيا الرعب» سنة 1987 وهو متحف غير رسمي، وكان عليه أن يناضل من أجل الحصول على الدعم المالي الرسمي، وأصبح مؤسسة سنة 1992 ومن بين أهدافه إظهار الرعب الذي استعمله النظام النازي، ويكشف عن تاريخ الضحايا وأساليب الاضطهاد. ولا يقضي، في هذا=

لتخليد جرائم الإبادة يشكل جزءا من الثالوث الذي يتضمن أيضا «طوبوغرافيا الرعب» ومتحف دانيال ليسكيد، وكل موقع من هذه المواقع يتمم ويكمل الآخر. فتذكار الإبادة يرمز إلى الضحايا اليهود، وترمز الطبوغرافيا إلى الجناة الألمان أما المتحف فهو يرمز إلى تاريخ اليهود[10].

وأتساءل هنا ما إذا كان الألمان -كشعب- لم يصل بعد إلى مرحلة أصبحت تشكل فيها محاولة تقويم الجريمة هاجسا من خلال النصب التذكارية أو حالة عصبية تتغذى من تلقاء ذاتها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن جنون وضع النصب التذكارية لا يشبه بحال العمل على إثبات الأذى الناتج عن المسؤولية الجماعية أو الذنب، ولكنه يشكل شكلا من أشكال الابتهاج الذي يخترق الذنب كما وأن الأمر يتعلق بمجرد ارتداء قناع. وعندما تصبح المحاسبة الجماعية مجسدة من خلال طقوس التخليد، فهذا يشكل محاولة ترمي إلى ترسيخ الأشياء وجعلها دائمة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بتمرير هذا الذنب إلى الأجيال القادمة.

ويخالف ما نقوله، ظاهريا، الحدس. ويبدو أن الطلب في تشييد متاحف ونصب تذكارية يدعو إلى اعتراف بالمسؤولية وليس إلى كبتها، ويكون الحساب عملا إضافيا ومتمما لهذا الاعتراف. ويكمن السؤال فيما إذا كانت هذه التشييدات تخلق اعترافات جديدة أو تجعل تلك القديمة تخاطب أحداثا جديدة، وذلك كحالة اعتداءات اليهود الاسرائليين على الفلسطينيين مباشرة بعد جرائم الابادة (الهولوكست) خلال نصف قرن، أو أن الأمر يتعلق فقط بإعادة سرد

= الاتجاه، أية مجموعة كانت ضحية، وكان هذا المتحف مؤثرا بشكل خاص بالنظر إلى موقعه الذي يوجد يمين حائط Wilhelmstrasse -(وهو موقع يعكس قوة ألمانيا في القرن الأخير) في طابق تحت أرضي كان يعذب فيه المعارضون. وقد أعيدت هيكلته في إطار بناية جديدة من قبل المهندس السويسري بيتير زومتور Peter Zumthor. وتشير النصب التذكارية الثلاثة إلى الضحايا اليهود وتاريخ اليهود والجناة. وتحيل الطبوغرافيا لوحدها على ضحايا آخرين غير اليهود، وذلك مثل العجز والشواذ جنسيا والمعاقين والمعارضين السياسيين وأسرى الحرب. وقبل انطلاق تقديم المقترحات المتعلقة ببناء النصب التذكارية المرتبطة بذكرى الإبادة، كانت فكرة تقبل الإحالة على مجموعات أخرى من الضحايا أمرا سخيفا مع أن الأمر كان ممكنا في بداية التسعينات.

10. انظر تحليل النقاش المرتبط بالنصب التذكارية وبالدراسات الخاصة عن ليا روس Lea Rosh وعن الدور الذي قامت به جين كرامر Jane Kramer، «سياسات الذاكرة»، نيويورك، 71 (14 غشت 1995): 54-48. وينظر ميري نولان Mary Nolan فيما يتعلق بنظرة تاريخية عن السرد الألماني الجماعي عن المسؤولية والذنب، «سياسات الذاكرة في جمهورية برلين» نظرة تاريخية شاملة، قضية 81، خريف 2001، ص ص. 113-132.

الأحداث التاريخية للجرائم التي تعرض لها اليهود قبل سنة 1945. ويكون تأويل الطلب المتزايد -في جعل تخليد إبادة اليهود في ألمانيا من الطقوس التي تصنف في إطار الحزن أو أنها عمل في اتجاه الماضي- تأويلا معقولا إذ ما تجاهل الشخص تكاليف النصب التذكارية التي تصنف إلى ثلاثة أصناف : 1) لا يوجد، بالفعل، بحق يرتبط بروايات جديدة يمكن أن تزعج فهمنا لمرحلة النازية. وما يوجد، في المقابل، تقديم مالي لهذه التشييدات التي نتحدث عنها. 2) هناك محاولة جادة لتجميد الاعتراف الحالي وربط الدَّيْن بشكل مستمر بالأجيال القادمة في ألمانيا. 3) هناك مجهودات هامة لمنع النقاش حول قضايا المحاسبة الحالية، وذلك مثل العلاقات التي تقيمها ألمانيا مع إسرائيل وفلسطين. ويعني هذا أن أنواع المحاسبة بالشكل الذي تم به تنفيذها وتطبيقها منذ سنة 1945 في ألمانيا -الجزاء والتعويض المالي وتقويم الانجاز- يمكن أن يطبق بشكل معكوس ويؤدي التنفيذ إلى أغراض مخالفة للحسابات الأصلية.

إذا كان هدف مواقع التخليد لا يكمن فقط في تكريم الميت وحفظ الذاكرة وإنما يكمن، أيضا، في تجنب تكرار الجريمة والضرر، فإن التساؤل عن التكرار في هذه الحالة يرتبط بكل تذكار، فكيف يمنع التكرار هذا التخليد. وكيف يُساهم في تقويم العلاقة بين الماضي والمستقبل ؟ وفي حالة تذكار الهولكست الموصوف سابقا، فإن استدلالي يقوم على أن منع التكرار يشكل في حد ذاته كبتا.

وتتجلى إحدى أعراض هذا الكبت في إظهار نوع من الكرب والتكلف المبالغ فيه خلال المناقشة العامة التي تعالج الاحتكاك المعاصر بهذه النصب التذكارية. وخلال طرح المشروع للمنافسة التي أقيمت من أجل إنجاز تصاميم لبناء تذكار الهولكست وكذا أثناء مصادقة البرلمان على هذا التصميم، فقد تركزت معظم النقاشات حول ما إذا كانت ستُخلِّدُ للضحايا اليهود فقط أو لكل من تعرض لهذا النوع من الإبادة. وحسب معرفتي الشخصية، فلم يجرؤ الناس -خلال عقدين من الزمن- على انتقاد هذه المعالم على مستوى النقاشات العامة خوفا من الاتهام بمعاداته للسامية وإن كان القليل من يقبل بإقامة هذه البناءات[11].

11. لا يقتضي هذا التحليل أن ردود الأفعال الألمانية تجاه الهولكست والحرب العالمية الثانية تشكل قالبا لمعالجة خروقات أخرى ترتبط بحقوق الإنسان. وتجريبيا، فإن التجربة الألمانية تشكل نموذجا للتقويم تمكن من استخلاص نتائج نظرية من خلال تحليل أشكال المحاسبة وآثارها، وهو ما حاولت القيام به. ولكن هذا التحليل ظرفي، فتظهر، في يومنا، انتهاكات في سياقات سياسية مختلفة عن تلك التي =

ويظهر، سطحيا، أن الهدف من المعلمة كما يرى ليفي ستراوس -بصفة عامة- نقل الماضي إلى الحاضر. وقد أثار تصميم هذه المعلمة خلافا بالنظر إلى درجة التجريد العالية التي تجعلها مفتوحة على مراحل مختلفة من الزمن الماضي. ولم يسمح للزوار بوضع كتابة أو تخطيط ما يمكن أن يفسد المعلمة، مما قد يؤدي إلى تأويل معين، أو يغير ما أراد المصمم التعبير عنه، ومن أجل ذلك وضع المكان تحت الحراسة. ومع ذلك، فلا يمكن تجنب رغبة الزوار القوية في وضع علامات معينة تعكس لإدراكهم وفهمهم لهذه المعلمة. وقد توقفت أعمال البناء سنة 2003 بعد اكتشاف فضيحة تتمثل في قيام فتاة، ابنة صاحب مشروع الحراسة، بانتاج غاز سام من الصنف المستعمل في مخيمات التقتيل إبان المرحلة النازية. واستأنفت أعمال البناء بعد شهر من التوقف بمساهمة نفس شركة الحراسة. وبعد انتهاء أشغال البناء في العاشر من ماي 2005 أصبح الزوار يترددون لزيارة المعلمة بشكل حُرٍّ ودون حراسة، ولكن الأمر أثار ردود فعل واسعة، تحول بموجبها سلوك الزوار في التعامل مع المعلمة، وأصبح مكانا للقاء الأصدقاء وتناول الوجبات عوض جعله مكانا للتأمل والتفكير في ما تعبر عنه هذه المعلمة.

ويلاحظ في الوقت نفسه اهتمام التذكار بالضحايا اليهود دون غيرهم ممن تعرض للإبادة. وقد أدى هذا إلى خلق موجة جديدة من العداء المستمر ضد السامية، وكانت هذه إحدى الأسباب الرئيسية في ظهور شكل من أشكال الهولكست المعاصر. وساهم هذا، على الخصوص، في إنعاش حركات مختلفة مثل اليمين المتطرف والمعادين للهجرة والنازيين الجدد. وقد مكن هذا التذكار،كذلك، من جعل الموقع المكان الأكثر إقبالا بزيارة ما يزيد عن ثلاثة ملايين سائح. وقد سمح هذا التذكار بخلق حالة عصبية تعبر بشكل متوتر ومغاير للعلاقة الأولى بين ممثلي الضحايا والجناة، وذلك بدلا من نظام حساب يؤدي إلى قطيعة بين الحاضر والماضي.

= نتجت عن الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ومعالجة خاصة لاسرائيل لمثل هذه القضايا بعد تأسيس الدولة، والتعقيد الدولي الذي عرفته هذه القضايا، وتعتبر المحاسبة الألمانية في هذا الباب متميزة في جوهرها ونتائجها (فريدلاندر Freidlander (1993) و(موريس Morris (2001) و(سيكيف Segev (2000).

الفصل الثاني

حول قضايا المال والذاكرة

كيف نفسر هذا العناد الغريب المرتبط بقدرتنا الفردية والجماعية في تصفية الحسابات التي تنتج عن فقدان الأرواح والممتلكات؟ ونجد بخلاف الحكمة الشعبية التي تقول بأن الزمن لا يضمد كل الجراح، فإن مرور الوقت يسمح بالفعل بإمكان معرفة الخسائر وإدراك لغة جرح ما. ويشكل علاج الجراح، وخاصة جراح الذاكرة، عملية لا نعرف عنها الكثير. ويبدو أن هذه الذاكرة تعمل وكأنها مركز جاذبية يشدنا نحو خطأ محتوم، ونحن مثقلون بالديون والآثام. ويظهر أن علينا واجب مساءلة هذه الذاكرة والبحث عن تقويم لها. وإذا كانت هذه الذاكرة تخاطبنا بفصاحة فهي نادراً ما تنصت إلينا، وتؤدي حيوية الذاكرة وعدم تحجرها إلى صعوبة مساءلتها مباشرة ومن هنا يكون اللجوء إلى استحضار الأرواح، والأشباح والجن والمعالجين بالطب الحديث بل وأيضا الانتروبولوجيين، وكل من يساهم في الوصول إلى تحديد خطاب الذاكرة، وهو خطاب عن واجبنا في مساءلة الخسارة. وننتظر من هؤلاء الوسطاء أن يحاوروا الذاكرة ويعملوا على تحريرنا الفردي والجماعي من الدَّيْن والذنب أو ما يجمع عادة تحت مصطلح schuld. وعلى الرغم من هذه الحالات التي تعكس لوجود حل قانوني حيث تتمكن أجهزة الدولة من تصفية قانونية مقنعة وتقدم تعويضا عن الخسارة، فإن الجرح يقاوم ولا يندمل مما يمكنه من محاورتنا من مواقع آمنة لا يمكن الوصول إليها بسهولة.

وينحصر تحليلنا عند معالجة هذا المشكل العويص في مساءلة وتقويم ذكرى الخسارة. وبصفة خاصة، بالنظر إلى علاقتها بالمال كشكل من أشكال التعويض. فما هي الشروط التي تسمح للمال بالمساهمة في تقويم ذكرى الخسارة ؟ وتتوزع

الاستدلالات المقدمة المتعلقة بالخسارة. والفحص التاريخي لنخطأ والذنب والدّين على المستوى الجماعي، وذلك بالشكل الذي ترتبط به هذه الأشياء بالمال في ألمانيا. وأخيرا، مقارنة علاقة المال بالذكرى في حياة ألمانيين.

1.2. الذكرى والمال وتعويض الخسارة

يقدم المال على نطاق واسع للتعويض عن الخسارة والجرح والضرر، ولكن هذا الشكل من التعويض لا يكون دائما مقبولا. ويتميز المال بالنظر إلى سيولته كشكل من أشكال التأمين عن أشكال أخرى من التعويض المادي، مثل الأرض. وتملك الأرض دائما قيمة خاصة فعندما يتم الاستيلاء على أرض ما أو فقدانها، فلا يمكن استبدالها بشيء آخر، كما لا يمكن تقييمها ماليا. وعلى هذا الأساس، تستبدل الأرض بالأرض كما تكون العين مقابل العين. ويماثل هذا الشكل من التعويض ما تسميه الانتروبولوجيا «التبادل المقيد»، وهي نظرية مستخلصة من اعتبارات استبدال الزوجة بين مجموعتين، حيث يتم فقط تعويض امرأة بامرأة أخرى، وإن كانت في هذه المجتمعات أشياء ذات قيمة خاصة -مثل الخنازير، والأصداف بل والمال كذلك- فهي لا تشكل تعويضا كافيا يسمح بالتخلي عن الزوجة.

إذا كان التبادل المقيد نادراً، فهو ما نجده كذلك مع التعويض الفعلي ويسمى الشكل الأكثر انتشارا من أشكال التعويض بالتبادل المعمم. ويدخل استعمال المال في هذا الصنف باعتباره نوعا من التعويض، ونجد أن معظم الأشياء التي سرقت أو صودرت «تتغير عبر مرور السنين، ولا يمكن أن تعود بعد ذلك إلى حالتها الأصلية. ويسيطر المال، اليوم، على كل عمليات الخسارة. ومتى كان المال تعويضا ملائما أو مناسبا لتعويض خسارة قاسية ؟

وقد وضع حديثا إمكان التبادل المقيد، وذلك بعد سقوط الحكومات الشيوعية سنة 1989-1990، فهل تمكنت الدول المتعاقبة من إرجاع الملكية المنتزعة التي تم إعادة توزيعها بعد سنة 1945، أو أنها ستعمل على تعويض المالكين السابقين ؟ لقد قامت ألمانيا، وحدها، بتطبيق سياسة التبادل المقيد في ألمانيا الشرقية، وذلك بإرجاع الملكية قبل أي تعويض مالي. في المقابل، قامت دول أخرى، في أوربا الشرقية، بتطبيق التبادل المعمم على أساس معالجة كل حالة على حدة، وإعطاء

الأولوية للتعويض وأخذ بعين الاعتبار تجربة واحتياجات المالكين الحاليين. وقد كان المبدأ الموجه في ألمانيا يقوم على أساس إرجاع الأرض والأملاك إلى أصحابها الأصليين وتجاهل الوضع الذي آلت إليه الممتلكات منذ 1933. وثبت أن هذه الطريقة لم تكن ناجعة لأسباب عملية وسياسية، وكانت المكافأة تقدم في معظم الحالات على أساس التعويض المالي تطبيقا لسياسة التبادل المعمم. ولكن كيف يخاطب المال هذا الضرر الذي لحق بأصحابه سابقا ؟ دعونا نتفحص بدقة وعن قرب، كيف يتكلم المال ومن أي موقع ؟

نذكر في هذا السياق حالتين من حالات رفض التقييم المالي، تكمن الأولى في حالة «فتيات المتعة» اللواتي تم استغلالهن جنسيا من قبل اليابانيين إبان الحرب العالمية الثانية. أما الحالة الثانية، فترتبط بقضية اختفاء أقارب وأبناء ما يعرف ب بلازَا دي مَايُو Plaza de Mayo خلال الفترة التي أعلنت فيها الحكومة الأرجنتينية «الحرب القذرة»، وتصفية كل المعارضين أو من اشتبه فيهم بين سنة 1976 وسنة 1983. وقد رفض المتضررون، في الحالتين معا، التنازل عن الأذى الذي لحق بهم كما رفضوا التعويض المالي الذي قدره الجناة (ممثلين في الحكومات المتعاقبة) إلا إذا كان ذلك مصاحبا بأشكال أخرى تساهم في تصحيح الوضع مثل العقاب، وأفعال التكفير، والاعتذار وتخليد الذكرى. وقد يقبل الضحايا المال إذا ما تم تمويه مصدره وإخفاءه بشكل لا يظهر معه هذا المال، وكأنه موجه مباشرة للتعويض عن الخسارة. ويرغب الضحايا أحيانا أخرى في معاينة جانب من الجوانب التأديبية للتعويض حيث يتعرض الجناة للعقاب، فيظهر المال المقدم، في هذه الحالة، وكأنه آت مباشرة من هؤلاء الجناة.

وعندما يمنح المال، كشيء مادي، لمخاطبة ذكرى الضرر أو عندما توضع شروط إضافية قبل قبول هذا المال الموجه لإصلاح الضرر، فإننا نقول -دائما- بأنه يُبخس الذكرى، وفي حالة قبولنا للمال، فإننا نحط من قيمته وننعته بالمال المر والمال المسموم أو مال الدم. ولا يقوم المال في هذه الحالة بتعويض كاف للضرر، ولكن -في المقابل- يقلل من شأن الضرر ويعمق دلالات الجرح. ويسمح هذا الوضع بالحكم على أننا نتصرف كمن يضيف الشتم إلى الجرح وعند رفض المال في الحالتين اللتين تعرضنا لهما سابقا، حالة الاستغلال الجنسي في اليابان، وحالة الأمهات في الأرجنتين لحوالي ثلاثين ألف مُختف، فلا يوجد إمكان

للتبادل المقيد أو التقويم البديل، فتكون الخسائر دائمة ولا يمكن تغطيتها. ألا يكون المال الممنوح، إذن، لتعويض ذكرى الخسارة بدلا من تعويض الخسارة في حد ذاتها؟[12]

وتكمن إحدى الأسباب الرئيسية في رفض الأطراف المتضررة لهذا التعويض المالي أنها تطلب أشكالا أخرى غير مادية لتقويم الذكرى قبل قبول المال. وبما أن الأطراف المتضررة تطلب إجراء التقويم، فيبدو أن ذكرى الخسارة لها أثر كبير لا يقوى المال على مواجهته. ويظهر المال غير كاف للتحرير من تبعات الذنب والانعتاق من الدين، فاستحواد الذاكرة أشد تمكنا، ولا يمكن للمال أن ـ يخاطب ذكرى الخسارة مباشرة، لأنه في حالة التحقيق العكسي سيؤدي الأمر إلى التقليل من شأنها.

ويبدو أن المال، في مقابل ذلك، يملك قوة علاجية، فيكون بمثابة تعويض الانسان وتحويل الأذى الذي لحق بماضيه إلى مستقبل مشرق. ولا يظهر هنا طلب لمتابعة الجاني غير السعي وراء تحقيق الأداء المالي، ليكون، المال تعويضا عن ذكرى الضرر. فهناك إحساس بأن الخسارة يمكن احتواؤها بشكل ملائم كما يمكن تقويم الذكرى بالمال. ونجد، في هذا السياق، حالتين من حالات قبول المال، وإن لم يكتمل الاجراء المتعلق بهما. يتعلق الأمر أولا بحالة إنشاء صندوق ألماني سنة 2001 بقيمة خمسة بلايين دولار لتعويض مليون شخص أو ما يزيد ممن أجبروا على العمل بمخيمات الاعتقال وأحياء اليهود المعزولة ghettos إبان الفترة النازية. أما الحالة الثانية، فتعكس لأداء «نيويورك للحياة» في 12 أبريل سنة 2001 (وهي إحدى أكبر شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية) مبلغ

12. هناك بالطبع اختلاف استراتيجي بين الأطراف فيما يتعلق بهاتين الحالتين. فقد عملت المجموعة الأرجنتينية، مثلا، بروح البحث عن الحقيقة والعدالة والذاكرة مفترضين أن قبول المال سيلفي الحقيقة ويدمر الذاكرة. ومع ذلك، فقد انقسمت المجموعة إلى قسمين، يعمل الأول إلى جانب الانتروبولوجيين الشرعيين الذين يستعملون أدلة الحامض النووي للكشف عن الهوية الحقيقية للضحايا رغبة منهم في تأكيد وفاتهم لتجاوز الخسائر الموجعة. في المقابل، رفض القسم الثاني من المجموعة استعمال هذه الأدلة، لأن البحث بهذه الطريقة سيؤدي إلى صفحة الخسائر مما سيجبرهم على الاعتراف بوفاة أبنائهم أو أحبائهم، وبالتالي يطوي صفحة من ذكرياتهم. وعلى هذا الأساس، تعمل مجموعة من أحفاد المفقودين، وهي مجموعة تسمى HUJOS (تمزج بين التاريخ والعدالة). وتعمل على إبقاء الذاكرة حية بتفعيل السخرية من هذه الجرائم (حوار مع بيلي ايزابيل جون Bille Jean isabell التي أمدتنا بهذه المعلومات.

عشرة ملايين دولار لورثة ضحايا الإبادة الأرمينية في تركيا العثمانية، وتعكس هذه لحالات قبول الأداء المالي حيث يعمل المال على تعويض الضرر أو الممات. وتشكل بذلك أمثلة عن تعويض المال لذكرى الخسارة. دعونا ننظر في حالات هذا النوع من التقويم عن قرب.

تتدخل عدة عوامل في تفسير سبب تسوية الحكومة والصناعة الألمانية في هذه الفترة لجرائم الاستغلال العبودي إبان المرحلة النازية. وقد مكنت نهاية الحرب الباردة، قبل كل شيء، من تجميع الضحايا عبر الحدود مما دفع بألمانيا إلى إعادة شرعيتها الدولية. ونتحدث كذلك، في هذا السياق، عن سابقتين حاسمتين في قضايا التعويض الحكومي مما أدى إلى تغيير دور القطاع الخاص في التعامل مع الخروقات المرتبطة بحقوق الإنسان. تكمن الأولى في إقدام الحكومة السويسرية على إنشاء صندوق بقيمة خمسة بلايين دولار لتعويض ضحايا الهولكست (باركن (200) Barken)، وتكمن الثانية في قدرة المحاكم الأمريكية واستمرارها في السماع لدعاوى التعويض ضد الحكومات والشركات الأجنبية (بزلير (2001) Bazyler).

أريد هنا التركيز نظريا -وليس تاريخيا- على ثلاثة عوامل تجعل التعويض المالي عن الخسارة مقبولا، والتركيز كذلك على الشروط التي يمكن أن يخاطب المال بموجبها الذاكرة. ولقد قامت الدولة الألمانية بمجهودات لتصحيح الخسائر الناجمة عن النظام النازي، تتضمن القيام بتأريخ رسمي وتقديم الاعتذارات وإقامة النصب التذكارية وتخليد الأحداث وإقامة معاهدات. وتظهر هذه الأشياء بشكل بارز سياسة التبادل المالي المباشر مقابل الخسارة مما مكن من مخاطبة اليهود والدولة الاسرائيلية. وقد توسع هذا التعامل ليشمل مجموعات أخرى من الضحايا[13]. وباختصار، فبعدما يزيد عن نصف قرن من نهاية الحرب تمت معالجة معظم الدعاوى المرتبطة بالمرحلة النازية وتسويتها تسوية ملائمة. ولم يكن المال العامل الوحيد في عملية التسوية، ولكنه كان بمثابة مكمل لعناصر أخرى ساهمت في محاورة ذاكرة الضرر أو الخسارة. ويشكل هذا العامل الأول الذي جعل المال مكملا لوسائل أخرى.

13. استعمل مفهوم التبادل هذا من قبل الايديولوجيين النازيين لتبرير حقهم في الممتلكات اليهودية والمعاناة التي تعرض لها هؤلاء على يد اليهود (فيلدمان (2001 : 4) Feldman).

وقد انصرف الانتقاد في معالجة قضية الاستغلال العبودي إلى غياب المال في التعويض عن الخسارة. وإذا كان المستعبَدون قدموا عملا مقابل أجر، فإن التعويض المعنوي أو غير المادي هو المطلوب في هذه الحالة مقابل العمل الاجباري لمواطنين تعامل معهم النظام كأجانب تحت ظروف فرضتها شروط الحرب (وهذا مطلب يستبعد الاستماع إليه على الصعيد الدولي). أما العامل الثاني، فهو زمني إذ يشكل هؤلاء المستعبَدون الناجون لسن متقدمة جداً أو شارفوا على النهاية، ويعني هذا أن استفادة هؤلاء ستكون محدودة. ويمكِّن أجل التعويض الصناعة الألمانية وكذا الحكومة من تحمل واجبات الأداء. ويتمثل العامل الثالث في نمو وتطور ترسنة قانونية أمريكية، تحركها مصالحها الذاتية، ويرتبط نشاطها بأصناف من التأمين تسمى دعاوى «الصنف الأول» حيث يقدم المال عوضا عن الخسارة.

وبعبارة أخرى، فقد دفع العامل الأول الذي يكمن في اعتبار المال مكملا، إلى تبني معايير غير محددة لمخاطبة ذكرى الضرر أو الخسارة. وسمح هذا بجعل الأداءالمالي تبادلا مقيدا ومباشرا وليس بديلا للذكرى؛ فالمال ديْن للعمال في حكم الماضي، وينبغي أن يدفع هذا المال[14]. ويتمثل العامل الثاني في التحديد الزمني الذي يجعل التعويض المالي عن الخسارة أكثر مقبولية. أما العامل الثالث، فيكمن في هذا التعدد الحديث للمؤسسات القوية، مثل الشركات القانونية، التي تستعمل «التسلسل المالي وتستند إلى فكرة رفع الحجم المالي كشكل من أشكال الاستجابة للمشاكل بصفة عامة. وقد خلقت بعض الشركات القانونية الأمريكية، مثلا، أقساما خاصة بالبحث في الممارسات المتعلقة بجرائم الحرب والتي ترتبط بقضايا التعويض وخاصة في الدول الغنية التي تملك إمكان التعويض المالي عن الخسارة (بازيلار (2001) Bazylar). وسأعود إلى هذه العوامل فيما بعد.

ويشكل المثال الثاني حالة من حالات التأمين عن الحياة الذي سيؤدى إلى الناجين من حرب الابادة العثمانية ضد الأرمينيين. وترتبط هذه الحالة بشكل كبير بين المال والتعويض عن الخسارة وخاصة الموت، فيقيم التأمين عن الحياة تكافؤا

14. يستشهد (بازيلار (Bazyler (4 : 2001) في استجواب مع أحد الناجين من الهولكست ورئيس عصبة محاربة الافتراء أبرهام فوكسمان Abraham Foxman، هناك سبب آخر يجعلنا لا نعالج هذه المسألة بعد مرور خمسين سنة، لأن حجم الأذى الناجم عن هذه التراجيديا كان ضخما وكبيرا وهائلا، وهو ما جعلنا نتجنب الحديث عن الخسارة المادية خوفا من التقليل من شأن التراجيديا الانسانية. وبهذا المعنى، عندما نتساءل عن الملكية، فماذا عن الحياة ؟.

بين الموت وقيمته المالية. ويشكل مبلغ التأمين نوعا من إعادة التأمين يؤدي إلى الناجين المحددين سلفا، ويحدد مبلغ التأمين وفقا لمبدأ التعويض حسب طبيعة الخسائر لحامل عقد التأمين. ويجب أن لا يتجاوز مبلغ التأمين حجم الخسارة، وقد يكون المبلغ أقل من ذلك (هيمر (1985 : 43) Heimer). ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالتبادل المعمم وليس بالتبادل المقيد، ويتضمن النوع الأول تعويضا وتقويما للمال مقابل الموت، ونذكر في هذا الاتجاه استغلال العمال كعبيد إبان مرحلة النازية. وتعكس هذه الحالة لتحديد زمني والاعتماد على مؤسسات وسيطة مثل «تأمين الحياة» (وهي شركة للتأمين) تقوم على أساس تقديم تعويض مالي مقابل الخسارة[15]. وتأتي هذه التسوية بعد 85 سنة من الأحداث التي تمتد بين سنة 1915 و1922 حيث ذبّح الأتراك ما يزيد عن مليون ونصف شخص. وتبعا لشركة التأمين (نيويورك للحياة)، فقد بيع ثمانية آلاف عقد من عقود التأمين في تركيا، باع منها الأرمنيون ستة مائة وثلاثة ألف عقد، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث توقفت عملية البيع هذه. وقد قامت شركة التأمين المذكورة بتسوية ثلاثة مائة عقد تأمين قبل المذبحة، وتسوية مائة وألف بعدها تاركة مائتان وألف عقد بدون تسوية. وقد أكملت شركة التأمين نيويورك للحياة، معالجتها من خلال الموافقة على شكل غير محدد من التعديلات مثل نشر أسماء حاملي عقود التأمين في معظم الجرائد الأمريكية، وكذا الجرائد العرقية[16].

يبدو، ظاهريا، أن الأمر يتعلق بتعويض مالي مقابل ذكرى الخسارة، إذ توافق شركة التأمين على هذا التعويض المالي لأولئك الذين قتلوا في حرب الابادة بحيث تدفع الشركة مبالغ مالية للورثة الشرعيين، هم في غالب الأحيان من

15. وجدت (زيليزر (1979) : 33 Zelizer) أنه كان ينظر إلى التأمين في بداية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة على أنه تدنيس للمقدسات ومغامرة ترمي إلى المضاربة، ولكن الأمر تغير مع نهاية القرن، وأصبح التأمين مقبولا ومنتشرا. وتعزو ذلك إلى النظرة الدينية الاختيارية التي عوضت المقاربة العقائدية الاجبارية، وإلى سيطرة المقاولة الاقتصادية الأخلاقية. وتم تحريم تأمين الحياة في أوربا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ـ بلجيكا 1570 وأمستردام 1598 وروطردام 1604 والسويد 1666 وفرنسا ـ 1681 وأصبح مقبولا وشرعيا بعد 1860. وانتشر تأمين الحياة في اليابان بعد 1881. ويمنع التشريع الاسلامي «المضاربة في الحياة الانسانية».

16. وصل معدل التغطية المالية أقل من ألف دولار لكل فرد، ويتوصل الآن الورثة بمبلغ يصل عشر مرات ذاك المبلغ المسجل في عقود التأمين. ومن المفيد أن نعرف المؤمَّنين في أوربا لم يتم تسوية وضعيتهم التي هي رهينة بتحديد لائحة حاملي عقود التأمين.

الجيل الثالث. ولكن بالنظر إلى المبلغ الكبير من المال وطول المدة الزمنية لمعالجة قضايا تفوق 85 سنة بالاضافة إلى المبلغ الزهيد من المال المتنازع بشأنه (تقريبا عشرة آلاف دولار لكل فرد)، فإن السعي وراء المال لا يشكل الوجه الأساس من أجل تنفيد التعديل. ويظهر في المقابل أن السبب الأساس في الإصرار على إثبات ذكرى الموت يأتي من الرغبة في تحقيق اعتراف تاريخي بالضرر والمذبحة والابادة، من قبل الآخرين سواء كانوا أمريكيين أو أوربيين أو أتراك. وقد كان هذا بالفعل جزءا من التسوية عند موافقة نشر أسماء الضحايا في الجرائد.

ويظهر هنا أن المال ـ تماما كما في حالة استغلال العمال كعبيد إبان المرحلة النازية ـ مكمِّل ومتمم للتعويض عن ذكرى الخسارة. وقد شكل عدم قدرة الأتراك وباقي المجموعة الدولية على الاعتراف بالموتى الأرمنيين السبب في التمسك القوي لمجموعة من الأجيال بذكرى خسارتهم. وبصياغة أخرى، لماذا يبدو أن واجب الذكرى تجاه الموتى (الدين والذنب) يتكلم دون أن ينصت[17] وبالفعل، فإن التعويض المالي الوارد في عقود التأمين عن الحياة يخاطب بشكل ما ذكرى هذه الخسارة.

كيف ومن أين يخاطب المال الخسارة ؟ يعلق (بيير نورا (1996) Pierre Nora) في مشروعه الطموح «عوالم الذاكرة» بأن الذهب يشكل ذكرى المال. وإذا كان الأمر كذلك علما أننا قد ألغينا استعمال الذهب بالشكل المعهود، فما هو، إذن، الشيء الذي يشكل المال ذكرى له ؟ نسند، حاليا إلى المال دلالات اجتماعية متعددة ـ نصطلح عليها بالمال القديم والمال الجديد والحصة المالية والأجرة، والراتب والصدقة مثلا ـ وتوحي جميعها بالأصل الاجتماعي للتعامل الأولي الذي خلق القيمة والتي خلقت بدورها الذاكرة الممكنة المختزلة في أموال خاصة بشكل محدد (زيليزر (1989 : 77ـ342) Zelizer). ولكن هناك طريقة يمكن أن يتجرد المال بموجبها من ذاكرة أصله مع مرور الزمن، ويتم التعبير عن هذه الطريقة من خلال التمييز بين المال القديم والمال الجديد. فالمال القديم هو ما قدمه فوردز Fords وروكفيليرز Rockfellers وميلونز Mellons هبات لنا، فنحن لا نخوض في أصل هذه الأموال على الاطلاق. أما المال الجديد، فهو ما قام بتجميعه أقطاب الميديا أمثال سيلفيو برلسكني Sylvio Berlusconi أو Junk bond

17. ينظر (هوفانيسيان (1986 : 34ـ111) عن أنماط إنكار الاعراف بالإبادة الأرمينية.

Kings أمثال مايكل ميلكن Michael Milken أو مبتكر والحاسوب مثل بيل كيتز Bill Gates. فالمال القديم أكثر تميزا ومقبولية في مقابل المال الجديد، ويعود السبب إلى أننا قد نسينا أصل النوع الأول.

نعود إلى تقديم الدليل النفعي الذي جاء به كل من ماركس وسيميل Marx and Simmel، وذلك في الحالة التي يستعمل فيها المال علاجا لذكرى الخسارة. وأقترح أن يكون المال تقويما للخسارة وليس تقويما للذاكرة. ويعود السبب، في ذلك، إلى أن المال يشكل ذكرى للاشيء. وبعبارة أخرى، فهو ذكرى فارغة يملؤها الإنسان حسب رغبته وحسب ما يريد. والمال، إذن، وسيلة للتبادل المعمم بامتياز، بحيث لا يقتصر التبادل على تطبيق مبدأ العين بالعين، ولذلك لا تستبدل النساء بالنساء ولا الأرض بأرض أخرى من خلال تجميعه عبر أموال خاصة عن طريق توارثه أو الحصول عليه بواسطة عمل ما في الماضي يمكن أن يتحرر، عبر مرور الوقت، من قيود هذا الزمن الماضي، ليصبح منفتحا على كل الاحتمالات في المستقبل. ونرى من خلال الطريقة التي تبرر بها الثروات عبر مرور الوقت أن المال في حسابات بنكية قديمة يكون أكثر انفصالا من الذكرى التي ترتبط بتجميعه، وأكثر تحررا من الواقع الراهن الذي يحيلنا إلى الطرق الأصلية التي تم بها تكديسه وتجميعه. ويرتبط المال بالحرية دون انتفاء استطاعة الانسان في توظيفه على إنماء وإشباع رغبات ذكرياته. ويتعلق الأمر على العكس من ذلك، بعدم ربط المال بالذاكرة، لأن المال يشكل ذاكرة لأي شيء، فهو يتكلم لغة لا محتوى لها ترتبط بالخيال أكثر من ارتباطها بالماضي .

ويمنح المال -كما هو معروف بشكل جيد- إمكانات عالمية تتمثل في المنقولية والتبادل. وآمل أن تكون مساهمتي هنا تفسيرا لعلاقة المال بالذكرى. ولا يرتبط تفسيرنا هذا بانتهاء الحرب الباردة، وسيطرة خطاب بعدها يمجد المال بحيث يبدو وكأنه قد هيمن على معظم مجالات القيم، كما لا يرتبط بما يجري في أوربا والولايات المتحدة. ولكن تفسيرنا يرتبط بما يجري على الصعيد الدولي. ويأتي تفسيرنا أيضا، لأننا نعيش زمن الاهتمام الواسع بالذكرى. وينتقد فيرد ريك جيمسون (Jameson (1983 : 58، 65، 67) بشدة «سيطرة أشكال التوق إلى الماضي على حاضر الإنسان» مما يؤدي إلى فهم سطحي أو إلى «تاريخية تمحو التاريخ». ويتحدث (بيير نورا (1996) P. Nora عن «أزمة الذكرى الجماعية» وربط ذكرى

الأمة «بموقع الذكرى»، ويتحدث (أيان هاكين (Ian Hacking (73 : 1996) عن سياسات جديدة للذكرى حيث تقوم علوم الذكرى مقام علم النفس، وتعدنا بالتوصل إلى حقائق جوهرية.

لماذا يقع حاليا هذا التوازي المتلازم بين الذاكرة والمال ؟ يقوم استدلالي على أساس أن المال والذكرى يرتبطان بالمحاسبة ولكنهما، في الوقت نفسه، يقومان على طرفي نقيض منها. وذكرى الخسارة عبارة عن تصفية حساب ناتج عن تحصيل أشياء عملنا على تعلمها وقمنا بتجريبها أو تخيلها في الماضي. ويعرف ويبستر Webster المال بأنه شكل من أشكال الحساب الموغلة في القدم بحيث يتعلق الأمر بإعطاء أو أخذ مبلغ مالي يشمل العد وأداء الأجر والحوسبة. ويتحدثان معا بلغة الحساب، ولكن في الوقت الذي تهدف فيه الذاكرة دائما إلى تحقيق المحاسبة، فإن المال يتجنب هذه المحاسبة. وبماأن المال ذكرى للاشيء، فهو يخاطب الذاكرة عموديا أو يحوم حولها وكأنه لا يقوم بأي دور على الاطلاق. وهناك وسائل رمزية أخرى تتطرق للخسارة -مثل طقوس الحزن وتخليد الذكرى والعلاج والعدالة القانونية- يمكن أن تؤثر بالفعل في الذاكرة من خلال رصد تغيير اجتماعي لمعنى الخسارة، وذلك في ظل وجود وساطة ملائمة وتحت بعض الظروف. وتبقى هذه الوسائل حبيسة الذكرى، وتقيم علاقة بين المحاسبة والذاكرة، فتحاول مخاطبة هذه الأخيرة والوصول إلى شيء ما نادرا ما ينصت وتحت ظروف غير عادية. ولا يقوم المال، في المقابل، على أساس الوصول إلى الذاكرة ليرتبط بالخسارة، فهو يخاطب الخسارة مباشرة. أما عن ذكرى الخسارة، فإن المال يدخل دائما في علاقة وثيقة مع هذه الذاكرة، ليكون ضروريا في إقامة حساب تام كجزء من التبادل المعمَّم، ولكن المال غير ضروري في توسيط الجزاء والتخليد باعتبارهما شكلين من أشكال التبادل المقيد.

سأتناول، في القسم الموالي، العلاقة بين أشكال تقويم الخسارة (وهو ما أسميه أنواع المحاسبة : الجبر والتعويض المالي والجزاء القانوني والتخليد)[18]. فما هي الطريقة الخاصة التي يخاطب بها المال الخسارة ويحوم بها حول ذاكرة الخسارة خلال النصف الأخير من القرن الماضي في ألمانيا ؟

18. لقد عملت على تطوير هذه الأنواع في «مسار المسؤولية الجماعية والمحاسبة الاجتماعية بعد الهزيمة : مقاربة أولية عن ألمانيا، وإسرائيل ولبنان».

2.2. ربط الجماعة بالمال والذكرى

يجب أن نلاحظ، أولا، أن تصنيف الناس في ألمانيا لا يكون على نفس النمط، فمنهم من لا يصنف أساسا على قبول التعويضات المالية نتيجة الأضرار التي لحقت بهم أو أدت إلى الموت بل على أساس أداء تعويض مالي بسبب الأضرار التي لحقت بالغير. وتوضع ألمانيا والشعب الألماني موقع الجاني لا الضحية، ولذلك فهم يتموقعون بشكل جماعي كمذنبين ومدينين بالنسبة لذكرى الخسارة.

ويجب أن ننطلق من سنة 1918، عوض 1945، حيث أرغمت ألمانيا على توقيع معاهدة فرساي وأداء التعويضات المجحفة بعد انهزامها في الحرب. وقد بلغت هذه التعويضات 33 بليون دولار أديت ذهبا على أساس طبيعة التبادل القائم سنة 1921. وعلى الرغم من أن ألمانيا كانت الطرف المعتدي في الحرب العالمية الأولى، فإن سبب أدائها لهذه التعويضات يعود إلى انهزامها في الحرب. ويتمحور اهتمامي حول هذه الخسارة التي تحولت إلى ذكرى للخسارة، والأمر يتعلق بالذكرى الألمانية عن قضية التعويضات في الحرب العالمية الأولى. وقد أدى الشعب الألماني أموالا لتعويض أمم أخرى كان أهمها فرنسا لتعويض الأضرار التي ألحقت بها. ولم تكن الخسائر الفرنسية لتشكل ثقل حمولة الذاكرة، ولكن الخسائر الألمانية إبان الحرب والتعويضات المفروضة بعد الحرب قد ساهما محليا في ترسيخ ذكرى الخسارة. وقد أدت قضية Vergettung (الانتقام / الجزاء) عند معالجة هذه التسوية غير العادلة إلى تحديد الخونة في الداخل، ويتمثل هؤلاء في اليهود والرأسماليون اليهود والشيوعيون وغيرهم. وخلق النظام النازي خطابا لتبرئة ألمانيا، ورد التوبيخ الموجه إليها بالبحث عن النصر في الحرب العالمية الثانية.

وتتعارض بحدة رواية النكبة الوطنية لما بعد الحرب العالمية الأولى مع رواية التوصل إلى تفاهم عند الهزيمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تم ابتكار مفهومين يصعب ترجمتهما، ويخلقان حيرة في التعامل مع هذا النوع من النكبة الجديدة Anfarbeitung der Geschichte (التخلص من التاريخ) و Bewältigung der vergangenhert (مواجهة التاريخ). وقام الألمان -خلال عقدين بعد الحرب العالمية الثانية- بالترويج داخليا لرواية المنتصرين (التي أصبحت رواية عالمية

كذلك)، وتكمن هذه الرواية في أن الألمان مسؤولون بشكل جماعي عن الأذى الذي لحق بهؤلاء المنتصرين، ويقتضي هذا تقويما سريعا، وأن ألمانيا نفسها تحتاج إلى إصلاح خارجي يقتضي حضور الحلفاء الغربيين. وقد كانت جرائم الحرب الألمانية القاسية ضد جيرانها القاعدة القانونية التي استند إليها الحلفاء في تطبيق الجزاء الأولي وخاصة أثناء المحاكمات في نورينبرغ Nuremberg. واتسع نطاق المسؤولية إلى الخروقات المرتبطة بحقوق الإنسان وخاصة جريمة النازية المتعلقة بالحل النهائي وإبادة اليهود الأوربيون بمن فيهم اليهود الألمان[19].

وقد أصدرت سلطات الحلفاء العسكرية سنة 1944 في ألمانيا مجموعة من القوانين تسمح بالتحكم ومراقبة ملكية وأموال النازيين بما في ذلك تلك التي تم احتجازها بطريقة غير شرعية. كما أصدروا سنة 1947 قانونا يفوض لهم فرض جبر أو تعويض الملكية التي احتجزت تحت التهديد (فيلدمان (2001) Feldman). وقامت دولة ألمانيا الغربية سنة 1952 بتوقيع اتفاقية مع إسرائيل من أجل تصحيح الوضع وإعادة ملكية اليهود، وهو ما يسمى بـ Wiedergutmachung. وكان الهدف من ذلك محاولة تقويم الأخطاء والبحث عن الاعتراف الدولي والشرعية. وتم التأكيد على هذا التصرف بتبني المسؤولية الجماعية وتوظيفها أساسا لتحويل المطالب المتعلقة بالدين الرمزي إلى ما يسمى Entschädigung (التعويض المالي)، وتحويل ما يسمى ب Schuld (الذنب / الخطأ) إلى ما يصطلح عليه بـ Schulden (الدين المالي). وقد عارضت بشدة مجموعات يهودية متعددة تقويم الخسارة من خلال قيمة رقمية تسمى «مال الدم» و«انتهاك الحرمات» وتضليل ذاكرة ستة ملايين يهودي هلكوا إبان الهولكست من خلال التفاوض للتنازل عن دمائهم (بركان (2000 : 24) Barken). وقد أعقب هذا الأداء من الدولة إلى الدولة بأشكال أخرى من التقويم (مثلا، أداء الدولة لأفراد متضررين أو أداء الدولة لمجموعات مثل المنظمات اليهودية) وتحولت معظم هذه التعويضات من تقويم معنوي إلى تعويض مالي بروس (1988) Pross)[20].

19. يستدل فولك (2001 : 9ـ10) Falk) بأن النخب الثقافية قاومت نظام حقوق الانسان الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لأن هذا النظام جاء نتيجة ضغط من المجتمع المدني.

20. بلغ حجم التعويضات الألمانية سنة 1978 حوالي 56.5 بليون مارك ألماني، ووصل سنة 2000 إلى 102.6 بليون مارك ألماني.

ولم يساهم الجبر والتعويض من تخفيف الألمان مما يسمونه Last der vergangenhait (عبء التاريخ) أو Last der verantwortung (عبء المسؤولية)، ويعود السبب في الواقع إلى انعدام أية طريقة لحساب أثمنة الابادة. وإذا اتفقنا مع صول (فريدلاندرا (1983) Friedlander) فيما اقترحه (هنا أرنت Hannah Arendt في أن الهولكست يمثل حدثا غير مفهوم. وهو حدث يشير باستمرار إلى كل الحدود الممكنة، ولذلك يبقى دائما أي فهم أو علاج لهذه المسألة ضعيفا[21]. ولا يكون التبادل المقيد لتقويم ذكرى الخسارة ممكنا بسبب التجاوز الرمزي لآثار الهولكست، فهذا شيء ينفلت من كل حساب، وكل الحسابات المتعلقة بالضرر والعلاج. ويُعقِّد هذا التجاوز الرمزي ما يسميه (كارل جسبرس (1946) Karl Jaspers) بشكل ملائم، أزمة أو عقدة الذنب Schuldfrage[22].

ويشير هذا المصطلح Schuldfrage إلى مسألة الخطأ والذنب والدين. وقد عالج جسبرس هذا المصطلح من خلال كل الطرق التي تساهم في تعريف الذنب جنائيا وسياسيا وأخلاقيا وميتافيزيقيا. وقد تمت معالجة الخطأ بطرق غير مادية وخاصة من خلال طقوس قانونية للجزاء، وذلك إبان محاكمات نورنبرغ. وتلا ذلك سلسلة من محاكمات المسؤولين عن مخيم الاعتقال بين 1963-1965، وقد أعدم جراء ذلك عدة أفراد أو إصدار أحكام بالسجن لمدد طويلة[23]. وقد

21. استدلت أرنت Arnet في إحدى مراسلاتها مع كارل جسبرز Karl Jaspers بأن هذه الجرائم لا توازي أقصى عقوبة ممكنة. فقد يكون شنق كورنج Göering أمرا واردا، ولكن هذا غير كاف. ذلك أن هذا الذنب، في مقابل كل أصناف الذنب الجنائي يتجاور ويكسر كل الأنسقة الشرعية.

22. يميز جسبرز Jaspers بين أربعة أنواع من الذنب : جنائي وسياسي وأخلاقي وميتافيزيقي. يحيل الذنب الجنائي على الحكم والعقوبة في المحاكم القضائية. وينطبق الذنب السياسي على كل المواطنين في دولة حديثة عندما لا يعارضون جناية الدولة. ويتعلق الذنب الأخلاقي بتصرفات وعيوب المواطن الألماني الذي أثار نقاشا يقتضي فشل تضامن الإنسانية الذي يجعل كل واحد يشترك في المسؤولية عن كل خطأ وظلم في العالم وخاصة فيما يتعلق باقتراف جرائم بوجوده أو بعلمه (1947 : 32). وتقيد هذه الأنواع الأربعة من الذنب (الجنائي والسياسي والأخلاقي والميتافيزيقي) على المستويين الفردي والجماعي في زمن أولئك الذين عايشوا الإبادة.

23. لقد تمت إدانة ستة عشر قائدا من بين ثمانية عشر الذين اتهموا في محاكم نورنبرغ. وتابع الحلفاء بعد ذلك مقاضاة قادة نازيين آخرين في المناطق التي يتواجدون بها. وكانت المحاكم الأمريكية أكثر تحمسا في إدانة مئات الجنود والضباط النازيين. وقادت دول أوربية محاكمات أخرى سنة 1950 (وعدة محاكمات شهيرة في التسعينات بفرنسا) (راتنر وأبرام (1997 : 46-47) Ratner and Abram). وحاكمت محاكم ألمانيا الغربية 5288 من النازيين، كما حاكمت ألمانيا الشرقية عددا كبيرا من النازيين =

سعى الحلفاء، من خلال محاولاتهم لاستئصال النازية إلى إقصاء عدد كبير من الموظفين المدنيين من الوصول إلى مناصب حكومية، مستعملين مؤشرا أثار خلافا يتعلق بالخطأ الفردي يكمن في الانتماء للحزب النازي (فولنهالز «1991 : 227–236) Vollnhals)[24]. ويعني هذا أنهم استعملوا مقياس المسؤولية الجماعية لتقييم الخطأ الفردي في استقلال عن الأفعال الفردية تجاه الجريمة[25]. وباعتراف الجميع، فإن كل هذه الأشكال من التعويض والجبر والجزاء لم تكن لتشكل مفهوما (Schuld) ينطبق على الهولكست فحسب، ولكن ذلك ينسحب على الحرب بصفة عامة. ولكن بدون الهولكست كجريمة استثنائية، لكان محالا اتساع نطاق الدعاوى الأخرى واستمرارها.

في استقلال عن الأفعال الفردية تجاه الجريمة، وباعتراف الجميع، فإن كل هذه الأشكال من التعويض والجبر والجزاء لا تشكل مفهوم (Schuld) ينطبق على الهولكست فحسب، ولكنه ينسحب على الحرب بصفة عامة. ولكن بدون الهولكست كجريمة استثنائية، لكان محالا اتساع نطاق الدعاوى الأخرى واستمرارها.

ويظهر أنه على الرغم من معالجة الخطأ الفردي وكذا الذنب باعتبارهما مكونين من مكونات Schuldfrage، وذلك باللجوء إلى التعويض المالي والمحاكم الجنائية والعسكرية، فإن مسألة الذنب تبقى عالقة. وإلى أي مدى كانت الأفعال الفردية للألمان مسؤولة عن اقتراف الذنب باسم الجماعة التي لم يتم معالجتها في المحاكم الجنائية أو عَبْر التعويض وقد تمت معالجة هذا الجانب من الذنب منذ الستينات في الإطار الثقافي والمدني من خلال الاعتذارات العمومية، وإقامة

= (مولر (1991 : 274) Muller).

24. ترى الانتقادات الموجهة ضد محاربة النازية بأن هذه العملية عرفت تقليصا كبيرا يرجع إلى التهديدات المرتبطة بالحرب الباردة، وحاجة الولايات المتحدة في إعادة بناء أوربا الغربية، لتكون حاجزا قويا في وجه الشيوعية. وقد أدين ست مائة وألف في ألمانيا الغربية كمتهمين رئيسيين. وحرم ما يـزيد عن خمس مائة وألف من النازيين من تقلد مناصب إدارية (فولنهالز (1991 : 236) Volnhalls).

25. قدمت (أرنت (1948) Arnet) انتقادا حادا لتوجه الحلفاء نحو إلغاء التمييز بين الألمان والنازيين، فأشارت إلى أن هذا التاكتيك انتصار للنازيين. وقد عملت آلة التقتيل الإداري على إجبار الألمان العاديين في مشاركتها جريمتها مما جعل من غير الممكن إقامة تمييز بين الأبرياء وأولئك الذين تحملوا المسؤولية.

أيام للحزن، وخلق لجن تقصي الحقائق ودعم التاريخية، وبناء النصب التذكارية والمتاحف وخلق مواقع للذكرى تهدف أساسا إلى الحث على التأمل والتفكير أو من أجل التذكير (دينكر ومانمال Denkmälen and Mahnmahle)[26]. ويصطلح على معظم هذه الأجوبة الثقافية بـ«طقوس التخليد»، وتأخذ هذه الطقوس طابقا عموميا وجماعيا. وتعمل هذه الطقوس، بخلاف التعويض المالي والمحاكمات القانونية، بشكل مستمر ولا نهائي حتى بعد وفاة الجناة أو بعد أن تصبح قضايا خطأ الفرد أو ذنبه غير قائمة.

وتجسد أعمال التخليد للتكرار، وتُمأْسِسُ ذكرى الخسارة من خلال التجسيد المرئي والدائم لهذه الخسارة. وتعتبر معظم مواقع التخليد في ألمانيا جزءا من الذاكرة السياسية التي تتعامل مع التجاوزات المرتبطة بالهولكوست. وتؤكد معظم محاولات التجسيد الرمزي، للرعب والذعر، على حضور أشياء واقعية مثل حقائب حقيقية ووسائل المواصلات التي تكمن في السيارات الموصلة بأسلاك كهربائية ثم ملابس وأحذية أو ظفائر شعر لضحايا مخيم الموت لتوضيح أنَّ ما ضاع لا يمكن تعويضه. وترمي محاولات التخليد هذه إلى مخاطبة ذكرى الخسارة مباشرة، وذلك بحملها لأشياء إلى النظام الرمزي وإن كانت هذه الأشياء تقاوم الرمزية عند معارضتها بالجانب المادي للخسارة. وتهدف محاولات التخليد هذه إلى تجاوز الإدراك العقلي لِتَنْفُذ إلى العواطف كما تهدف، كذلك، إثارة قضايا الذنب الجماعي.

وتتعارض، دائما، مواقع التخليد هذه بشكل يجعل الدولة ومجموعات اجتماعية أخرى لا تتفق أبدا مع كيفية الجمع -بشكل ملائم- بين الخسائر والهالك، فكل واحد يرسم في ذهنه أهدافا مخالفة للآخر. ولا ينحصر أثر مواقع التخليد في تقييد ضرر الخسارة، ولكن لتعميم ذكراها وجعلها قائمة بشكل دائم. وبما أنه لا شكل ثقافي يمكن أن يمثل لذكرى الخسارة، فهناك دينامية تسمح بتكاثر أحداث التخليد وبناء النصب، بحيث يُعبر كل واحد منها عن الآثار غير المستوعبة للذكرى التي تتحدث لغة ذكرى الخسارة. وتتزامن هذه الدينامية كما لا تنفصل عن المعالجة الاجتماعية لاختلاف الأجيال وتغيير الحساب مع كل

26. يعرف هذا الصنف الثاني من المحاسبة في الاستعمال العامي بالمسؤولية الجماعية، ويقصد به «الدين» أو «الذنب» الذي يظهر بعد التعويض المالي (انظر جيوردو (1987) Giordo).

جيل.

لقد عالج الجيل الأول لما بعد الحرب المسؤولية الجماعية عن طريق الجبر والتعويض المالي ثم الجزاء القانوني فيما بعد. أو لنكن أكثر تحديدا، فقد أنجزت هذه المعالجة لصالحهم بأموال المساهمين في الضرائب باسم ألمانيا. ويسمى الجيل الذي يحتل موقع قوة حاليا في ألمانيا بجيل سنة «68» (Achtundeschziger)، ويعتبر هذا الجيل أكثر نشاطا في متابعة قضايا التخليد. وأحاول تفسير السبب الذي جعل جيل سنة«68» أكثر نشاطا في تقويم ذكرى الخسارة التي لحقت بآبائهم باسم ألمانيا، وسعية إلى حصر تداعيات الذنب الناتجة عن الهولكست. ويطلق عالم الاجتماع (برنهارد جيزن (1993) Bernhard Giesen) اسم «شعب الهولكست» على ألمان ما بعد الحرب.

ويبقى شيء ما من محتويات Schuldfrage بعد عملية الجبر والتعويض المالي، وكذا بعد تقييم المسؤولية الجنائية الفردية. وما يبقى يكمن في شيء يصعب وصفه مقارنة بالخطأ الفردي أو الدَّيْن القابل للحساب العددي. ويعمل العديد من الألمان على التمييز بين الذنب (Schuld) والعار (scham)، وذلك لمعالجة حقيقة تفرض أن الذنب القانوني (Haftung) لا يمكن توارثه في مقابل العار الذي يمكن توارثه ولا ينتج بالطبع Schuld، عن النسق القانوني فحسب، ليكون الاختلاف الأساس أن الذنب يتم إسقاطه على الألمان ويتعرض خارجيا في مقابل الذي ينحو في اتجاه الوصف الداخلي النفسي. وعندما يقول المرء أنا مذنب Ich habe schuld، أو أحس بالذنب (Ich habe schuldge fuht)، فإن التعامل لغويا مع كلمة «العار» لا تكون إلا بصيغة الانعكاس (أنا خجل من نفسي). بالإضافة إلى ذلك، فكل من العار والذنب يرتبطان بسؤالين متلازمين أثناء التمثيل لهما. أولا، إلى أي مدى يمكن تعميمُهما ؟ (بمعنى آخر، هل يرتبطان بكل الألمان ؟) وثانيا، إلى أي مدى تشكل إسقاطات مقننة أو ترتبط بمنفذين داخل الدولة ؟

ولا يمكن أن يوظف الذنب بالفعل إلا على أساس ربطه بجهة ما. وهنا يكمن مصدر دلالته واستمراره، فهو يتصل دائما بالأفراد الألمان بغض النظر عن طبيعة هذا الاتصال سواء أكانت تمس الجانب النفسي الداخلي أو كانت ذات طبيعة خارجية قد يحضر العار ويغيب، ويمكن للألمان أن يتخلصوا ويتحرروا من العلاقة التي تربطهم بالذنب من خلال عمليات الكبتْ والانكار. وبالنظر إلى

أنه يعتبر جزءا من التجاوزات الرمزية المتصلة بالهولكست، فهو يشكل دائما عبئا ثقيلا على كاهل النفسية الجماعية لجيل الألمان فيما بعد الحرب. وكما نتحدث عن الجانب اللغوي والثقافي لما يسمى بالذنب، فهو يشكل أيضا واقعا اجتماعيا -إجباريا خارجيا، ومستمرا- لا يمكن أن نمارس عليه اختياراتنا أو نفرض رفضنا، لأنه يشكل في حد ذاته جزءا من شروط الوضوح.

ومنذ أن انحنى ويلي براندت willy Brandt راكعا معتذرا في وارسو بالحي اليهودي في 17 دجنبر من سنة 1970، فقد اعترف كل الرؤساء الألمان بعده بأن الجرائم ارتكبت باسم الشعب الألماني «im Namen Deutschlands»، فكان المجتمع بذلك مسؤولا (بورنمان (1999)). وقد ابتكر المستشار الألماني هيلموت كول helmut kohl العبارة الذكية (محظوظ بولادتي المتأخرة) «Gnade der späten Geburt»، ويبرّئ بهذا نفسه من الخطأ الفردي لكونه ولد في زمن مُتأخر بالنظر إلى الممارسات النازية. ومع ذلك، فقد كرر العبارة السابقة «im Namen Deutschlands» أثناء زيارته للقدس في 6 يونيه من سنة 1965.ألا يعترف هنا بأنه عندما يتكلم باسم الشعب، فهو يقحم نفسه في شيء لم يقم به ؟ فالخطأ عن الجريمة يمكن تقييمه بشكل فردي فقط، وأن التعويض المالي يمكن أداؤه، وأن الأداء يحرر المرء من الدَّيْن. ولكن الذنب يتحدث لغة جماعية أو اجتماعية ترتبط بذكرى الخسارة، والذنب يتحدث بهذه اللغة انطلاقا من موقع آمن لا يمكن الوصول إليه. بالإضافة إلى ذلك، فإن الذنب غير ثابت ويأخذ أشكالا متعددة. وسأعمل، في الفقرة الأخيرة، على وصف هذا التحول التاريخي مهتما بالعلاقة بين المال والذاكرة من خلال نموذج يمثل لحياة شخصين.

3.2. تجربة فردية عن المال والذاكرة

قد تكون هذه القضايا من الأشياء الخطيرة، ولكن من السهل الحديث عنها على المستوى الجماعي منه على المستوى الفردي. ومن السهل أيضا الوصول إلى تعميم يرتبط بالمجموعة عندما لا يقتصر عمل الشخص على خصوصيات تاريخ وحياة الفرد التي لا تنصاع للدراسة. قد يقول قائل بأن هذا العمل اتسم، إلى حدود كتابة هذه السطور، بكونه عملا انتروبولوجيا صرفا دون أن يكون اثنوغرافيا وصفيا. اسمحوا لي بمعالجة هذا القصور بالرجوع حاليا إلى

الاتنوغرافيا وإلى معطيات تجريبية تساعدني على بناء تاريخ جماعي، ورسم ملامح العلاقة بين المال والذاكرة من خلال حياة فردين.

لقد كنت أتقاضى أجْري بعُمْلتين خلال السنة الأولى من عملي الميداني الممتد من 1987 إلى 1990 في برلين الشرقية. أتقاضىالراتب الشهري من ألمانيا الشرقية، ومبلغ بسيط بالدولار الأمريكي لأتمكن من اقتناء منتوجات غربية مستوردة (في غالب الأحيان من ألمانيا الغربية). ولا يقبل أصحاب هذه المنتوجات التعامل سوى بالعملة الغربية دون عملة ألمانيا الشرقية. وقد كنت خلال السنة الثانية والثالثة في إطار العمل الميداني بين 1987 و1990 بألمانيا الغربية أتقاضى أجْرا بالمارك الألماني الغربي، وكان بالإمكان التعامل به في ألمانيا الشرقية كذلك. وعندما كنت أقوم بزيارة إلى ألمانيا الشرقية كان العرف الاجباري يفرض التبادل بمارك ألماني مقابل آخر 1 : 1، وكنت أتمكن من صرف المارك الألماني أو الدولار -كما أشاء- في السوق السوداء ليصرف بذلك ثلاثة أو أربعة ماركات مقابل دولار واحد 4 : 1. وكنت ألقي بالأموال المتبقية في القمامة أو أقدمها للأصدقاء تذكارا عن الشيوعية الشرقية. وما أريد التأكيد عليه هنا الكيفية التي يفتقر بها النقد في ألمانيا الشرقية لأمكانية التحويل، وقد كان نقدا خاصا يشبه أنذاك بالقطع النقدية التي تستعمل في لعبة المونوبلي. فقد كان يستعمل لتبادل محدود فقط. ويرمز -أيضا- إلى افتقاد الحرية وغيابها، وساهم هذا الغياب في عملية توحيد الألمانيتين.

وكنت أتجول، في يوم من أيام شتاء 1988، رفقة صديق لي وسط برلين الشرقية، فشاهدت طفلا في السادسة من عمره يكاد يطير فرحا عندما وجد قطعة نقدية DM في الطريق. وصاح الطفل مَرحاً وهو ينادي أمه الحائرة التي حاولت تهدئتهُ، بدون جدوى. وخاطبني صديقي معلقا على الحدث «إذا صارت الأمور بهذا الشكل، فهذا يعني أن مهمتنا قد انتهت».

ونعرف ماذا حدث لاحقا، فقد سقط الجدار بعد سنة وكان أول حدث يتمثل في وقوف مواطني ألمانيا الشرقية في طوابير ضخمة وطويلة لتلقي نقود الترحيب (Begrüssungsgeld) من حكومة ألمانيا الغربية. وقد كانت تستعمل هذه النقود خدعة للدعاية إبان الحرب الباردة، فتقدم هذه النقود عند زيارة بعض الأفراد من ألمانيا الشرقية، وليس عندما يرغب كل المواطنين في هذه الزيارة. وعَمِلَ مُعظم

المواطنين على التصويت لحل النظام السياسي في جمهورية ألمانيا الشرقية بشكل سريع منصبين هلموت كول Helmut kohl «مستشار الوحدة»، مبررين ذلك بكون «كول يجلب الدولارات»[27].

وجاء بعد ذلك إقامة ما يسمى Treuhand، أي استقلال صوري لنظام ما يسمى بالتروست Trust مع تفويض التدبير وإعادة هيكلة -«Sanieren»- كل أملاك الدولة الجماعية، وكذا تلك التي كانت ملكا للحزب. وتحولت هذه العملية في وقت مبكر إلى عملية خوصصة. وبموجب مبدأ Rückgabe vor Entschädigung (الإعادة قبل التعويض) الذي أقره المجلس الدستوري الألماني، فإن Treuhand كان يقوم على أساس إرجاع الملكية إلى المالكين الأصليين وخوصصة ما تبقى من ذلك. ويحيي هذا العمل ذكرى نزع الملكية من قبل ألمانيا الشرقية، ويلغي في الوقت نفسه نوعين آخرين من الذكرى : ذكرى التراكم وذكرى الخسارة. ويمكن تخصيص عمل Treuhand وبدون مبالغة على أنه جزء من الإلغاء العام لـ«ذكرى الشيوعية». وتكمن ذكرى الشيوعية في كونها ذكرى لتاريخ الرأسمالية والمالكين والاستغلال الطبقية. ويوازي إرجاع الملكية إلى أصحابها الأصليين، وتوزيعها على مالكين جدد، في سياق توحيد الألمانيتين، مايسميه ماركس في انتقاده للنظام الرأسمالي «بالتراكم الأصلي».

يكمن أبرز مبرر للمخاوف التي سادت في ألمانيا الشرقية أثناء مرحلة التأسيس والبحث عن الشرعية، فيما إذا كانت الآلية الصناعية في ألمانيا الغربية ستتمكن من استغلال أراضيها ونهب ثرواتها وتوحيد الشرق بالغرب. وفي هذا السياق، كنت أحتفظ بملصق بمكتبي في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى سنة 1948، يرمز إلى مد أيادي المضاربين من أرض لا لون لها -تمثل لألمانيا الغربية- إلى أرض حمراء مع وجود مطرقة ذات لونين أحمر وأسود للضرب على أيدي الغاصبين. وبالفعل، هذا ما قامت به ألمانيا الغربية وبعض الدول الغربية الأخرى بين سنة 1990 و 1994 من خلال ما يسمى بـ Treuhand الذي يتمثل في تَملك ألمانيا الشرقية دون أداء أي مقابل، وكل ما فعلوه ما أجل ذلك تقديم وعود بالاستثمار والتحديث وجعل الأرض نافعة[28].

27. لقد تم تطوير هذه القضايا من خلال أعمال (بورنمان (1991، 1992) Borneman).

28. ينظر (مايير (1997) : Maier) حول تفسير متوازن لهذه العلمية.

وقد كانت النفعية من بين الآثار التي خلفتها عملية الخوصصة، وجاءت معظم عمليات الخوصصة عقب عمليات أخرى مشابهة أدت بشركات ألمانيا الغربية إلى تسريح العمال (وهو ما سمي بالعقلنة). وتفويت معظم القطاعات المربحة، والتخلص من تلك التي تحتاج إلى صرف أموال باهضة بتمريرها إلى نظام التروست Treuhand. وتكفل صديقي كلوديو Claudio من ألمانيا الغربية بعملية خوصصة أكبر شركة للطاقة بألمانيا الشرقية، ولكنه فشل في ذلك لأسباب ينبغي دراستها. وبما أن كل الوثائق توجد تحت مراقبة Datenschutz (القانون الذي يمنع الوصول إلى المعطيات من قبل العموم) فأنا أشك في إمكان وصول الباحثين إلى هذه المعطيات في زمننا هذا. ولا تقدم ألمانيا الغربية أي دعم رسمي، ولا تولي أدنى اهتمام لذكرى عمليتي الخوصصة الأولى والثانية أو بصفة أدق فهي لم تهتم بلحظة «التراكم الأصلي». وهناك من جهة أخرى، اهتمام كبير بقضايا الجبر والتعويض التي سأعود إليها فيما بعد.

وانتقد أصدقائي، بشدة في ألمانيا الغربية، الطريقة التي تصرف بها الألمان الشرقيون باعتمادهم على كوهل kohl، وذلك بانتخابه مرتين متتابعتين بهدف إنقادهم وإدماجهم مع ألمانيا الغربية. ويعزى ذلك، في رأيهم، إلى سذاجة الشرقيين وبلادتهم مما أدى إلى قطيعة بين المجموعات التي كان من المفروض أن تكون متحدة مثل الاشتراكيون بألمانيا الشرقية، واليساريون والعمال والمجموعات الصغيرة التي تهتم بالبيئة من جهة، والخضر بألمانيا الغربية والديمقراطيون الاجتماعيون وجيل 1968 من جهة ثانية. ولا يوجد شيء يرمز بقوة إلى الرغبة الأحادية الجانب في عملية التوحيد أكثر من هذا الذي يسمى Abwicklung بمعنى الوصول إلى تصفية نهائية لمؤسسات ألمانيا الشرقية من خلال التغيير العملي الذي يعني تسريح الألمان الشرقيين وإغلاق مؤسساتهم، وكل هذا رغبة في التحديث والتجديد والعصرنة. ولا نحتاج إلى القول بغياب تقييم مماثل لمؤسسات ألمانيا الغربية. فلقد استفادت بعض مؤسسات ألمانيا الغربية من هذه العملية، وخاصة تلك التي تمارس نشاطا مماثلا لما هو موجود في ألمانيا الشرقية، وذلك مثل القطاعات البنكية والأكاديمية والإدارة. وما يتذكره الألمان الغربيون جيدا، يكمن في تلك المساهمات solidaritätsbeitrag التي فرضت شهريا بنسبة 7.5%، بالإضافة إلى تلك الموضوعة على التعاملات المرتبطة بالكمبيالة. واستمرت العملية لمدة

عشر سنوات، ومضى هذا العقد من الزمن بمسارين تاريخيين مختلفين يستعصي على أحدهما محاورة الآخر، وتولد عن ذلك مسارين تاريخيين مختلفين للمال والذاكرة : ذاكرة الخسارة ونسيان التراكم.

وجلست يوما مع صديقي أرنيم بمقر الحزب الشيوعي القديم الذي أخذ اسما جديدا : الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وكان الهدف معرفة نتائج الانتخابات الأولى الحرة في مارس 1990 التي قادت إلى حل النظام السياسي في ألمانيا الشرقية. وقال لي أرنيم بأنه سيصوت لصالح الديمقراطيين الاجتماعيين، ولكنه التحق سنة 1995 بخصمه القديم : الحزب الديمقراطي الاشتراكي. واقتنع بضرورة مقاومة سيطرة الغرب والدفاع عن مصالح المجردين من أملاكهم، وهو يعمل الآن كعنصر نشيط في الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي يقف أيضا ضد الفاشية وحركات إرهاب الأجانب.

وما أريد التنبيه إليه هنا أن قصة كل فرد تذهب بك في اتجاهات مختلفة. وتدخل قصة أرنيم في هذا الإطار، فتاريخه تاريخ خاص بالنظر إلى قضيتي المال والذاكرة، وهو من الذين تصدق عليهم عبارة «باسم الشعب» im Namen Deutschlands. ويمكن أن نفهم ذكرى الخسارة والمال المرتبطتين بحياة أرنيم في ضوء هذه القصة الجماعية للشعب «volk»، وما يعبه عن حياته أنه كان ألمانيا شرقيا لمدة 51 سنة، وألمانيا خلال العقد الأخير. ويُعبِّر تاريخ أرنيم الشخصي عن خسارات درامية متتالية، تبدأ بفقدانه لأعمامه في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفقدانه لمنزله، والرحيل مع أمه وأخيه من الاتحاد السوفياتي خوفا من تقدم الجنود الروس، وفقدان عائلته لمعمل الملابس الجاهزة سنة 1950. وعلى الرغم من ذلك، فقد سطع نجمه في مجال بيع الألبسة لكون الشركة Kombinat التي ابتلعت عمل أسرته، احتفظت به وبأفراد الأسرة، وهو ما خول لهم مكانة مرموقة. والتحق أرنيم بحزب التجمع الاقتصادي الديمقراطي، ولكنه طرد من الحزب سنة 1974، وهو ما جعله ينسحب من هذه الأنشطة، ليصبح منعزلا أو ما كان يصطلح عليه في ألمانيا الشرقية «azocial». وأصبح يتمتع بمستوى معيشي جيد والاحتفاظ بحاجياته المالية في المستوى الأدنى بالنظر إلى تدني سعر أثمنة الكراء، والتطبيب المجاني، وانخفاظ أسعار مواد التغذية. ونجد، باختصار، أن أرنيم يجسد لثلاث محطات تعكس لذكريات خسارته تكمن في الهولكست

والحرب العالمية الثانية (بالإضافة إلى مشكل ألمانيا الشرقية) وأخيرا توحيد ألمانيا.

وعلى الرغم من التزام البلدين والمجتمعين بتسوية قضايا الجزاء القانوني وخاصة فيما يتعلق بالهولكست والحرب العالمية الثانية الذين عاشهما أرنيم في طفولته وشبابه، فإننا نجد دولة ألمانيا الغربية قد التزمت بجزء من التعويض المالي لما يسمى wiedergutmachung (في المقابل التزمت ألمانيا الشرقية بقضايا الجبر). ولا يرتبط تقويم ألمانيا الغربية لذكرى الخسارة بالمال بما عاشه أرنيم في حياته ولكن بما ورثه (الآن عن هذا التاريخ).

ويتكلم أرنيم، اليوم، لغة لا يُتقنها جيدا، وهي تلك اللغة التي اكتسبها حديثا وتتعلق بالذنب Schuld أو ما يسمى wiedergutmachung. وبالنظر إلى سيطرة المفاهيم ولغة ألمانيا الغربية في عملية التوحيد، فإن هذه اللغة تبقى اللغة السائدة بالنسبة لجيل أرنيم، وبدونها ما كان بإمكانه إسماع صوته. وقد ترعرع أرنيم متحررا من الذنب من خلال الموقف الرسمي لألمانيا الشرقية وموقفها المعادي للفاشية، وقد كان في طفولته جزءا من «حركة تيمور» التي تستمد خصائصها من رواية «تيمور وعصابته Timur and his gang» للكاتب السوفياتي أركادي كيدور Arkadi gaidor. ويجسد تيمور للنموذج المثالي لشاب شيوعي، ولمرحلة بينية تعكس بدايتها لطفل ينتمي إلى الكشفية البولشفية ويمثل الطرف الثاني لطفل شجاع متدرب ايديولوجيا، وملتزم بدون أنانية في معركة لخدمة الآخرين ولتحرير البشرية. وقد ساهمت عملية توحيد الألمانيتين بشكل متواصل في تحطيم هذا الموروث المثالي وكل الآثار الايديولجية التي خلفتها ألمانيا الشرقية بما في ذلك العهود المعادية للفاشية التي أصبحت عهودا غير شرعية، وتم التنصيص على أنها تشكل أسطورة لا غير. ويفترض أرنيم، اليوم، بأنه يتقاسم والألمان الآخرين ذنب schuld الأضرار اللاحقة بالغير في الماضي، ويقتضي هذا تقويما إضافيا.

وسألته عمّا يقتضيه هذا الذنب بدقة ؟ وماهي علاقته بالمال ؟ فقال أرنيم بأنه على وعي ويدعم بالفعل الجزاء القانوني الذي أنجزه الجيل الأول لما بعد الحرب في ألمانيا الغربية، كما يدعم الأعمال التي أنجزها الجيل الثاني التي تتمثل في التخليد والاعتذارات العمومية وإحياء أيام الحزن والنقد التاريخي.

ويشك، في الوقت نفسه، فيما إذا كان هذا التقويم يحتاج إلى تعويض مالي أو بناء نصب تذكارية كبيرة، تجسد للهولكست بالقرب من الرايخستاك reichstag والبراندنبورغ كايت Brandenburg Gate. ويؤكد، في المقابل، على ضرورة إظهار التكافل مع ضحايا آخرين للعنف حديثا، ويعني هذا أيضا أن الألمان لا يُقيمون تكافؤا في مساهماتهم المالية من خلال مجهودات حفظ السلام بالشكل الذي يقومون به حاليا من خلال السياسات المالية في الاتحاد الأوربي. ويؤكد أن هذا لا يعني -تبعا لحجة حزبه السائدة، PDS- بأنه على الألمان المشاركة في معارك عسكرية خارج البلاد حتى وإن كان الهدف يتعلق بإيقاف مذبحة.

ويسير أرنيم على هذا النهج ضد هيمنة سياسات التذكر، ولكن معارضته غير شاملة. فهو يتقاسم على المستوى الرسمي مع الألمان الغربيين حقيقة أن الهزيمة غير المشروطة واحتلال التحالف بعد ذلك لمدة تصل نصف قرن قد ساهما في تكريس الخسائر. وقد دفعا هذين الشرطين، الهزيمة والاحتلال، إلى الحساب الشخصي على مستوى (الإحساس) بالخطأ والدَّيْن، والشعور بالذنب أي الأبعاد الثلاثة لما يسمى schuld كما ساهما أساسا في التحولات التي عرفتها ألمانيا على الصعيد الداخلي، وفي علاقتها أيضا مع جيرانها. أماما لا يتقاسمه -أرنيم- مع الألمان الغربيين فيكمن في تاريخ المال.

وقد ترجمت هذه الخسائر إلى ربح من قبل صديق آخر، كُلْجَ Kolja، عمل إلى جانبي من سنة 1989 إلى 1995 حول مشروع إعادة اليهود إلى ألمانيا. ولد كُلْجَ سنة 1954 بكازخستان حيث لازالت أمه وإلى حدود سنة 1989 قبل بداية تفكك ألمانيا الشرقية، تدعى «عاملة المخيم» بدلا من أن تسمى ب gulag. وكان أبوها حينها منفيا بسبيريا ومحاصرا سنة 1937 أثناء مرحلة التطهير التي قام بها ستالين ضد المهاجرين الألمان. وكانا أبواه -الشيوعيين اليهوديين- قد غادرا ألمانيا في اتجاه باريس سنة 1933 ثم غادرا باريس طواعية نحو الاتحاد السوفياتي سنة 1935 حيث اكتسبا الجنسية السوفياتية. ولم يعودا إلى ألمانيا حتى سنة 1956، وهي السنة التي حرر فيها خرتشوف آخر مجموعة من سجناء الحرب والمعتقلين الألمان. وقد عادا بعد ذلك إلى ألمانيا الشرقية، باعتبارهما شيوعيين، مع السماح لهما بالذهاب إلى ألمانيا الغربية أو انجلترا حيث يعيش جده.

وقد ساهمت الهزيمة الألمانية والاحتلال السوفياتي، أساسا، في تحرير عائلة

كُلْجَ kolja، ويعني خضوعهما للمنفى والخسارة بأنهما محررين من ثقل ما يسمى schuld الذي يحمله ألمان آخرون. وقد خضعت أسرة كُلْجَ لمصير اليهود والألمان، فحصلت الأسرة في ألمانيا الشرقية على شُقّة وحصل التوافق السياسي الذي تقتضيه ايديولوجية «دولة العامل والفلاح»، وعملت أمه مترجمة للجرائد الروسية والانجليزية. وعندما فَرَّ أخو كلج إلى الغرب قبل بناء الحائط لم تتمكن الأسرة من رؤيته إلا بعد إحدى عشرة سنة، وشكل ذلك كارثة حقيقية بسبب الارتباط العاطفي الذي يجمع بين الأخوين. وتفسر الأسرة هذه الأحداث الناتجة عن ثقل الحرب الباردة الذي عاشته الأسر الألمانية بأنه استثناء لها وتمييز لها عن باقي الأسر الألمانية التي تحس بالذنب أو ما يسمى schuld.

وبدأ كلج العمل سنة 1988، بعد فترة طويلة من البطالة، بمركز الثقافة والمستندات الخاص بأنشطة اليهود الذي يعمل على تمويله الأمريكي رونالد لُودَرْ Ronald lauder ابن ووريث صاحب امبراطورية المستحضرات التجميلية. وقد اهتم لُودَرْ lauder بثقافة اليهود وذاكرة اليهود في أوربا الوسطى والشرقية، وبعد انهيار حائط برلين انشغل كُلْجَ بقضايا الذاكرة، ومساعدة اليهود الذين يعيشون خارج ألمانيا، ويوجد معظمهم بالغرب، كما يعمل على بناء قصصهم عن برلين. وقضى جل أوقاته سنة 1992 في البحث عن قضايا جبر ممتلكات اليهود التي تنتمي في معظمها لمقاطعة the Prenzlauer Berg حيث يعمل ويقطن كُلْجَ. وكان كلج يأخذني مرات عديدة للتجول حول الصوامع القديمة scheunenviertel قرب Alexander platev، وهي منطقة شعبية تعرف كثافة سكانية ليهود كانوا يعيشون هناك قبل الحرب. وكان كلج متناقضا بشكل كبير عن قضايا هذه الأنواع من الجبر.

لقد كان مهما، من الناحية الأخلاقية، إرجاع الملكية التي سرقت. وتحملت الشركات المسؤولة عبء البحث عن الورثة الشرعيين، وكان بعض الأقارب غير متحمسين للتعويضات المقدمة. ووجد كُلْج أن الاهتمام لم يكن منحصرا بخسارة الملكية بقدر ما كان الاهتمام بذكرى هذه الخسارة والأحداث المحيطة بها. وتؤدي كل محاولة لإعادة تقييم ذكرى الخسارة إلى التقليل من شأن الذاكرة. ويظهر أن من هؤلاء الورثة من لا يملك أية ذكرى عن الملكية الحالية، ومنهم من لم يتعرف عليها لمدة نصف قرن. وقد تم تحويل معظم هذه الملكيات

أنذاك إلى بنايات جديدة أو علاقات جوار غير معهودة كما لم تتضمن معظم الدعاوى الضحايا الحاليين، ولكنها تضمنت فقط الورثة الأصليين الذين انتزعت ملكيتهم. ويبدو أن كل الحالات، تقريبا، تنحو في اتجاه التعويض المالي. وأدى هذا، في الواقع، إلى أن التعويض سوف لا يمكننا فقط من تجنب الحديث عن الخسارة ولكن من تجنب الحديث عن ذكرى الخسارة ذاتها، وكأن هذه الذكرى سيعاد تقويمها في شكل مال. ويماثل هذا بدقة تحويل الذنب إلى دين، وهو ما حاولت دائما الأطراف المتضررة تجنبه.

ولاحظ كُلْجَ أن معظم التعويضات تتضمن في الواقع أداء أجر للوسطاء - الشركات القانونية والأقرباء البعيدين- وذلك قبل استرداد الملكية من المستأجرين الحاليين والمستغلين لهذه الملكية. وكانت هذه الأملاك تُسير في ألمانيا الشرقية من قبل السلطات البلدية وتستغل من لدن أناس لا يمثلون النخبة. وطرحت هذه الملكيات إبان هذه الفترة، في السوق المفتوحة، بأثمان جد مرتفعة تماما وكأن الأمر يتعلق بخوصصتها، فلم تكن بذلك في متناول الألمان الشرقيين، بمن فيهم كُلْج نَفْسُه، لأن مداخيلهم الفردية كانت محدودة. وتكمن دلالة التعويض، في الحقيقة، في انتزاع الملكية من المستأجرين الحاليين والمستغلين واستعادة هذه الملكية المسروقة أو المصادرة إلى المضاربين في برلين الغربية أو إلى الألمان الغربيين الذين يعملون بدورهم إلى جانب شركات من الولايات المتحدة على جعل بعض الأرباح تذهب إلى الورثة الشرعيين للأطراف المتضررة. ولم يكن هذا مجرد نفي مباشر للشيوعية أو مجرد أطروحة مضادة لما عاشته أسرة كُلْجَ لأجيال عديدة، ويمكن أن ينعت ذلك بأنه أقل أنواع التعويضات أو التبادل المقيد حيث تم إرجاع الملكية الأصلية إلى المالكين الأصليين، ولا يمكن أن ينعت بأنه شكل من أشكال إعادة التوزيع الطبقي، بمعنى أنه تبادل معمم يتحقق من خلال سلسلة من التعويضات : سحب الملكية المصادرة أو المسروقة وجعلها خارج دائرة الرّواج أو الاستغلال، وتحويلها إلى قيمة مالية، ثم بعد ذلك إعادة بيعها من أجل التعويض القانوني للشركات وورثة ضحايا الأصل المسروق[29].

29. أكد (نورمان فينكلشتاين (Norman Finkelstein (2001) وأقام الدليل على أن الهولكست قضية تم تسخيرها لأغراض إيديولوجية ومادية تهدف تحقيق الأرباح. ويرى بأن هناك نخبة يهودية أمريكية اختلقت الهولكست لأغراض الربح المالي. ويحتاج إقامة الدليل على هذا التفسير بحثا منتظما. والأكيد أن الصناعة القانونية في الولايات المتحدة أكثر نشاطا في متابعة حالات التعويض. وفي =

وقد انتشرت بعض الأخبار، خلال الفترة التي كنت أعمل فيها مع كُلْجَ، تفيد على أنه كان متورطا مع أمن الدولة أو ما يسمى stasi. وكان يَرُوج أيضا أن العديد من اليهود في ألمانيا الشرقية كانوا متورطين بنفس الشكل ومع نفس الجهة the stasi وذلك، أولا، لأن معظمهم كان ملتزما ايديولوجيا مع الدولة الاشتراكية؛ وثانيا، لأنهم كانوا في مَأْمَن من أن يشك فيهم ألمان غير يهود أو تُوَجَّه إليهم تهمة التُورط في جريمة. وقد ساهم توحيد الألمانيتين في تغيير المعطيات، وتوفرت شروط توحيد اليهود في ألمانيا الشرقية والغربية، وانتشار تاريخ اليهود في ألمانيا الشرقية بشكل رسمي وتسربت بعض الوثائق سنة 1991 تفيد بتورط كلج وتؤكد انتماؤه إلى جهاز أمن الدولة Stasi، وتم طرده على إثر ذلك من عمله. وكان هذا، ربما، سببا جعل زوجته-غير اليهودية، تفارقه. وباختصار، فمصير كُلْجَ يشبه مصير أرنيم، الذي تحدثنا عنه سابقا، فهو يرتبط أيضا بثلاثة مواقع لذاكرة الخسارة : الهولكست والحرب العالمية الثانية (ألمانيا الشرقية)، وتوحيد ألمانيا.

ويبدو أن أرنيم، بخلاف كُلْجَ، ينسجم وطلبه في الحصول على الهوية الألمانية أو هوية ألمانيا الشرقية، وذلك كلما كانت مذكراته أو ذكرياته تتلائم مع إحدى الهويتين. ولا يعكس تاريخ أرنيم، بالطبع، للمصادرات والخسائر فحسب، فلقد استفاد في السنة الماضية من سياسات التعويض في ألمانيا الجديدة. واختصارا، ففي سنة 1997 تقدم أرنيم بدعوى من أجل التعويض عن ضياع تجارة أسرته. وقد تمكن من تحقيق ذلك ليس من خلال الحصول على الملكية الأصلية بما أنها قد دخلت سابقا في نظام التروست في ألمانيا الشرقية، وتمت خوصصتها بعد ذلك مرتين من قبل treuhand. ولكن نجاحه يكمن في الحصول على تعويض مالي يقدر بحوالي 10.000$ دولار، ويأمل أن يكون هذا المبلغ تكميليا لمبلغ تقاعده البسيط، ويساعده في القيام برحلات إلى اسبانيا. ويذهب خياله في هذا السياق «إنك لا تستطيع أن تتصور الجمال» ويواصل مفسراً جمال شمس الصباح، وهي توقظك في الحافلة وأنت متوجه من جبال فرنسا إلى اسبانيا.

ويظهر بوضوح أن أرنيم قد أدرك أن هذا الأداء كتعويض لا يوازي ذكرى الخسارة، ولكنه يوازي مباشرة الخسارة في حد ذاتها. وقد يحمل أبواه هذه

= الوقت الذي تمثل فيه الدعاوى المقدمة نوعاً من معالجة ذكرى الخسارة، فإن الدافع الحالي يمكن أن يكون تافها ويكمن في الربح لا غير.

الذكرى، وقد تكون هذه لتسوية غير مقبولة عندهم. ولكن هذا الدين الذي تفي به ألمانيا الشرقية نحو أرنيم أو الطريقة التي تتصرف بها الجمهورية الفدرالية لا يرتبطان بفقدان الملكية بقدر ما يرتبطان بتجربة المعاناة والقيود التي تحد من الحرية الشخصية، ويمكن للمال في هذا السياق أن يعيد تقويم هذه الخسارة ويساهم في تسديد الدين مع منح الحرية. وبالفعل، هذا ما يمنحه المال لأرنيم، إعادة التقويم : بمعنى، ليس فقط إشباع رغبات الذاكرة، ولكن أساسا منح الحرية التي تنبع من الذاكرة. فإذا كانت الذكرى لا تعني شيئا، فإن المال سيحدث لغة لا محتوى لها، وسوف لن تكون له أية علاقة الماضي.

ويوجد كل من أرنيم وكُلْجَ على طرفي نقيض من مسألة الذنب الألماني german schuldfrage، وإن كانا مخاطبين معا فيما يخص هذه المسألة، وخاصة بالنظر إلى ذاكرة الخسران المرتبطة بالحرب العالمية الثانية والهولكست. وبما أن ذاكرة الخسارة لا يمكن تقويمها مباشرة، فإن قضية التعويض المالي ترتبط بشيء آخر يتعلق وبالتأكيد بالخسارة، وليس بالذاكرة المرتبطة بها.

المصالحة بعد التصفية العرقية : الإنصات والجزاء والانتساب

تعني المصالحة أن تصبح غير معارض. وماهي الشروط التي تجعل المصالحة ممكنة بعد صراع عنيف ؟ نتطرق في هذه الدراسة للمصالحة في ضوء أعمال التصفية العرقية، وخاصة تلك التي عرفت في القرن العشرين. ولا تفصل هذه الدراسة في حالة خاصة كما لا تدخل في مقارنات ثقافية وتاريخية دقيقة. ولا تعدو أن تكون مساهمتنا هنا مساهمة نظرية ومؤقته كأن تخصص المنطق النفسي والاجتماعي وتكون مكملة للمصالحة بعد صراعات عنيفة. وتركز، هذه الدراسة بصفة خاصة، على دور «الطرف الثالث» كما تقدم أدلة من أجل تشجيع «ممارسة الإنصات» بعد صراع عنيف[30]. ولا تطبق الأدلة المقدمة هنا، على الحالات المذكورة فقط، بل تمتد لتنسحب على حالات أخرى كذلك، وسأحاول الاقتصار على ما يسمى اليوم «التصفية العرقية»، وهي عبارة عن محاولة، تعتمد مقاييس تتراوح بين الترحيل القسري والتصفية الجسدية. وتهدف كليا أو جزئيا إلى عزل مجموعة ما عن الجسم الاجتماعي تستند في تحديد هويتها على العرق.

ولا أعرف المصالحة بالنظر إلى أنها سلام دائم أو انسجام، ولكن على أساس أنها تشكل مشروعا لتجنب العنف[31]. وتشكل المصالحة عملية ذاتية محضة

30. لا أدعي، هنا، أن ما أثيره يشكل الحقيقة الكلية والتفسير التام الذي يعتبر كل شيء وارد. وتهدف المحاولة، هنا، إلى إظهار شيء مماثل لما جاءت به استعارات هايدجر.

31. يقوم تعريفنا للمصالحة على عدد من المفاهيم الأساس مثل الحقيقة وقول الحقيقة والإنصات/ الإصغاء والجزاء والثقة والاسترجاع، وأعمل على تفسير هذه المفاهيم سياقيا في إطار الأفق الدلالي للخطاب الحالي للعلوم الانسانية. وقد تكون هناك مجموعة أخرى من المفاهيم المخالفة تتطلب تحليلا آخر. وأسير في هذا الاتجاه على نهج (هوركهايمر وأدورنو (Horkheimer and Adorno (16 : 1972) حيث استشهدا عند استعمالهما للمفاهيم الأساس بما ورد عند نيتشه «كل هذه المفاهيم التي يمكن =

واتفاق لتسوية حسابات تجمع، على الأقل، بين طرفين يرتبطان من حيث توقيتها. فهما يرتبطان بمعنى زمني ليس لأنهما يشتركان بالضرورة في الزمن الماضي أو لاعتقادهما الاشتراك في المستقبل. ويعبر شرط التراضي هذا عما كان مشتركا في الماضي أو ما سيكون مشتركا في المستقبل -أو ما يسمى بالتعبير الحديث «الذاكرة الجماعية- مما يجعل المصالحة سهلة، ولكنه غير ضروري. ويقتضي، دائما، توقع التراضي الاجتماعي ما تسميه (نادر لورا (1990) Laura Nader) «الانسجام الايديولوجي» الذي يمكن أن يخلق إنتاجا مضادا يؤدي إلى استرجاع كل خسارة أو يكون سببا في إنتاج عشيرة بدون نزاعات. ويجب أن تتوافق عدة أطراف لخلق المصالحة وجعل الشخص غير معارض، ويعني هذا الاشتراك في الحاضر، وجود حاضر غير تكراري (مور (1987) Moore). ويقتضي الاتفاق على حاضر غير تكراري خلق «معنى للنهاية» من خلال قطيعة جذرية للعلاقات القائمة، وخلق «معنى للبداية»، وذلك قصد الانطلاق نحو علاقات صلة جديدة لا توسم بعنف دائري، وإنما بعلاقات مبنية على الثقة والحذر.

1.3. أذى الخسارة بعد التصفية العرقية

يلتزم الضحايا بعد التصفية العرقية، وكذا الجناة إلى ما حد ما، بخوض معركة تتعدى حدود النجاة. وعلى الرغم من استمرار العداء والعنف بشكل من الأشكال، فإن النجاة البدنية لا تطرح مشكلا وإن كانت آثارها تتبدد ببطء. ويظهر أساسا، على مستوى وجودي، أن الناجين يعانون من اليأس والألم والكآبة ومن حزن يصعب التعبير عنه. ولا ينتج اليأس، تبعا لـ(كيير كارد (1974) [1844] : 342 kierkegaard) في عدم القدرة على الحياة، ولكن في حالة الغم التي تتولد من عدم القدرة على الموت، مما يحافظ على حيوية الألم الدفين، ويجعل الألم يرافق الحياة. ويكون هذا سببا في تفسير لماذا ينحو المرء في اتجاه اليأس، ليكون الجواب أن المرء لا يستطيع أن يهلك ذاته أو يتخلص منها بل ولا يستطيع أن يصبح لا شيء. وبما أن معظم الناجين لا يستطيعون الموت، فهم يواجهون دائما أعباء اجتماعية ونفسية وسياسية عند التعامل مع الخسارة الحالية، ويحملون خسارة أولئك الذين قضوا نحبهم. لذا يجب عليهم أن يحاولوا استرداد هذه

= إدراكها تقاوم أي تعريف. في المقابل، فإن تلك التي تقبل التعريف لا تاريخ لها ويصعب إدراكها».

الخسارة أو التخلص منها.

وبالفعل، فإن الخسارة المتجدرة في الأعماق بسبب التصفية العرقية وعدم القدرة على تحمل خسارة المحبوب. بالاضافة إلى أن الخسارة التي تبتلي بها النفس البشرية -بغض النظر عن ما إذا كان الشخص منفذا أو ضحية- فإن هذه الخسارة لا تسترد أبدا بالكامل. وتعاود بعض معاني الخسارة الظهور باستمرار، وبالنظر إلى هذا الظهور المعاد بشكل دائم وغير مراقب، فإن الناجين يظهرون بالضرورة في حالة تشبه بحالة الكآبة غير قادرين على الانفصال من حب الشيء أو ما يسميه فرويد الميل إلى إكراهات التكرار.

ويستند إمكان اللاتكرار، بعد ذلك، إلى استرجاع الخسارات التي يستحيل استرجاعها والتصالح مع النهاية التي لا نهاية لها. ويشكل هذا التناقض مفتاحا للمصالحة بعد التصفية العرقية. وهناك محاولتان لاسترجاع الخسارة وهما التوالد والانتقام.

2.3. استرجاع الخسارة من خلال التوالد

عند مواجهة الخسارة التي لا يمكن التعبير عنها واسترجاع ما ضاع، فقد يلجأ الضحايا -بعد التصفية العرقية- إلى التوالد، وقد يعتقد الشخص بأن هذا التوالد بعد التصفية العرقية يشكل تحولا إيجابيا للخسارة في اتجاه خلق حدث يؤكد استمرار الحياة. هذا تأويل هام، لأنه -أولا- لا يأخذ، حسب اعتقادي، على محمل الجد الاستحالة وكذا التناقض الكبير في مشروع الاسترجاع. وثانيا لأنه لا يعترف بالعواقب المحتملة عند محاولة استرجاع، الخسارة من خلال التوالد. ويكون الاسترجاع في هذه الحالة غير ممكن بسبب الطبيعة الخاصة التي تخلفها الخسارة، ويعاني منها المرء كأحداث مؤلمة تتكرر باستمرار وكأن هناك تأجيلا زمنيا لهذه المعاناة التي يتم استرجاعها من خلال إدراكها (كاروث (1996) Caruth). وتتميز الخسارة التي تتحول إلى صدمة بكونها تحاول إلغاء المعاناة زمن حدوثها. ويظهر خلال التصفية العرقية أنه لا يمكن اختزال بعض مظاهر «الخسارة» التي تنفلت من عملية الإدراك أثناء حدوثها، وتعجز أجهزة التنبيه بما في ذلك اللغة عن اختزال ما هو غارق في الصمت. وبعبارة أخرى، يتصرف الحدث وكأن المعاناة المرتبطة به تعود إلى الضحية في فترة زمنية لاحقة دون أن

يكون هناك داع لحضور هذه المعاناة، وكأن الحدث يتصرف من تلقاء ذاته ليرهب بشكل متكرر وفي صمت مطبق. ومن هنا تأتي الصعوبة في فهم ومعالجة مثل هذه المعاناة بحيث ترفض الصدمة البحث عن أي حل.

ولا يمكن توقيف أو التغلب على المعاناة الناتجة عن صدمة الخسارة بالعودة إلى حالة البراءة الأولى. وقد يتحقق الشفاء، فيؤدي إلى المصالحة والخروج من العنف، شريطة التعبير القوي عن الحزن بهذه الخسارة. ويقتضي افتراض نهاية نهائية لهذا الحزن أن يتموقع الإنسان في ما يسمى ب لمبو Limbo، وهو مايعبر عنه (سرج لوكلير (1998) [1998] : Serge Leclaire 3) بقوله «الوقوف في ضوء خافت لا ظل له، وانتظار لا أمل بعده». وانتظار نهاية اليأس يماثل انتظار قرار الموت الذي يأتي فقط بالانتحار. وبالفعل، فإن هؤلاء الضحايا في تحد للبدء من جديد دون أن تكون هناك نهاية محسوسة. وهم كذلك في تحد لخلق نهاية، وفي الوقت نفسه خلق بداية تعترف تناقضيا بطابعها الخيالي، وهي بداية لا تنكر الخسارة.

وعند نفاذ الصبر في مواجهة هذا الحزن الدفين يلجأ العديد من الناجين لإ نجاب أطفالا ليتحرر المرء من هذا الانتظار. ويغير مجيء الطفل طبيعة الانتظار، ولكنه لا ينهي حالة اليأس. وعلى الرغم من أن هذا المجيء لا يمكن أن يساهم في استرجاع الخسارة التي هي غير قابلة للاسترجاع، فهو يغير طبيعة الانتظار من خلال تقديم إمكان الاحساس بالامتلاء، وهو إحساس يملأ الغياب الذي تخلفه الخسارة. ويشكل الانجاب مباشرة بعد التصفية العرقية استبدالا لطفل بخسارة المحبوب، واستبدال الحي بالميت، فهذا استبدال للخسارة. ويأتي هذا الطفل نتيجة عقد هو عقد حب في الأساس، ويعتقد معه أنه يشكل بداية جديدة. ولكن الطفل يحمل معه اليأس، وعدم القدرة على الموت، وهو ما يحرك مظاهر الأسى عند الناجين. ويأخد هذا الأسى -الآن- شكلا أقل خصوصية باتساع دائرته التي أصبحت تتضمن الطفل كذلك. ويديم الانجاب المباشر هذا اليأس بتمريره إلى الطفل الذي يترعرع حاملا لتوقعات آبائه لاسترجاع الخسارة التي عانى منها الآباء عند عملية التصفية العرقية. وينشأ الطفل في ضوء هذه التوقعات حاملا كذلك لأمانى آبائه ورغباتهم التى لم تتحقق. وهذا «الطفل العجيب» طفل الأمل واليأس مطالب بتحرير الآباء من انتظارهم. ولكن ليحرر ماذا ؟ وهنا

يعتبر الاختباء تكرار للعنف مما يشكل حافزا للانتقام لدى الطفل، وبداية حلقة جديدة وهو ما يسميه (موريس بلوك (1992) Maurice block) «تجديد العنف».

وإذا كان تجديد العنف يمكن أن يوجد بالقوة في كل مجتمع وفي أي زمان، فإن دوافعه تكون دائما خاصة وتاريخية. ويوضع الانجاب، اليوم، بعد التصفية العرقية في إطار حركة عرقية عالمية. ويظهر أن تكاثر العمليات العرقية ومعاودتها وإعادة ابتكارها أو تقوية الانتماء العرقي يكون ملاحظا في أماكن مختلفة من القارات الخمس، وخاصة في الدول التي تستمد شرعيتها من حكم الأغلبية. وهذا شائع أيضا بين ضحايا التصفية العرقية، وخاصة أولئك الذين يتواجدوا في موقع العنف أو الذين رُحِّلُوا في انتظار العودة، وكذا أولئك الذين هم مطالبون بإعادة تكوين حياة اجتماعية في فضاء موسوم بذاكرة العنف. وقد رافقت العمليات العرقية، في العقود الأخيرة، مطالب الانشقاقيين والانفصاليين. ونتجت بعض أعمال العنف المعروفة (والعنف المضاد) عن نزعات مرتبطة بالحكم الذاتي، كما هو الحال في فلسطين والتاميل في سريلانكا، والأكراد في تركيا والعراق، وكذا مع مجموعات عرقية مختلفة (الكرواتيون والبوسنيون والماسيدنيون والألبان) في يوغوسلافيا، وكذلك التيمول في أندونيسيا والشيشان في روسيا. وقد عالجت (مليكا بوكمان (1997) Milica Bookman) مسألة اللجوء إلى الانجاب عند المجموعات التي وقعت ضحية، كوسيلة للحصول على السيطرة السياسة في هذه الظروف مستعملة المعركة الديمقراطية من أجل تحقيق السلطة.

ومن الأكيد أنه ليس كل واحد من الناجين من الاضطهاد أو من محاولات التصفية يشترك أو يخضع لهذه الاستراتيجية، فدوافع التوالد تختلف داخل كل مجموعة. ثم إن الافراد ممن يعيش في شتات متفرق ودائم، والذين لا يحلمون بالعودة الجسدية، يعملون داخل وسط سياسي مختلف وذلك بالنظر إلى مواقع الذكرى والبنيات المناسبة. ويمكن أن يلاحظ الشخص هنا تعدد الاستراتيجيات لاسترجاع الخسارات، ولا يقتضي بعضها إنجابا أو عملية تصفية عرقية[32].

32. بالنظر إلى القضايا المعالجة في هذه المحاولة، يبقى اليهود المجموعة الوحيدة التي حظيت بالدراسات الأكثر تفصيلا. ويلاحظ بالنظر إلى الشتات في شمال أمريكا وسويسرا وجنوب إفريقيا انخفاض هام في نسبة الولادات وتزايد في حالة الزواج الداخلي وكذا تزايد في حالة الطلاق ـ وكل أنماط حياة اليهود التي انحرفت عن الأنماط التقليدية والأنماط الديمقراطية ـ قد طبعت الجيل الثاني بعد الهولكست (ديلا بركولا (1992 : 65ـ92) Della Pergola) و(شملیز (1992 : 37ـ52) Schmlz).

وفي مقابل ذلك، فإن هذه الموجة المتأخرة في تحديد العرقية تعزز دائما من خلال استراتيجيات الإنجاب. وتوصف في غالب الأحيان على أنها نوع من «الأصولية» داخل المجموعة التي تتقوقع حول ذاتها متعهدة بتنقية مبادئها بالحنين إلى الموطن الأصلي، وهاجس البحث عن الأصول والجذور، وتمييز ذاتها عن مجموعات أخرى. ولا تظهر هذه العودة الداخلية والتصفية الذاتية على أنها إتمام للتصفية العرقية التي تعرضت لها أساسا المجموعة، انطلاقا من روح إرادية ذاتية، ولكنها تؤسس لتصفية من صنف آخر بإجبار أعضاء المجموعة على التزاوج الداخلي (بورنمان (1998))، فلا زواج مع عرقيات أخرى. وتتحدث الدراسات عن اليهود بعد الهولكست لإثبات هذه الفرضية عن العلاقة بين التصفية التي تمارس العنف وتلك التي تجبر أعضاءها على التزاوج الداخلي[33]. وتعتبر الدراسات الاثنوغرافيا ضرورية في كل الأزمنة لإثبات هذه الفرضية في أماكن أخرى، ولتتبع دينامية تغير الأجيال داخل بنيات مختلفة وفي أماكن مختلفة. ويصح هذا الاقتراح، في اعتقادي، عند معالجة معظم عمليات التصفية العرقية وحملات الترحيل بالعنف في العقود الأخيرة كما هو الحال مثلا في كواتيمالا وسريلانكا وتيمور الشرقية والبوسنة ورواندا والكوسوفو والشيشان[34].

إذا كان التوالد الاجباري يلي التصفية العرقية، فهو يرتبط مباشرة بالعملية العرقية، إن لم يكن ناتجا عنها، على المستويين الاجتماعي والسياسي. وكيفما كان إدراك هذه المسألة على المستوى الشخصي، فإن التوالد الذي يأتي مباشرة بعد التصفية العرقية يسمح بتخيل استرجاع الخسارة من خلال استبدال المحبوب الميت بالمولود الجديد. ويرى رواد المجموعة الجدد أن دورهم يكمن في هذا التخيل

33. على الرغم من اختلاف استراتيجيات الناجين من اليهود بشكل ملفت، فإن يال دانيال ـ مدير مشروع مجموعة الناجين من الهولكست وأطفالهم ـ يستخلص بأن الاستراتيجية الأولى للتكاثر تكمن في الزواج السريع المطبوع بالخيبة وتجاهل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتربوية لما قبل الحرب. ويكمن بريق الأمل الوحيد في الاستمرار وتجديد الحياة، القيام بإنجاب أطفال، وكان الإنجاب في مخيمات المبعدين كلما كان ذلك ممكنا. وكان الأطفال يحملون بدون استثناء أسماء الذين هلكوا (دانيالي (Danieli (298 : 1985)).

34. أنا على وعي بهذا الانطباع الجارف، ولكنه يبدو ذو طابع فكاهي وصحافي. وقدمت، مثلا، صحيفة the economist (فبراير 1ـ7، 1997، صص 43ـ44) تقريرا عن مذبحة 750.000 شخص في إبادة جماعية سنة 1994 برواندا. ويفيد هذا التقرير أن أقلية التوتسي تسعى من خلال التوالد إلى تعويض العدد الذي راح ضحية المذبحة.

من أجل خلق وتعبئة الأتباع، وبقدر ما تكون سلطتهم مرتبطة بترسيخ عرقية المجموعة، فإن القادة السياسيون يشجعون وهم استرجاع الخسارة الشخصية من خلال استبدال المحبوب الميت بالمولود الجديد. وتستمد الدول شرعيتها في الحكم -في عالمنا اليوم- من وجود أغلبية عددية واعتراف دول أخرى ومجموع القاطنين بها، ولكن حكم الأغلبية لا يقوم بسهولة على أساس علاقة الصلة العرقية الوحيدة. ويصعب خلق أغلبية ثابتة بعد التصفية العرقية بما أن الأمر يقتضي دائما عقد تصالح بين المجموعة الضحية ومنفذ الاعتداء. ومن هنا، فإن الاستراتيجية الحقيقية المعاصرة لإعادة تكوين المجتمع تتمثل في إقامة مشروع يرتبط بالعرقية السياسية يتحقق من خلال سياسات التوالد عن طريق التزاوج الداخلي وذلك على المدى البعيد. ويشكل «الزواج المختلط» الأطروحة المضادة لسياسات الإقصاء هذه، ويؤدي التوالد الناتج عن التزاوج الداخلي، إذن، إلى تعويض استراتيجية الأغلبية العددية بأخرى تقوم على مبادىء الانتساب إلى الوقت الحاضر. ويغذي المنطق الاجتماعي السياسي المرتبط بالعرقية محاولة استرجاع الخسارة الفردية من خلال التوالد.

وباختصار، تدخل العرقية في إطار سياسات التكرار، وقد تقود إلى تأبيد العنف بدل الخروج منه، وإذا كانت الشروط القبلية للتصالح تتمثل في وجود رغبة بالنسبة لسياسة اللاتكرار واستحسان ذاتي لما هو قائم، فإن التصالح يكون غير محتمل بل ومستحيل التحقق دون إعادة التفكير في التوالد ودون إدماج جديد -مثلا التزاوج الخارجي- لسياسات المجموعة المتجانسة.

وتستحق محاولات استرجاع الخسارات الفردية المتابعة والاهتمام بغض النظر عن قضايا الانجاب وعرقية المجموعة. فما هو الشرط الذي يرفض بموجبه الرجل والمرأة حاليا التوالد العرقي بعد هذا العنف ؟ وما هي أشكال الإدماج الاجتماعي والمشاركة التي يمكن أن تقود المرأة، خاصة، إلى رفض تسخيرها من أجل تحقيق سياسات تكرار العنف ؟ وبالتأكيد، فإن حضور بعض العوامل مثل الحق في التمدرس وتفعيل الادماج في الحياة السياسية (دمقرطة صانع القرار)، وتوسيع إمكانات الفرص الاقتصادية سيغير بشكل محسوس طبيعة علاقة الشخص بالمجتمع مما سيخفف من أثر الاستسلام للتوالد الاجباري كوسيلة فقط من وسائل استرجاع الخسارات. ونحتاج إلى دراسات تهتم بهؤلاء

الأفراد واستراتيجياتهم ورفضهم بنجاح للضغوطات العرقية والتوالد القسري وعودة العنف. وقد اقترحت في دراستي -بمشاركة (جيفري بيك Jeffrey Peck) عن اليهود الألمان العائدين من المنفى بعد الهولكست إلى ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية- بأن هؤلاء الأفراد تختلف استراتيجياتهم تبعا لدرجة ونوع الاقصاء والإدماج. ويتمكن معظم هؤلاء العائدين، بالفعل، من الإنجاب مباشرة بعد عودتهم ويلجأ العديد منهم إلى الانخراط في التزاوج الخارجي، كما أن هناك من يرفض الضغوطات المباشرة التي تولدها التوجهات العرقية. ويسير الأبناء على هذا النهج بحيث ليس هناك ما يدعو عندهم إلى التخلي عن رغبة استرجاع الخسارة الأبوية (بورْنمان وبيك (1995) Borneman and Peck) و(بورْنمان (1996)). بالإضافة إلى ذلك، فهم يرفضون الدوافع غير المفهومة للانتقام كما يرفضون كذلك دينامية المجموعة التي تساهم في عودة العنف.

لا يعتبر التوالد وتكاثر العرقية نموذجا عالميا بل شكلا خاصا من أشكال التخلص من التصفية العرقية. فهو يهدف إلى خلق معنى للاستمرارية عوض القطيعة الجذرية أو الانسلاخ عن العلاقات الموجودة كما يجرد النساء من احتمال لعب أمهات المستقبل لدور سياسي (إنلو (1993) Enloe). ومن الوهم ربط معنى البداية بولادة الطفل، لأنه في هذه الحالة يجسد لرغبة العودة إلى حالة التمام الأولى أو حالة البراءة. وبالنظر إلى الاستعمال السياسي، وخاصة اليوم، لدعم الإنجاب من أجل تشجيع مشاريع الأغلبية العرقية، فإن القادة يلجؤون -في هذا الاتجاه- نحو إقحام الأطفال في تفاصيل الانخراط في وضع سليم واسترجاع الأحداث. ولأن هذا التوالد الناتج عن التزاوج الخارجي ينكر ذاتية الحاضر، فهو ينحرف عن العمل المطلوب الذي يتمثل في معالجة المجموعات الاجتماعية ويصعد -حاليا- من احتمال تكرار العنف. وتنمي البدائل الممكنة للعرقية إلى أكثر الأشكال إقحاما من قبيل تلك التي تعبر عن الانتساب وتتطابق هذه البدائل -بصفة عامة- مع المبادئ التي تحث على الاعتراف المتبادل، ولكنها تُقر بممارسات غير شرعية ترسخ الذاتية (بورنمان (2000)) و(ترنطو (1993) Tronto). ويمكن أن يأخذ الحذر شكلا من أشكال سياسات العقم التي تركز بشكل جذري على الحاضر، وعلى ضرورة تبني سياسات التصالح في الحاضر، ونتيجة

للتصفية العرقية، تدعو المصالحة إلى نوع من أخلاقيات «الحذر من العدو»[35].

3.3. استرجاع ذكرى الخسارة من خلال الانتقام

يشكل الانتقام، مثل التوالد، محاولة لفعل المستحيل لاسترجاع ماضاع بسبب الخسارة، وذلك من خلال تصحيح ما لا يمكن تصحيحه. ويعتبر الانتقام نوعا من التبادل بين الطرفين، ليكون بذلك شكلا من أشكال الأخذ المفروض الذي يلزم الأفراد والجماعات بالدخول في دائرة العنف المتبادل، ولكن هذا التبادل يناقض الحذر. ويأخذ الانتقام أشكالا متعددة بعد الصراع العنيف، فمن التعبير عن المعاناة الشخصية بمعاقبة الظالم إلى خلق أساطير عن الشر الأبدي لعرقية أخرى. وغالبا ما يدفع غياب العدالة إلى إحباطات مما يدفع الأفراد إلى حل مشاكلهم الشخصية عندما تفشل أو لا تستطيع السلطات القضائية أو الدولة القيام بذلك. ويتقابل مبدأ الانتقام، في الأدبيات الانتروبولوجيا، مع أشكال العدالة التي تقيمها الدولة، ولكن الانتقام يختلف عن التقويم القانوني من عدة جوانب حاسمة.

أولا، يحدد الانتقام بشكل اعتباطي أو عشوائي على أنه ممارسة للعنف بطريقة أنانية بحيث تقتصر مسؤولية الفرد على محاسبة ذاته (كعنصر من مجموعة ضيقة ومحددة)، وتحمله لمسؤولية الشخص الهالك. ويمكن أن يكون «الانتقام الجماعي» أكثر تنظيما وأقل عشوائية من الانتقام الفردي بالنظر إلى أنه يختار الضحية بعناية، ولكن الجماعة ترفض أية وساطة لإنهاء العنف. وفي محاولة لتجنب الجريمة يتم ارتكاب جريمة أخرى ضد متدخل بريء. وثانيا، يفرزالانتقام أحداثا، دائرية أو تكراراً يؤدي إلى التقليل من أهمية الجاني (أو مجموعة من الجناة)، وذلك بنفس الكيفية الذي يحط به العنف الأصلي أو الأول من قيمة الضحية (أو مجموعة من الضحايا)، ويكمن الفرق بين العمليتين أن ضحايا العنف الأول يصبحون جناة أو يأملون في ذلك. ويؤدي الانتقام بل يقوي احتمال عودة العنف.

وعندما تفشل الدولة دائما في تحقيق العدالة، فهذا يؤجج بداهة دوافع

35. أقر بالفضل لـ(ستفانيا باندولفو Stefania Pandolfo) فيما يخص هذه الجملة، ولمجموعة من الأشياء المفيدة، وذلك من خلال النقاش الذي دار بيننا.

الانتقام، ويتماشى هذا وحقيقة أن كثيرا من الدول حاليا عندما تمهد لمعظم عمليات العنف، فهذا ينعكس عليها في شكل «إرهاب». ولكن أعمال الانتقام الشخصي كيفما كانت منظمة ومقننة بمعايير الجماعة، فهي تؤدي فقط إلى عودة العنف. ويؤدي الحكم الاستبدادي حتما إلى سياسات التكرار. ويتمثل بديل الانتقام بعد التصفية العرقية في القطيعة القانونية مع العنف، وهو ما سنوضحه فيما بعد، وكذا تنفيذ مبادئ أحكام القانون لتسوية الحسابات. ويعزز الحكم القانوني «حظوظ النهاية» التي تيسر بدورها إعادة بناء شبكات الثقة ومبادئ المحاسبة. وبما أن شبكات الثقة هذه لا توجد بعد، وخاصة في الأوساط القضائية المحلية والأمنية أو عند أي طرف ثالث في الصراع، فهذا يشكل حتما تحديا كبيرا لكل مجهود في المصالحة.

أود هنا معالجة قضيتين منفصلتين، ولكنهما متكاملتان بالنظر إلى أنهما يشكلان بدائل للانتقام، وأشكالا للخروج من العنف، وعناصر في سياسات اللاتكرار تكمن الأولى في الشهادة، وتتعلق الثانية بالتقويم القانوني للعنف أو «العدالة الجزائية».

4.3. الشهادة وقول الحقيقة والثقة

تعرف الشهادة على أنها نوع من الاصغاء الهادف وهي هامة، بصفة خاصة، عند مباشرة علاج الجروح الناتجة عن ضرر العنف مثل التصفية العرقية[36]. وتتضمن الإصغاء والكلام بين طرفين على الأقل، ويكون هدفها المقصود «قول الحقيقة». وترتبط الشهادة بالدرجة الأولى بالكلام، وإعطاء فرصة التعبير لمن أجبروا على الصمت. وفي المقابل، أريد التركيز هنا على الشهادة كركن في الاصغاء، وكذا على العلاقة التي تربط بين الكلام والمستمع وهو الطرف الثالث بعد صراع عنيف. وتتمثل الخطوة الأولى، هنا، في حمل أصوات الضحايا

36. اقترح في هذا الاتجاه على نهج (ليزا مالكي (1997 : 94ـ96) Lisa Malkki) أهمية الشهادة كشكل من أشكال إنتاج المعرفة الانتروبولوجية، وبصفة خاصة في مجالات حيث يقوم الانتروبولوجيون بتوثيق للعنف وعواقبه الوخيمة. وبالمثل، فإن تعارض «الحذر» و«الجزاء» كأنواع مؤسساتية متكاملة نحتاج لها في إقامة المصالحة. وتتوازى هذه المفاهيم مع تلك التي اقترحتها ليزا مالكي وخاصة «الشهادة» و«التقصي» كأشكال متكاملة للسلطة الاتنوغرافية. وينطلق تحليلي من اقتراحها في معالجة «قول الحقيقة» وعلاقتها بـ«الشهادة» في مقابل «الاعتراف» الذي نخصصه على أنه «إجبار».

المكظومة على المشاركة في الخطاب، وذلك من أجل الافصاح والاستماع، أمام الجمهور، لتجارب الضرر والمعاناة. ويعكس هذا الافصاح لآثار اجتماعية مباشرة تساهم في خلق السببية تقود أساسا إلى إمكان التصحيح الرمزي للخطأ بما في ذلك إقامة دعاوى قانونية ضد الجناة وجعلهم مُحاسَبين عن أخطائهم. وتشكل المحاكم المنتدى الوحيد الذي تكون فيه للشهادة أثر ما، وهناك فضاءات أخرى للنقاشات العائلية، ولقاءات الجيران، والاستماعات العمومية. ولا ينبغي أن ينظر إلى هذه المنتديات على أنها منتديات متنافسة مع بعضها البعض، ولكن على أساس أنها مواقع بديلة لقول الحقيقة.

تختزل الممارسة الاجتماعية للشهادة والهدف المقصود منها في قول الحقيقة، بخلاف الممارسة الاجتماعية للاعتراف والهدف منه الذي يكمن في الصفح. ويمكن تلخيص الاختلافات بينهما فيما يلي :

أولا، ينحو تقديم الشهادة في اتجاه التركيز أساسا على مصير الضحية كتوثيق للتجربة الشخصية وفرض الاحترام، بخلاف الصفح الذي يركز أساسا على الجاني.

وثانيا، تكون الشهادة دائما إرادية في الوقت الذي يكون فيه الاعتراف إجباريا.

وثالثا، يُمكِّن الأثر الأولي لقول الحقيقة في معالجة علاقة ما والتأثير في مسار التغيير لوضع اجتماعي معين، في الوقت الذي يختزل فيه أثر الصفح في استقراء الحالة النفسية بشكل مستقل عما إذا كان الضرر أو العلاقة قد تم تقويمها اجتماعيا أو قانونيا[37]. ويمكن أن يكون الصفح ضارا، في هذا الوقت، عند غياب التقويم. ويمكن أن يقود كذلك إلى الكبت أو تجاهل الشروط الأولى التي تؤدي إلى الضرر. ويقوي هذا التجاهل احتمال التكرار اللاشعوري. وتتمثل الشهادة، إذن، في التوجيه غير الاجباري للضحية، وتقويم الوضع الاجتماعي من خلال قول الحقيقة.

لقد ساهم فن الإدلاء بالشهادة حديثا ـ في أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا ـ

37. لا ينبغي أن يفهم من كلامي إقتضاء أن «الاعتراف» و«التسامح» لهما آثار سلبية فقط، وما أعنيه أنهما لا يعوضان «الشهادة» و«الجزاء». وقد عمل الفيلسوفان (مورفي وهامبتون (1988) Murphy and Hampton) في إطار مسيحي واضح لتقويم العلاقة بين «التسامح» و«الجزاء».

من خلال لجن الحقيقة المثيرة للجدل في إعادة بناء جو الثقة حيث تكتسب الثقة ذاتها قيمة، ويقصد هنا بالثقة تلك التي ترتبط بالتجربة[38]. ماذا أعني بحقيقة التجربة ؟ وكيف يُسند الشخص قيمة إلى التجربة ؟ بدون شك، تعتبر حسابات التجربة عن أحداث الألم والقهر غير متكافئة، وتدفع دائما للتساؤل عن مدى صحتها. ولا تتطابق آثار قول الحقيقة مع كل حساب، وأن هذه الآثار يمكن تقييمها بما أنها تعكس القوة الانجازية للخطاب. ولذلك نتساءل متى يكون «قول الحقيقة» تافها، ومتى يخلق اختلافا هاما ؟

وحتى يكون لصدق التجربة معنى وأثرا منطقيا يجب عليها أن تخاطر بشيء ما ويدخل هنا، في المقام الأول، الشخص المتكلم وكذلك المستمع الذي يحس بضرورة التصرف بشكل مخالف بناءا على الآثار التي يخلفها خطاب ما. ولا يمكن أن تثبت هذه الحقيقة مبدءا عاما فقط، ولكن يجب أن تحيل إلى حالة خاصة تدل على نتيجة من بين نتائج أخرى بديلة. وتبعا لأحداث العنف، يكون لهذه الحقائق أثرا في خلق آفاق ونقط للخروج من العنف. وقد أسس هانس جيورج كدامير Hans-Georg Gadamer، في هذا الاتجاه، من خلال رسالة الماجستر «الحقيقة والمنهج» لتجربة جديدة. فمن خلال الأمثلة السلبية فقط ... كل تجربة تستحق قدرا كبيرا من الاهتمام، فهي تسير ضد توقعنا. وتتضمن كل تجربة حقيقية توجها نحو تجربة جديدة. وهذا ما يفسر أن الشخص «المحنك» لا يكون كذلك لأنه خضع لمجموعة من التجارب، ولكن لأنه أصبح منفتحا على تجارب أخرى. لا يتمثل الشكل الكامل لما نسميه الشخص «المحنك» في أنه ذاك الشخص الذي يعرف كل شيء أو يعرف أفضل من أي شخص آخر، ولكن لأنه يُثبت، على العكس من ذلك، بأنه شخص غير دوكماتي على الاطلاق. وتجعله المعرفة التي استخلصها من تجاربه مؤهلا لاكتساب تجارب جديدة والتعلم منها» (1975 : 319). ويقيم قول الحقيقة اختلافا، وذلك عندما تفصح التجربة عن توجه نحو تجربة جديدة.

تمارس القيمة المرتبطة بالحديث عن الحقيقة أيضا تأثيرا هاما في إقامة شبكات

38. هناك مجموعة أخرى من المحاولات التي تحلل نظريا العلاقة بين «الحقيقة» و«العدالة» مع التركيز على حالة جنوب إفريقيا، ينظر في هذا الصدد إصدارات (روتبيرغ وطومسون (2000) Rotberg (Thompson).

الثقة. ولا تستلزم هذه الشبكات علاقات الجيران مع بعضهم البعض فحسب، ولكن أيضا علاقات المواطنين مع الدولة، وخاصة مع المحاكم والنظام القضائي. ولا أقصد بشبكات الثقة هذه إعادة اكتشاف المجتمع المدني بالشكل الذي توصل إليه (طوكفيل (1830) Tocqueville) فيما يتعلق بأمريكا في القرن التاسع عشر، أو ما اقترحه (فوكوياما (1995) Fukuyama) و(بوتنام (1995) Putnam) من خلال إعادة إنعاش القيم العائلية وأندية البولينك المحلية.وقد كانت تصورات هؤلاء للمجتمع المدني وكأنها نتيجة لأفكار تعكس لحقبة ما قبل تاريخية التي تجسد للنواة العائلية القوية، وذلك خارج التصورات المرتبطة بالابتكارات الإلكترونية والاتصالات الحديثة والمدن الضخمة. ويرى فوكوياما Fukuyama أن الصين تمثل لهذا النموذج الذي بُني على أساس التراتبية داخل نظام صارم، وليس على أساس الثقة المتبادلة. ويعزز هذا النموذج أشكال الزبونية، وهو ماساد مثلا في إيطاليا وبلجيكا وألمانيا قبل الحرب. ويتحوّل هذا الشكل بسهولة إلى مرض اجتماعي نسميه «الرشوة». وتشترك الزبونية مع الزواج الداخلي في أداء نفس الوظيفة : تسييج حدود المجموعة وضمان إقصاء الآخر. وتقتضي السياسات البديلة -في عصر التفاعلات القوية بين الاختلافات العالمية والمحلية وتشتت مختلف الأشكال العائلية- إعادة النظر في التصورات المرتبطة ببعض المفاهيم مثل «التضامن» والقيم الاجتماعية ليس بالنظر إلى الاندماج والتراضي داخل المجتمع المدني، ولكن باعتبار الاختلاف داخل مجتمع نشيط من خلال التناقضات الحية (أوزيل (1995) Osiel).

ولا يمكن خلق التضامن في مجتمع يزخرُ بالتناقضات الحية من خلال الدعوة إلى «القيم العائلية» والماضي المشترك. وبدلا من جعل التضامن يقوم على أساس يعتبر أن الناس يشكلون كلا لا يتجزأ، يجب أن يبدأ هذا التضامن بالاعتراف بعدم تجانس مشاريع الحياة والانفتاح على اختلافات ثقافية وتجارب جديدة داخل المجتمع (ليفورت (1986) Lefort) و(كيمليكا (1995) Kymlicka)، ومن المهم هنا التأكيد على علاقة الادلاء بالشهادة وقول الحقيقة في خلق شبكات الثقة. يمكن أن نبدأ بالنظر في ما تقدم به المعارض التشيكي الرئيس فيما بعد فاكلاف هافيل vaclav Havel الذي جعل مبدأ «ارتباط الحقيقة بحياة الفرد» محورا مركزيا في مسرحياته وأعماله على الرغم من أنه لم يربط ذلك بوضوح

بمفهوم الثقة. وقد عمل هافيل على تطوير مفهومه عن الحياة من خلال عمله «قوة من لا قوة له» سنة 1978 بعد أن قدمه سابقا كمعارض تحت نظام الدولة الاشتراكية (أو ما أسماه: مابعد النظام الاستبدادي للسلط). وقد كتب أثناء فترة الركود الاجتماعي عندما تحولت وحشية الدولة التشيكية ما بعد سنة 1968 إلى تواطؤ وتحالف مع الشعب يدعو إلى السخرية. وقد كان النشاط داخل المجتمع مسموحا به في حدود الامكانات التي تنظمها وتؤمنها الدولة بحيث لا يسمح بإقامة شبكات اجتماعية للثقة خارج هذه الحدود.

ويقترح (هافيل (1986 : 84-85) Havel) ضد هذا العنف وغياب الثقة أن يحيى الإنسان في نطاق الحقيقة التي تمتد عبر مناطق ترابية شاسعة حيث تنتشر اللغة التي تعبر عن الارادة الانسانية التي تبقى مجهولة عند السواد الأعظم دون أن يكون هناك احتمال لتأثير سياسته والاحساس بها أو وصفها بشكل محسوس إذ تعتبر، وببساطة، جزءا من المناخ الاجتماعي أو حالة مزاجية. ولم ينصب دليله أنذاك على التفكير في الأندية الاجتماعية (كما في المجتمع المدني الطوكفيلي)، ولكنه اهتم أساسا بالحسابات الشخصية، وأخذ بعين الاعتبار مسؤولية الأفراد في إقامة العلاقات، وهذه طريقة تفكير انتقل بها من الرؤية السياسية المجردة للمستقبل إلى النظر في الوجود الانساني المحسوس وطرق الدفاع عنه.

يجب أن تبدأ إعادة بناء الوحدة الاجتماعية بخلق «جو اجتماعي» يشجع الأفراد على الخروج من العنف. وهذا ممكن من خلال التقديم المستمر لقول الحقيقة عما نعيشه في حياتنا، وذلك بالادلاء بالشهادة، وإعادة بناء الثقة على أساس الثقة بين الجيران وبين المواطنين والدولة (بورنمان (1989)). ونادرا ما يكون هؤلاء المستمعون لهذه الحقيقة مجرد فاعلين محليين. ولا تختزل العلاقة بين الجيران، اليوم، في المواجهة المباشرة، كما لا تملك أية مجموعة امتياز بناء عالمها الخاص في استقلال عن المجموعة الأخرى. ولا يمكن إعطاء الأسبقية للعلاقة بين المواطنين والدولة على حساب قضايا الدفاع والأمن الداخلي، وهي قضايا يصعب معالجتها في غياب تقديم دعم من قبل المنظمات الدولية.

وبعبارة أخرى، يجب إعادة بناء الثقة بموجب شروط جديدة لإنتاج الحقيقة، وهي الشروط التي تدمج الفرد والمجموعة العرقية وكذا آثار الحقيقة في دوائر أو شبكات اجتماعية أوسع. ويصبح الحذر من العدو جانبا هاما على درب

الوصول إلى المصالحة. ويعني هذا، أن تطوير الشروط الضرورية لإقامة الثقة يجب أن تعتد بكل أشكال الانتماء. ولا يمكن التنبؤ مستقبلا بالشكل المؤسساتي الذي يُدمج فيه أي مجتمع شبكات الثقة فقد تكون علاقات الصداقة والقرابة والجوار والحزب والنادي والحركة الاجتماعية. وتتغير هذه حتما بالنظر إلى أن الانسان يواجه دائما تجارب مختلفة ويلتزم بمشاريع متنوعة. والأكيد أن المصالحة لن تتحقق دون أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصية التنوع المحلي لشروط توسيع أفق الأشكال المحلية للانتماء.

5.3. الإنصات والإدلاء بالشهادة والمحاسبة

إذا كان الإدلاء بالشهادة نشاطا، فما علاقته بمبادئ المحاسبة ؟ ويتضمن الإدلاء بالشهادة الحديث والإفصاح عن الشيء، ويجب أن تتبع هذه العملية، في المقابل، بالإنصات. ويختلف الإنصات عن الإستماع في أن الأول يتضمن دائما قصدا. ويقتضي التعبير، مثلا، عن تصفية عرقية الإنصات إلى الحقيقة. وتجسد اللغة الألمانية لهذا الاختلاف بين الكلمتين، فيتضمن الجدع الذي يفيد الإنصات «Zunhoeren» السابقة «Zu» التي تعكس هذه القصدية في مقابل الاستماع «hoeren» الذي لا يتضمن أية سابقة أو لاحقة تفيد هذا العنى. وعلى هذا الأساس، يكون الإنصات لأي شيء غير محدد بمثابة الإنصات لأصوات متنافرة أو ما يعرف بالضجيج. ولكن الإنصات إلى الحقيقة يقتضي تأويلا معقدا وعملية تقويمية تتجاوز عملية توثيق التجربة في حد ذاتها.

الإنصات ممارسة، وهو فن كذلك، يشبه فن القراءة أو فن الالقاء، وهو ليس عملية متحجرة بل تخلق تفاعلا يعكس الالتماس والتساؤل ويرجع الحسابات المتنافسة تماما كما يحدث في الاستماع. ويمكن تعلم الإنصات وتطويره، وهناك أشخاص يتقنون هذه المهارة أكثر من غيرهم. وأقترح هنا إعادة التفكير في الممارسة الجيدة للإنصات من جانبين، ما الذي ينبغي أن ننصت إليه، ومن يكون أفضل ممارس للإنصات بعد أحداث العنف. لا تتضمن لائحة الأشخاص المرشحون للقيام بعملية الإنصات لجن تقصي الحقائق والأصدقاء والجيران والانتروبولوجيون والمؤرخون فحسب، ولكن تتضمن أيضا مراقبين متخصصين مثل منظمة التعاون والأمن في أوربا، ومراقبوا الأمم المتحدة والأشخاص الذين

يسهرون على حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية[39]. ولايعمل هؤلاء على إعادة إنتاج خطاب المعاناة بشكل تقليدي، ولكن يعملون أساسا على الإنصات إلى تحقيق إمكان الخروج من العنف. ولكن ماذا يعني هذا ؟

لا ترتبط دلالة الإنصات مباشرة بزمن إنجازها، وإن كان لهذا التوقيت في حد ذاته تأثيرات دالة في إنتاج التفسيرات الحقيقية. ويكون الإنصات للحقيقة هاما عندما يتحقق عند بداية أعمال العنف، ولكن هذا غير ممكن. ويكون تأجيل هذا الإنصات في صالح الجناة مرتكبي الأذى، ويعني هذا أن قدرة الطرف الثالث لن تتجاوز حدود التوثيق لتصاعد العنف واسترجاع الذكرى. ولهذا السبب يكون مجرد حضور اختصاصيين في عملية الإنصات، أثناء مرحلة تصعيد العنف، كافيا لردع الجناة وتوقيفهم قبل ارتكاب أعمال العنف[40].

وبالمثل، فعند تحويل هذا الإنصات إلى كلام أو الإدلاء بالشهادة، فإن ذلك لا يعدو أن يكون مسألة تتعلق بالتحكم السياسي في الزمن. ويتعلق الأمر بقضايا ترتبط بمنتديات حول العائلة والجوار والتلفزة والمحاكم حيث تأخذ مسألة الإفصاح عن المحاسبة مكانها. ويستأثر زمن تقديم الادعاء الذي يقوم على الإنصات بخصوصية المكان والمحيط. وبمعنى آخر، فإن تأثير قول الحقيقة عند الإفصاح عن الأفعال المقترفة يرتبط بدرجة عالية بالمحيط الاجتماعي والقانوني. ولكن طبيعة الإنصات ليست كذلك. ولهذا، فإن قول بعض الحقائق لا يكون له تأثير إلا بعد مرور سنوات عن الإنصات والتوثيق للتجارب الحقيقية. ويبرز هذا التأجيل الدلالة الاحترافية للإنصات خلال توضيح حقيقة حدث ما. وتبين أثر التأجيل، مثلا، عند متابعة العديد من مجرمي الحرب، وذلك مثل حالة أدولف إيشمان Adolf Eichmann، حيث تم ضبط وتحديد الأفعال المقترفة في القدس بعد مرور عقد من الزمن على الجرائم التي نفذت في ألمانيا.

واليوم تبعا لمعظم الأعمال الوحشية التي يجب أن تؤخذ في الحسبان مثل تلك التي تم تأجيل النظر في شأنها أو تلك التي يمكن أن تشكل محاكمة قضائية

39. كان فوكو سباقا في التمييز بين «الإنصات» و«الملاحظة» (فوكو (1991 : 57) Foncult).

40. يقدم الوجود الروسي في القوقاز مثالا هاما عن إدراك أهمية «الإنصات» فيما يخص التدخل السياسي. ويزعزع هذا الحضور العلاقات القائمة، ويُفهم على أنه استمرار للهيمنة السوفياتية في المنطقة. وساهم المراقبون الروس مؤخرا في استقرار الوضع.

خارج التراب الوطني، فإننا نذكر من هذه حالة جامعة يال Yale بكامبوديا المرتبطة بمشروع الإنصات لا غير، وذلك بالنسبة لجمع حقائق تتعلق بالجرائم التي ارتكبها بول بوت Pol Pot دون السعي وراء أمل يحقق المحاسبة. والمحاولة البريطانية التي تشكل حالة لمحاكمة الجنرال التشيلي بينوتشي Pinotchet فيما يخص الجرائم التي ارتكبها بعد ما يزيد عن عقدين. ثم محاولة محاكمة الرئيس التشادي حسين هبري بالسينغال بعد فترة حكمه الاجرامية. وكذا المحاكمة القضائية التي تجريها الأمم المتحدة في متابعة المتهمين بجرائم حرب في البوسنة وخاصة أولئك الذين يشغلون مناصب عليا في بلادهم.

ولا يعني الاهتمام بالإنصات هنا الانتقاص من أهمية الافصاح الذي تلقى مؤخرا عناية هامة في العلوم الاجتماعية والانسانية. وتنحو المشاريع المرتبطة بالإفصاح إلى تعزيز السلطة التي يحتلها المتكلم والاهتمام ببناء واستقلال الخطاب الذي يدور حول الحقيقة وضدها، وكذا بقيمة رسالة هذا الخطاب في علاقة بالمستمع. ولا يؤدي إفصاح الأقلية المقهورة التي تشكو الظلم إلى استسلامها إلى الحركة العرقية ولكن تدفع بها إلى المساهمة في ذلك، كما يفشل في توجيهنا إلى إلغاء الجدوى من الكلام عندما لا ينصت أحد، كما يفشل في توجيهنا عندما نريد طرح أسئلة تتعلق بكيفية وماهية الأسس التي يتصرف بموجبها المرء حيال هذا الإنصات.

يتجلى قصور العديد من لجن الحقيقة في التسعينات في كونها كانت تفصل بوضوح بين قول الحقيقة وبين أي شكل من أشكال الجزاء. ويعكس هذا الفصل بين البحث عن الحقيقة والبحث عن إقامة العدل لما تجسده لجن الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا التي تحولت بسرعة إلى حالة نموذجية تعكس استقلال لجن التقصي[41]. إن المزايا الناتجة عن الأذى الذي لحق بالآخرين -وخاصة تلك التي تتعلق بملكية الأراضي والتعليم- لم يتم استيفاؤها قط من الجناة. في المقابل، فإن معظم الضحايا ظلوا بدون تقويم مادي بل دفع بمعظمهم إلى التسامح عوض البحث عن حقهم المشروع. وقد كان الإفصاح عن المعاناة، في العديد من

41. يرد القس دسمون توتو Desmond Tutu الذي ترأس اللجنة في جنوب إفريقيا بأن هذه المحاكمات لم تكن ضرورية لإقرار الحقيقة والذنب، وأن كلفتهما كانت باهضة. وكان من المستحيل الحصول على دليل قاطع. وعلى الرغم من إنجاز سجل عمومي يحمل قيمة عليا بالنسبة للمستقبل، فقد كانت استجابة معظم الأفارقة الجنوبيين سلبية.

الحالات، نوعا من إعادة التذكير بالأذى دون أي سعي في معاقبة منفذي أعمال العنف. ويعني هذا، أنه حتى في حالة جعل الجناة ينصتون، فإن تأجيلا للحصول على جزاء قانوني سيكون متوقعا. إن الضرورة القائمة للتفاوض مع الجناة خلال فترات انتقال النظام تتطلب مصالحة عند البحث عن العدالة على المدى القصير. وتكمن وجهة نظري في أن الإنصات، والشهادة، والجزاء تشكل عناصر لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر لإقامة مشروع للمصالحة. فكل عنصر يشكل، تصوريا، جزءا لنفس المركب.

ويقتضي هذا المركب، من أجل الوصول إلى المصالحة، إقامة منتديات عامة تتضمن مشاركة الجرائد والإذاعة والتلفزيون حيث يُجبر المشاركون -باختلاف تشعباتهم- على الإنصات والتفكير، والحكم على مختلف الحسابات المتنافسة. وستؤدي هذه المنتديات، أساسا، إلى الاعتراف بوجود خلافات وتناقضات وتواطؤات عند ممارسة السلطة. وقد تقود أيضا إلى صراعات عامة، واعتداء موجه نحو أولئك الذين يقدمون الحقائق. وبما أن هذا الاعتراف يثبت أهمية تقديم الحقيقة في خلق جو عام، فإن ذلك يكون مكسبا للديمقراطية وسيقلل هذا من السخرية التي تصاحب عادة طريقة عمل السلطة بصفة عامة، كما يسمح بتوظيف إمكانات الشفافية والمحاسبة داخل النسيج الاجتماعي، وذلك من خلال التمهيد لبناء الثقة. وباختصار، فإن إنصات الطرف الثالث كشرط مسبق وضروري للافصاح، يخلق إمكان الخروج من الداومة ثم الانفصال عن الماضي وإحداث قطيعة مع هذا الماضي.

ويمكن الوصول إلى إحساس بالنهاية من خلال تحطيم حاجز الصمت الذي يرتبط بطبيعة الخسارة، ويتجاوز محاولة استرجاعها بالنظر إلى علاقتها بمصادر العنف وأشكال إنتاجه. وتساهم ثقافة الإنصات كشكل من أشكال الممارسة الاجتماعية الملموسة في خلق مناخ عام يؤدي إلى اليقظة والانتقاد والالتزام. وبالنظر إلى أهمية النخب المثقفة والناقدة في خلق هذا المناخ، فإن دورها يكون غير كاف دون مشاركة شعبية مختلفة. ويعاب على معظم هذه المناخات الجديدة في أمريكا اللاتينية وأوروبا وكذا في بعض الدول الأسيوية، بأنها توجه أساسا من قبل فاعلين هامشيين -نساء مثلا أو أقليات- ممن يتميزون باهتمامات مشتة ومتعارضة وبالتالي غير متلائمة وموجهة لأغراض عرقية.

ويعود نجاح تدخلات العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية في دعمها لمشاريع المجتمع المدني إلى قدرتها على الإنصات لهذه الأصوات الهامشية والمتعارضة. وغالبا ما ترتبط الضغوطات من أجل تحقيق الوحدة بعد صراع عنيف باسكات الأصوات المعارضة، ويؤدي هذا أساسا إلى نقل الصراع وتوجيهه من عدو خارجي إلى مجموعات هامشية داخل المجتمع أو ضد النساء والأطفال الذين يعيشون داخل مجموعات متجانسة ينتمون إليها. ولاتعود أهمية الإنصات إلى الفاعلين الهامشيين بفعل هامشية أصواتهم، ولكن بالنظر إلى أن لهؤلاء الدور الأكبر للخروج من دائرة أشكال العنف الارتدادي. وإذا كانت تحركات هؤلاء الفاعلين المهمشين ترتبط بتحقيق الأرباح دون الاكتراث بالخسارة، فهم بذلك مستعدون لتحمل أعباء المخاطر مهما كانت درجتها. وتستأثر أصواتهم باهتمامنا ليس فقط بالنظر إلى حجم المعاناة أو أهمية الموقع الذي يخاطبون منه، ولكن بالنظر إلى تحملهم عبء المخاطر عند البوح بالحقيقة. ويصبح الإنصات للحقيقة بعد العنف واقعا قائما عندما يكون حاسما في تحقيق المصالحة على المدى البعيد، ولا يتحقق ذلك -كما يرى فوكو Foncault- إلا بربط هذه الحقيقة وبشكل مستمر بالممارسات وبأنظمة الحكم. وفي هذه الحالة، يجب أن يُتمَّم الإنصات بآليات قانونية ومحاسبة مؤسساتية، وهو ما سأعود إليه.

تهتم الحسابات القانونية في مجال العدالة الجزائية بالإثبات الرمزي للتمييز بين الصواب والخطأ، في مقابل الشهادة التي تستند إلى الإفصاح عن الحقيقة والإنصات للحقيقة (هامبتون (1992) Hampton). ويقوم الجزاء بذلك من خلال توظيف مفهومي العقاب -بإقصاء الجوانب الإيجابية الناتجة عن الاعتداء- وكذا مفهوم الدفاع عن الحق، باثبات قيمة الضحية. وكما أشرنا سابقا، يجب الافصاح أولا عن الحقيقة أثناء تقديم الشهادة والإنصات في مناخ عام قبل أن تخوض المحاكم في الحسابات المتنافسة. ومن هنا ينتج دائما تأجيل الجزاء القانوني. وأكثر من ذلك، فإن المحاكم مستقلة بشكل صوري عن جهات حكومية أخرى، وبذلك يصعب على هذه المحاكم المساهمة في الإفصاح عن الحقيقة عندما يتعلق الأمر بحضور أعضاء من الجهازين التنفيدي والتشريعي. وتدخل التعيينات القضائية ووضع الميزانيات، وكذا تحديد أنواع الجرائم في إطار القرارات السياسية التي ينفذها فاعلون من الجهازين التنفيذي والتشريعي. بالإضافة إلى ذلك، فإن

المحاكم -عند تجريمها- تحتاج إلى مساعدة جهات حكومية لتعزيز سلطتها وتنفيذ أحكامها.

يساهم هذا التداخل بين الآليات السياسية إلى تأجيلات تداولية في التقدير القانوني للظلم، وإلى تأجيلات في التحقيقات القانونية والمتابعات التي تنتج عن الأحكام بعد عقود من إلحاق الأذى والاعتداء. وإذا لم تكن المصالحة مجرد عقد فردي بل تصنف دائما على أساس أنها عقد اجتماعي، فإن التحديد النهائي للحسابات يتضمن معاقبة الشرير ومكافأة الخير من قبل هيئة اجتماعية عليا، وباصدار حكم من خلال عمليات منتظمة من قبل محكمة قانونية معترف بها. وهذه عملية متكاملة تجعل الخروج من العنف أمرا ممكنا بعد التصفية العرقية. ولا يعتبر الخروج من العنف إذن، مسألة إيجاد ميزان معين بين التذكر والنسيان، ولكنها مسألة التصالح مع الذات ومع المجموعة في غياب الخسارة. ويمكن التصالح مع هذه الذاكرة عندما تثبت المحاكم وبتأييد من الدولة الوصول إلى تخيل «نهاية ما».

عالجنا في كتاب **تصفية الحسابات : العنف والعدالة والمحاسبة في دول ما بعد مرحلة الاشتراكية**، بأن مسألة المحاسبة القانونية ليست أمرا مرغوبا فيه بل شيئا ضروريا، ليس فقط في الدول الديمقراطية (بورنمان (1997)). وتتطلب الديمقراطية، بخلاف الأشكال السياسية الأخرى، شكلا من أشكال المحاسبة الصارمة. وأن الديمقراطيات لا تعرف استقرار عندما تفتقر إلى أنظمة قانونية مستقلة وصورية تستدعي حضور مبادئ المحاسبة وتطبيقها على أعضاء الجهازين التنفيذي والبرلماني. ولا تسمح هذه المحاسبة على الإطلاق بتقويم الأخطاء المرتكبة؛ وبمعنى آخر، لا يمكنها استرجاع الخسارات الناجمة عن التصفية العرقية. ولا تستمد دلالتها من فعالية المتابعات التي تفرزها ولكن هذه الدلالة تستمد من الآثار السياسية الإيجابية لمتابعة حالات ذات دلالة رمزية -وهو ما يطلق عليه الصفاء الروحي للمركز- وخلق معنى لنهاية هذا الظلم. وتغذي هذه الآثار الإيجابية الثقة في المؤسسات القانونية غير العشوائية التي تعلو الأفراد رجالا ونساءا ولا تمثل مجموعات اجتماعية خاصة. وتفرز هذه المؤسسات القانونية، إذا ما عملت عن حسن نية وصدق، الثقة في الحكومة، وتشجع شبكات الثقة بين مختلف الأفراد وبين المواطنين والدولة. وتحرر هذه الثقة بدورها الضحايا

والمجموعات الضحية من الحاجة إلى الإمساك بزمام العدالة لأغراض شخصية، بمعنى أنها تقصي المبررات الأساس للانتقام الفردي أو الجماعي[42].

وقد تحققت محاولة جادة في هذا الاتجاه عند موافقة مائة وعشرين دولة على خلق محكمة جنائية دولية دائمة بلهاي. وبدأت هذه المحكمة الدولية المستقلة صوريا بالعمل على إقامة محاسبة ترتبط بالتصفية العرقية في البلقان ومحاولة الإبادة في رواندا. وتم اقتراح سنة 1999 محاكمة جنائية بديلة تابعة للأمم المتحدة تعمل على النظر في ما وقع بكامبوديا؛ وقد حاكم، على هذا الأساس، قضاة من كامبوديا وكذا قضاة أجانب مجموعة من القادة السياسيين والعسكريين للخمر الحمر في محاكمة خاصة. وبما أن هذه المحاكم تفتقر إلى سلطة تنفيدية فعلية، تابعة للقضاء الوطني وكذا الجيش بهدف الإذعان لمقتضيات الأحكام الدولية فإن هذا يشكل عائقا كبيرا يمكن أن يساهم، في آخر المطاف، في إجهاض مجهودات هذه المحاكم.

وتتمثل إحدى العقبات في أن هذه المحاكم لا وطنية وغير ديمقراطية، وبالتالي فهي لا تعكس لوجود أغلبية تمثيلية. وتتعرض المحاكم لأزمة المشروعية عند غياب دعم هذه الأغلبية المنتخبة ديمقراطيا. ويحدث هذا خاصة عندما تبني أحكامها حول «حقوق الإنسان»، وذلك عند الدفاع عن الأقلية المتضررة أو عندما تدعو إلى الأفكار العالمية للنخب المثقفة. وبخلاف الحقوق المدنية، فإن حقوق الإنسان لا تعرف تنظيما ديمقراطيا أو دستوريا وطنيا. وبالنظر إلى أن السلطات الشرعية الوطنية تعيد بناء مشروعيتها باستحضار ايديولوجيا حقوق الإنسان في مقابل الحقوق المدنية التي تشكل تشريعات خاصة أو حقوقا دستورية متجدرة وطنيا، فلا يعمل هذان المستويان من مستويات السلطة الشرعية في تعارض بل في ترادف تام وانسجام. ولا ينطبق، حاليا، هذا التطور الثنائي عند التعامل مع المعايير القانونية على ما يقع في معظم الدول غير الديمقراطية وسيتصرف، بالطبع، أسوأ الجناة المتسلطين بحساسية مفرطة في مسألة السيادة الشرعية، وذلك بالتأكيد على انفصالها.

42. يمكن أن نقحم أيضا صيغا من العدالة التوزيعية ضمن المصالحة، ولكن هذا الاقحام يتغير تبعا لسياسات النظام القائمة فيما يخص هذه المسألة. وأكثر من ذلك، فإن هذه الصيغ تبدو ممكنة وخاصة عندما تصل الأطراف المشتكية من التظلم إلى مواقع اجتماعية وسياسية بحيث تتمكن من السلطة التي تمكنها من تقويم قضاياها وإعادة توزيعها.

وتحضر هذه العوائق عند التنفيذ في كل الأنظمة القضائية، ويكبر حجم هذه العوائق عندما يتعلق الأمر بأنظمة في طور التكوين، وبأخرى تفتقر إلى حالة المطالبة بتأقلم السيادة مع الأنظمة القانونية للدولة. ولا يمكن أن تبنى، أساسا، شرعية قرار محكمة -وطنية أو دولية- على أساس يعكس إرادة الأغلبية، ولكن بالنظر إلى أن هذه الشرعية تمثل «الحق» أو الحقيقة التي يتم تحديدها من خلال إجراءات نزيهة وشرعية. ولكن الحقيقة أو الصواب يتميزان دائما بالنسبية ويتوقف قبول التحقيقات القضائية على أساس أنها تشكل «الحق» بالنظر إلى عدة عوامل.

تقتضي أزمة الشرعية التي تحيط بمعايير حقوق الإنسان نضالا طويل الأمد بحيث يستبعد إيجاد الحلول في المستقبل القريب. ويماثل هذا تاريخيا، حالة إضفاء الشرعية على قرارات المحاكم القانونية الوطنية بما في ذلك المحاكم التي توجد في أوربا. ولم ينته في الواقع، هذا النضال على الإطلاق بما أن كل المحاكم تُواجه دائما بطلبات تفرض الإجابة وبشكل متزامن، على ثلاثة مطالب شرعية: تقديم دليل خاص عن الضرر، ثم الحاجة إلى التقويم، حسب الرأي العام للأغلبية، وأخيرا تقديم طلبات تمثل «الحق» أو الحقيقة المجردة. ويشكل توقيت متابعة الحالات، في كل سياق، قرارا استراتيجيا يأخذ صبغة شرعية عبر مرور الوقت بما أن الناس «العاديين» مطالبون بالالتزام بالأحكام القانونية. وعلى الرغم من أن التقبل الشعبي للأحكام القانونية التي تصدرها محاكم دولية، أو محكمة محلية يعتمد معايير دولية، يمكن أن يكون أمرا مرغوبا فيه، فإن هذا الإذعان الشعبي يمكن أن يشكل الأثر الوحيد الذي يمكن الحصول عليه بشكل مباشر. ليساهم الإذعان، في الأخير، في الشرعية القانونية.

ويؤثر التأخير الزمني، بدون شك، على فاعلية التقبل الشعبي للأحكام القانونية، دون أن يؤثر على طريقة التنبؤ الواضح بذلك. وتشكل الآثار القانونية إنجازا يتطلب سيرورة زمنية، إذ لا تنجز على الإطلاق وقت إصدار الحكم أو العقاب بشكل استعجالي ودفعة واحدة بحيث تكون صالحة لكل الأوقات. ويكمن العامل الحاسم، في الوقت الحاضر، أن المحاكم الدولية تماما كما هو الشأن مع المحاكم الوطنية، تقوم بمجهودات محمودة من خلال إخضاع إجراءات حكم القانون لرائز مرور الوقت، وذلك بالانصات للحقيقة وتقديم الشهادة

وتوثيق الأضرار المرتكبة وتقديم الحلول لها. ويعتبر تمرير الأحكام وتنفيذها أمرا حاسما، ولكنه يشكل مرحلة ألخيرة في تصفية الحسابات، وتخلق العدالة معنى للنهاية لا غير بتوقيف سلكية العنف الارتدادي وتفتح بذلك إمكان الحزن على الخسائر، والإفصاح عن البدايات البديلة.

6.3. المصالحة وحفظ السلام

نستخلص، مما سبق، أن المصالحة هي نوع من الاتفاق للخروج من العنف في حاضر مشترك. ويقتضي هٰذا الحاضر، في الوقت نفسه، مبادرات شعبية وأخرى حكومية لإعادة هيكلة مبادىء الانتماء. وما يعوق قدرتنا على تصور الخروج من العنف يكمن في فهمنا غير الواضح للعلاقة بين الإجابات البديلة للخسارة الشخصية وإمكانات تحقيق العدالة. ينبهنا الجانب الأول، الإجابة عن الخسارة الشخصية، إلى أهمية مبادىء الرعاية وشبكات الثقة ورؤية سياسية شاملة تمكننا من اقتراح بدائل لسياسة التزاوج الداخلي وآثارها المحتملة في تغذية كل ما هو عرفي. وينبهنا الجانب الثاني، إمكانات تحقيق العدالة، إلى البحث عن بديل للانتقام والعنف الارْتدادي بدراسة الآثار المحتملة للمحاسبة القانونية التي تتضمنها مبادىء أحكام القانون في أنظمة وطنية وخارج وطنية.

لنتصور أن الخروج من العنف لم يكن الهدف الأساس للانتروبولوجيين أو علماء اجتماع آخرين. في المقابل، إذا كان علينا أن نساهم في المصالحة داخل العديد من المجموعات التي نعمل في إطارها، فإن هذه التصورات تعتبر جزءا أساسا لعملنا، ويمكن أن تشكل المساهمة الأساس التي يمكن أن تقدم لما يصطلح عليه «بمجهودات حفظ السلم العالمي». وقد ساهمت موجات تصعيد العنف وكذا تكاثر عمليات التصفية العرقية، منذ الجزء الثاني من القرن العشرين، في مواجهة وتحدي المنظمات والجهات المتعددة القوميات وكذا الجهات الدولية والوطنية والإقليمية، وتستدعي كل حالة من هذه الحالات تدخل طرف وسيط أو خارجي مثل الأمم المتحدة. وقد جاءت مجهودات السلام لتكمل بشكل كبير التدخلات العسكرية بل تعويض، في حالات كثيرة، العمليات العسكرية الإجبارية منذ الحرب العالمية الأولى (وخاصة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوربا) وقد كان هذا هدفهم المعلن. وتشكل مجهودات حفظ السلم

محاولات صورية لإنهاء «العداءات» وجلب المصالحة بإلغاء تكرار الأحداث، وذلك بعد مرحلة العنف القوي في جوانبه الطاحنة بعد محاولة الابادة داخل حدود محلية خاصة. ونسعى في هذا العمل إلى تقويم هذه المجهودات بطريقة جديدة.

ولسوء الحظ فإننا، وإن سلمنا بالنوايا الحسنة، نعلم بفشل مجهودات حفظ السلم أو أنها مجهودات فاشلة. وتقترح هذه المحاولة بأنه يجب تقويم هذا الفشل أساسا من خلال اقتراح شيء متواضع يكمن في تشجيع فن الإنصات أو الإصغاء. والإنصات هو الجانب الاحترافي المشترك -إن لم يكن الجانب الممارس- للانتروبولوجيا. وعندما يوضع هذا المصدر في الإطار الاحترافي، يُمكن التفكير فيه بشكل مشترك مع القائمين على حفظ السلم. وفي الواقع، نادرا ما يخاطب هؤلاء القائمون على حفظ السلم -بخلاف علماء الانتروبولوجيا- من أجل فهم مغزى هذا الواقع المحلي، وتقديم انتقاد عن كيفية الوصول إلى هذا الفهم. وغالبا ما يعتبر هؤلاء أن «وجهة نظر الفطري (الناشيء محليا)» -وهو مفهوم ابتكره برونيسلاف مالينوفسكي Bronislaw Malinowski- تشكل وجهة نظر متحجرة وغير مرنة بحيث تشكل عقبة ولا تساهم في الحفظ على السلام. ولكن عندما نتعامل مع هذا المفهوم بشكل جدي كنقطة انطلاق لا محيد عنها، فإننا ندرك أكثر من أي وقت بأن هذا «الفطري» له وجهات نظر متعددة ومتنافضة.

كيف يمكن، إذن، أن نجعل الأطراف غير معارضة ؟ لا يمكن أن يؤسس أي تضامن -الذي يمكن أن يتحقق بعد صراع عنيف- على أساس ثقافة مشتركة، ولكن انطلاقا من الاعتراف بطبيعة الاختلافات في الانتظام المزدوج -لهؤلاء- الذي يفصح عن المحلي والعالمي. وهذا الاعتراف ممكن فقط عندما توجد منتديات لقول الحقيقة. ويمكن أن يتعرف القائمون على السلم بحرفية على أساس أنهم أطراف وسيطة، تماما كما هو الأمر مع علماء الانتروبولوجيا، وذلك عندما يخضعون لتداريب تمكنهم من عملية الإنصات خاصة عندما يتعلق الأمر بالخروج من العنف. وعند التموقع في ساحة العنف، فإن علماء الانتروبولوجيا والقائمون على حفظ السلم معا يمكن أن يوظفوا كشاهدين لهم دور حاسم، لأن الشهادة لا توجه نحو أي انسجام قسري ولكنها توظف في اتجاه قول الحقيقة التي

تعبر عن وجهة نظر معينة، بحيث تقدم انفتاحا أكثر ملاءمة نحو تحقيق تواصل داخل وعبر المجموعات الاجتماعية. ويكون الأفراد قادرين -من خلال نقاش مفتوح- على البحث عن أشكال جديدة من الانتماء، وكذا طلبهم في تحقيق شفافية عمومية تستدعي حضور مبادئ المحاسبة.

ويتدخل القائمون على حفظ السلم -تماما كما هو أمر علماء الانتروبولوجيا- في مناطق غريبة ليس بالنظر إلى كونهم ملاحظين محايدين، ولكن كعنصر آخر من عناصر التمايز داخل المجموعة المتنازعة. وبصرف النظر عن كيفية الوعي بذاتنا، فإننا نقع دائما في دائرة إسقاطات التصورات المحلية. وعندما يتدخل القائمون على حفظ السلم بالمال والمعدات والسلاح والقدرة على التدخل في مناطق أخرى، فإنهم يساهمون في تشكيل المسار الثقافي المحلي. وإذا لم يتمكنوا من لعب دور فاعل، فإن أقصى ما يمكن أن يقوم به هؤلاء يتمثل في الإفصاح عن التمايز بتقمص دور خاص مثل : الإنصات لحقيقة التجربة والإدلاء بالشهادة وصياغة مبادئ شاملة تتعلق بالانتماء وتشجيع المحاسبة القانونية والشخصية من خلال إصلاح حكومي.

وتبدو هذه الرؤية الخاصة، سطحيا، وكأنها مزدوجة بالنظر إلى حضور الجانبين معا : السياسة الواقعية -التي تتمثل في الحضور الكلي للمصالح والقوة- والطوباوية التي تفترض إمكان الخروج من العنف. ويشكل هذا، بالفعل، شرطا لأي تحليل للمصالحة التي لا تنكر التناقض القائم في تنفيذ المهمة التي تتمثل في تسهيل تقدم عملية استرجاع الخسارة التي لا تقبل الاسترجاع. وقد حاولت تقديم فهم متواضع للانتروبولوجيا المعاصرة يهدف التدقيق في مشكل التصفية العرقية وحفظ السلم. وتؤكد هذه الانتروبولوجيا على أولوية الاحترافية لممارسة النشاط المرتبط بالإصغاء أو الإنصات. وتنادي بتحقيق معرفة يتداخل فيها ما هو ذاتي، وتكون انعكاسية أساسا ثم علاقية، ويقتضي هذا مصادفة غير مريحة للتغيير. وهي، في الوقت نفسه، تواجهنا في تحد لتتدخل في المحاسبة والثقة إلى جانب الحذر من الآخر الذي يتضمن العدو أيضا.

الفصل الرابع

ماهو الاحتلال؟ تأملات انتروبولوجية حول احتلال ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية والاحتلال الحالي للعراق.

رفضت إدارة جورج بوش، أثناء قصف بغداد سنة 2002، وبشكل قاطع تسمية العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق بأنها علاقة «احتلال»، واستعملت بدلا من ذلك كلمة «تحرير». ولكن أمام أعمال النهب والتدمير المكثف وظهور مقاومة عنيفة ضد هذا المحرر، أصبحت الصحافة تستعمل على نطاق واسع كلمة «احتلال». واعترفت إدارة بوش بأن الأمر يتعلق باحتلال مباشر، وإن أطلقت عليه اسما آخر اصطلح عليه «سلطة مؤقتة». وهناك عدة أسباب جعلتها تتجنب كلمة «احتلال»، وعلى رأسها أنها شكل من أشكال ابتزاز الحريات والممتلكات كما أنها لا تشبه بأي حال التسيير الذاتي، كما أنها شكل من أشكال السيطرة واستعمال القوة التي لا يملك معها من احتلت أرضه أي منفذ. ويعتبر الاحتلال، من الناحية النفسية، شكلا من الوصاية أو رعاية الضعيف. ويقوم الافتراض على أساس أن الدول التي لا تستطيع رعاية نفسها، تحتاج إلى تدخل أجنبي وإلى أم أو أب راع لتغيير حلة مسارها. ويكمن مفتاح تبرير هذه السرقة والسيطرة والرعاية داخل العراق في أن الاحتلال احتلال مؤقت، وسينتهي عندما تصبح الدولة في وضع جيد وأفضل مما كانت عليه قبل الاحتلال، وعندما تصبح قادرة على تسيير ذاتها.

سأقتصر في حديثي هنا على تفسير معنى «الاحتلال» باختصار شديد، على أن أعود إلى الوقوف على هذا المصطلح، بشكل موسع، فيما بعد. ولا يرتبط التفسير هنا بوجهة نظر أخلاقية أو تاريخية أو استراتيجية، ولكن أساسا بمقارنة

اجتماعية – انتروبولوجية. وتنحصر المقارنة، هنا، بين احتلال ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية والاحتلال المعاصر للعراق.

1.4. انتروبولوجيا «العطاء»

تؤكد إحدى المعالجات الانتروبولوجية الفرنسية الناجعة على أن ما يميز الإنسان، قدرته على ممارسة أنشطة ترتبط بالتبادل (تبادل الكلمات والناس والممتلكات). وينبغي أن تبدأ المقاربة الانتروبولوجية بالنظر في الاحتلال على أنه تبادل ولقاء بين شعبين أو أكثر. وباختصار، فقد استدل مارسيل ماوس Marcel Mouss في كتابه **العطاء**، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى، بأن هذا العطاء هو الشكل المؤسس داخل المجتمعات الإنسانية، وهو نوع من التبادل الضروري والمتداول بشكل غير متماثل بين مجموعتين، وكادت المجموعة أن تقصي الأخرى لولا هذا العطاء. وتسعى كل مجموعة –حسب موس– إلى الالتزام بالتبادل الإجباري من أجل إقامة مجتمع سِلمي وعلاقات دائمة مع الجيران. وتقتضي التبادلات الضرورية تصورا مستقبليا يضمن بأن الاهتمام بالحاضر والماضي لا يمكن أن يسيطر على النشاط الاجتماعي. ويجب أن يُفهم، على هذا الأساس، احتلال دولة من قبل أخرى على أنه تبادل ضروري ومتداول بشكل غير مُتماثل بين دولتين.

استدل كلود ليفي ستراوس في كتابه **البنيات الأساس لعلاقة القرابة** بأن النموذج الذي يمثل لكل تبادل يتمثل أساسا في تبادل النساء في إطار نسق التزاوج الخارجي. وذلك لأن درجة خصوبة النساء كانت أساس إنتاج المجموعة، ويمثلن النموذج الأول لتبادل ما يحمل قيمة. ويسمح تبادل النساء والكلمات والممتلكات من توسيع نطاق العلاقة بين المجموعات، وهو ما يمكن كذلك من الحرب وطريقه لمنع قيام الدولة الهوبيزية حيث تهتم المجموعة صغيرة كانت أو كبيرة بثرواتها فقط وتحتكر لنفسها بكل ما له قيمة. فالتبادل، إذن، في مركز الموقعين معا، موقع النزاع وإنهاء النزاع.

ولكن ماذا يحدث عندما ترفض المجموعة التبادل ؟ وماذا يحدث عندما ترى هذه المجموعة أن التبادل اختياري، وترفض التبادل بما تملكه من أفكار وتكنولوجيا وموارد وممتلكات ؟ وقد أوضح مارسيل ماوس Marcel Mauss، بطريقة مماثلة،

بأن هناك مجموعات ترفض التبادل بكل شيء وتحتفظ لنفسها بما يحمل قيمة خاصة. واستدل موريس كود يليي Maurice Godelier -عند تطويره لأعمال موس Mauss وكذا أعمال الأمريكية أنيت واينر Annette Weiner- بأن تصَرّف هذه المجموعات على هذا النحو يكون الهدف منه تقوية المجموعة وترسيخ النسب والاحتفاظ بكل ما يميزها ويحافظ على انسجامها الداخلي وهويتها. ولا يدفع «الاحتفاظ بالأشياء» المجموعة بالتوجه نحو المستقبل، ولكن بالرجوع إلى الماضي والتمسك بالجذور والأشياء المقدسة والتمائم والأساطير المحلية. ونحن، إذن، في حيرة : فالاحتفاظ يحمل بداهة قيمة بالنسبة للمجموعة، ولكن الاحتفاظ أيضا يقوي قيمة الشيء. وتثير الأشياء المحتفظ بها رغبة الآخر، وقد تقود إلى قيام حرب. وتوازن كل المجموعات بين الاحتفاظ بالشيء والامتناع عن التبادل والرجوع نحو الماضي فتُهدِّد بالعزلة، وبين ضرورة التبادل التي توجه النظر إلى المستقبل وترسخ العلاقات الداخلية للمجموعة.

2.4. العطاء : الديمقراطية مقابل النفط والقواعد العسكرية والسلام مع إسرائيل.

لنفترض أن الديمقراطية عنصر تبادل أو هي هبة تسعى الولايات المتحدة أن تمنحها إلى العراق المحتل، ولنتذكر أن هذا التبادل يشكل معادلة غير سليمة وموجه نحو المستقبل دون الاعتداد بالماضي. سندع جانبا، في هذا السياق، ما يقصده الرئيس بوش والمحافظون الجدد بالديمقراطية، ونهتم فقط بالجانب الصوري الذي يتعلق بالتبادل بين البلدين. وبما أن العطاء إجباري ومفروض، فهذا يقتضي استجابة من الطرف الآخر، ويجب على هذا المستقْبِل، كما يرى موس Mauss، أن يقدم دائما مقابل ذلك شيئا مساويا أو أكثر قيمة، لكي يتجنب حالة الضعف أو أن يوجد في موقع يكون فيه مدينا للآخر. ويحمل «العطاء» في الاستعمال اللغوي الجرماني السنسكريتي معنيين، فيدل في نفس الوقت على الهبة والسم. ويعكس، هذا بالفعل حالة العراقيين الذين عليهم تبني الشكل الديمقراطي بالطريقة التي يحددها الأمريكيون، وعليهم أن يُقدموا، مقابل ذلك، شيئا ما (يتمثل في السلام مع إسرائيل بالمفهوم الإسرائيلي، وإقامة قاعدة عسكرية دائمة تمكن من ممارسة تأثيرها على الشرق الأوسط وتأمين الوصول

إلى النفط) أو أن يرفض العراقيون ما يقدم لهم، ويتركون هذا التبادل المفروض عليهم وبعبارة أخرى، مقاومة ما يفرضه الاحتلال.

ما نريد التأكيد عليه هنا، أن الدخول في تبادل مهما كان إجباريا وغير متكافىء، فهو يماثل الدخول في علاقة يؤطرها الذهن ويوجهها نحو المستقبل، وذلك بحمل الطّرفين على التغيير عبر مرور الزمن. ولا يبقى المانح بعيدا عن هذا التغيير، وأصبحت مشاكل الديمقراطية الأمريكية تأخذ حجما بارزا في إطار سيرورة التبادل، وخاصة عندما تحاول تصدير الشكل السياسي الذي يمثل لنموذج الديمقراطية في الولايات المتحدة. ونذكر على سبيل المثال أن الحكومة الأمريكية قلصت من حجم الاستثمارات في مجال الصحة والتعليم في الوقت الذي تدفع فيه أموالا إلى العراقيين ليس لتحقيق فرص العمل وتأمين النظام الاجتماعي للمواطنين؛ وأنها تدافع عن حق حيازة السلاح واستعماله في الولايات المتحدة في الوقت الذي تمنع فيه العراقيين من امتلاك السلاح؛ وهي تدفع إلى توسيع دائرة التأثير الديني في المجال السياسي الأمريكي بينما تقيد ذلك في العراق؛ وتهدف إلى خوصصة مصادر إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة بينما تضمن الامتلاك الجماعي لحقول النفط في العراق؛ وتخلق الاحتكار الإعلامي كما تحاول خلق حزب مهيمن بشكل دائم في الولايات المتحدة بينما تشجع تعدد الأحزاب في العراق. ويظهر أن تبادل الأفكار والايديولوجيات شيء خطير لأنه ينعكس بشكل حتمي على المانح مع ظهور مخاطر غير منتظرة على الحزبين معا. وفي المقابل، يؤدي رفض التبادل إلى تهديد كبير ويقود إلى حرب دائمة ومقاومة عنيفة.

3.4. احتلال ألمانيا

نعود الآن إلى وصف ومقارنة الاحتلالين معا. فقد كانت كل من ألمانيا والعراق، قبل الاحتلال، تحت قيادة دكتاتورية قاسية. ومن المناسب القول هنا بأن معظم العراقيين كانوا متعطشين إلى التخلص من صدام حسين بدرجة أكبر من رغبة الألمان في التخلص من هتلر. وبخلاف ماوقع في ألمانيا، فقد أهدرت الولايات المتحدة ما جنته بإقصاء صدام حسين من النظام. ولكن لماذا الرغبة في تحقيق الديمقراطية في مكان (ألمانيا)، وإضرام فتيل الحرب الأهلية في مكان آخر

(العراق) ؟

وقد أعقبت هزيمة كل من هيروهيتو Hirohito وهتلر Hitler حكما عسكريا دام ست سنوات وثلاثة شهور في اليابان، وأربع سنوات في ألمانيا. وأدى هذا الحكم إلى تغيير بنيات السلطة الفاشية والامبراطورية إلى بنيات أخرى ديمقراطية أكثر قانونا وعقلانية، متبوعة بمراحل طويلة من المراقبة والتدخل في الحياة المدنية. وقد أُجبر الامبراطور-الإلاه عٰلى التحول إلى إنسان، وتمت بسرعة تصفية رواد النازية ورُموزها. وقد أعقب تغيير القيادة تحول في أشكال مؤسسات التمثيل السياسي والأنظمة التعليمية ومقرراتها والبنيات القضائية والهرمية العائلية. وبعبارة أخرى، فإن تغيير القيادة وبنية الحكومة كان مصحوبا بتغيير النظام الاجتماعي وأنماط السلطة.

وتعد ألمانيا اليوم من إحدى الدول الأكثر ازدهارا، ومن بين أهم المراكز المدنية في العالم. فهي لم تحول أعداء الأمس إلى أصدقاء لتغير بذلك علاقات العداء إلى أخرى يطبعها الحذر، ولكنها أكثر من ذلك أصبحت دولة تتميز بالتطبيق الصارم لما يعرف مبادئ Rechtsstaatlichkeit (أحكام القانون)، ونشاط مواطنيها في تدعيم الوحدة الأوربية، وكذا علاقة الصداقة والديمقراطية في كل مكان. يبدو هذا كلاما بسيطا وخطابا جاهزا، وذلك لأن هذا يدفع إلى الشك في التغييرات التي مست التنظيم الاجتماعي والثقافي خلال نصف قرن فقط. ولا أعني بهذا انتفاء تقديم نقد هنا، ولكن نريد إقامة الدليل على هذه التحولات التي نقلت الدولة من نموذج إجرامي في النصف الأول من القرن العشرين إلى نموذج إصلاحي في النصف الأخير من القرن العشرين. فما هي الشروط الأساس التي ساهمت في هذا التغيير ؟

بعد هزيمة النازية والاستسلام غير المشروط سنة 1945، أصبحت بالتأكيد شروط الاحتلال وتغيير النظام أكثر ملائمة للأمريكيين مما هو عليه الأمر في العراق. وقد فقدت الحكومة الألمانية شرعيتها كما السلطة الأبوية بفعل عوامل الحربين العالميتين. ولم تكن الانقسامات الداخلية عرقية أو دينية، ولكنها كانت ايديولوجية، وتقبلت معظم شرائح الشعب الألماني الاحتلال مع تحفظات طفيفة. ويسرت هذه الظروف للمحتل تحويل الألمان من عدو إلى صديق، ولكن في إطار ايديولوجيتين مختلفتين أمريكية وسوفياتية. ومع ذلك، فإن هذا التحول

الجذري والمفاجئ لم يكن آليا، ولا يمكن تفسيره على أنه تحول طبيعي، فقد كانت هناك أشكال مختلفة من المقاومة الألمانية بعد أن عمت البلاد فوضى عارمة عند نهاية الحرب.

وأدت، بعد الحرب، أزمة عامة للسيادة على كل المستويات -(ترابية وسياسية واقتصادية ومحلية)- إلى مجموعة من الشروط التي يصعب تصورها : أربعة أنواع من الجيوش المحتلة لكل محتل سياسته الخاصة، وعاصمة منشطرة ومئات الآلاف من سجناء الحرب، وسوق جنسية تعج بنساء ألمانيات معظم عددهن من سبايا الحرب ثم أربعون سنة من الانقسام السياسي.

وقد عملت قوات التحالف بشقيها السوفياتي والقوات الغربية على توطيد الاستقرار بألمانيا وبكل أجزاء القارة الأوربية التي كانت في أقل من ثلاثين سنة مسرحا لحربين عالميتين. وعند اختلاف الحلفاء في كيفية توطيد هذا الاستقرار عمدوا إلى تقسيم البلاد إلى قسمين وتنظيمها وفقا لمبادئ سياسية واقتصادية متعارضة : رأسمالية وليبيرالية ديمقراطية من جهة، واشتراكية قائمة على نظام الحزب الواحد من جهة ثانية. ومهما كانت الاختلافات في طبيعة الاستراتيجية، فقد كان الاتفاق على ضرورة خلق نظام سياسي وقانوني ثابت وإقامة كل حلف لأنسقة من التبادل الثقافي داخل الجزء الذي يحتله من ألمانيا المقسمة، وذلك بهدف تدريب والتأثير في رواد الجيل القادم وتوجيه المجتمع الألماني. وكانت هذه الأنواع من برامج التبادل جزءا أساسيا في استقرار ألمانيا، تنافس من خلالها مختلف الحلفاء المحتلين في الاخلاص للألمان. فمثلا، قد عرف الروس خاصة -بين سنة 1945 و1949 - قبل تأسيس الألمانيتين برفع حالة حظر التجول في المناطق الخاضعة لهم، والسماح للناس بالذهاب إلى الملاهي وأماكن التسلية من أجل تشجيع الإنجازات الموسيقية وفتح أبواب المسارح ودور السينما. وكان احتلال التحالف ناجحا على نطاق واسع لأنه كان يخطط على المدى البعيد، ولم يكن لوجوده طابع انتقامي (وإن كان هذا لا ينفي غياب إمكان العقاب) بل ويهدف إلى توسيع دائرة التبادل التي تدعم الخيال وتنمي السياسة المحلية الجديدة والسلطات العليا.

وباختصار، فقد تساءل المؤرخ جون داور John Dawer قبل غزو العراق عما إذا كان احتلال اليابان يشكل نموذجا يحتدى به في العراق، فكتب مجيبا «لا»

بكل اختصار، مستنتجا أن معظم العوامل التي أدت إلى النجاح في اليابان غائبة اليوم في العراق (داور «2002» Dawer). وتتضمن هذه العوامل : أن الاحتلال كانت له شرعية قانونية وأخلاقية في أعين معظم اليابانيين وكذا عند الرأي الدولي، ولم تعرف اليابان انقسامات داخلية، كما أن التعصب الياباني لم يؤد إلى إحياء الحرب. وأن تسيير الاحتلال كان في إطار سلطة كارزمية موحدة هي سلطة الجنيرال ماك أرتيور Mac Arthur ولم يكن الاحتلال فجائيا وإنما كان نتيجة تخطيط مختلف الإدارات الأمريكية في واشنطن. بالإضافة إلى، ذلك فإن الاحتلال وعد بالقيام بإصلاحات ليبيرالية جديدة في اليابان (مثل إصلاح الأراضي وتنظيم العمل وتطوير الحقوق المدنية والتعليم والإصلاح القضائي) وغيرها من الإصلاحات التي تعارض إنجازها -اليوم- الإدارة الأمريكية. ومما ساعد على إجراء هذه الإصلاحات في اليابان بعد الحرب فقر الموارد، ولم يكن هنا له اهتمام أجنبي بالاستثمار، وأخيرا فقد ساعدت بنيات النظام القديم على إحداث إصلاحات بسبب وجود تقاليد ديمقراطية قديمة قبل الحرب.

وتنسحب معظم العوامل التي استخلصها داور Dawer، من حالة اليابان على ألمانيا كذلك في مرحلة ما بعد الحرب، وذلك مثل نزع التسلح والاصلاح الاداري والمحاكم القضائية، وتسريع وتيرة إنجاز ما يساهم في اختلاف الأجيال، وتعزيز التغييرات التي تمس السلطة العائلية والبطريركية، ووجود رغبة مستمرة في تقويم العجز في الشرعية بسبب الاهتمام المتزايد بالهولكست وانقسام البنية الوطنية بين الشرق والغرب. وقد أدت، كذلك، أزمة السيادة الألمانية سنة 1945 إلى البحث عن مفتاح لتغيير سبل ممارسة الحداد، وبصفة خاصة عند التخليد للرواد ودور الدولة في التذكير بالموتى، وتحريم النقاش العام حول تضحيات هتلر ومصادر قوته. ومنع الحداد عن هتلر أو عن أشكال السلطة المرتبطة بالرايخ الثالث. وقد أدى تحالف الجمعيات التقليدية إلى ممارسة جديدة ترتبط بإحياء الذكرى في الألمانيتين معا الشرقية والغربية.

وتمت خوصصة مراسيم التأبين ومنع المراسيم العامة المرافقة للموتى. وتعود هذه الخوصصة، في الوقت نفسه، إلى عدم قدرة الشخصيات الألمانية المعروفة -وخاصة المرتبطة بالسلطة السياسية والدولة- في إقامة شعائر الحداد، وكذا إلى النظام الدولي الجديد الذي ربط مسؤولية الحرب والهولكست بالشعب الألماني.

وكان الأثر الجوهري لهذه الأحداث المتتالية أن تكونت لدى المجتمع الألماني منذ 1945 كراهية شديدة نحو ثقافة الموت وذلك بانعدام إقامة مراسيم الحداد أو ممارستها بشكل محدود فيما يخص تأبين الرواد الوطنيين.

ومع أن الاختلافات كبيرة مع الاحتلال في العراق، فإن نجاح الاحتلال في ألمانيا واليابان لم يتجاوز حدود الامكانات التحولية التي يسمح بها الاحتلال. ومن المحتمل أن يكون العداء الذي ينطوي عليه المجتمع العراقي نحو السيطرة الأجنبية وكذا مقاومته التاريخية في هذا الباب من الأسباب التي تفسر فشل المحاولة الأمريكية في فرض الديمقراطية عسكريا. وهناك أيضا شروط ثقافية ساهمت في تقويض التبادل بين العراق والولايات المتحدة مانعة الجانبين معا من الاستفادة، وسأشير إلى العديد من هذه الشروط.

أريد التركيز هنا على أربعة شروط : الاستقرار والأمن، وعلاقة الديمقراطية بالقانون والشرعية، وحرب الولايات المتحدة على الارهاب، وعودة ظهور الوحش المسيحي وقضايا السلطة السياسية والتبشير.

أولا، بالنظر إلى أن هدف التدخل الأمريكي في العراق كان يهدف أساسا إلى زعزعة الاستقرار، فلم يكن مايكفي من الأمن لمواجهة الامتداد العاطفي للنظام المستبد.

وقد وصلت حدة الدمار اليوم في العراق، الذي لا زال مستمرا منذ ما يزيد عن سنة ونصف، درجة الدمار الذي ألحقه الحلفاء بالمدن الألمانية قبل انهزام النازية في الحرب العالمية الثانية. وقد أخذ ذلك من الألمان مدة زمنية وصلت أربعين سنة لمعافاة الذاكرة من هذا الدمار، ومن الرعب الذي كان جارفا بحيث يصعب تحمله كتجربة زمن وقوعه، لأنه كان جحيما يمتص الحياة من كل جسم فوق الأرض، وتحول أسفلت الطرقات إلى قار سائل. ولا يمكن إدراك تجربة الدمار عند الألمان أنذاك والعراقيين حاليا، والوعي بما ضاع تحت نظام هتلر ونظام صدام حسين، كما لا يمكن التفكير في هذه الأحداث إلا بعد مرورها. وإذا كانت سيرورة الوعي التي يُمكن أن نسميها حزنا أو حدادا قد بدأت مباشرة بعد نهاية الحرب في ألمانيا، فإن غياب شروط الأمن لم تسمح بهذا العمل العاطفي في العراق.

ويعود سبب ذلك إلى أن هدف إدارة بوش يهدف بالدرجة الأولى إلى زعزعة الاستقرار بالشرق الأوسط باستثناء إسرائيل، وذلك من خلال عزل

صدام حسين. وأطلق جورج وولكر بوش على ذلك «الثورة الديمقراطية من دمشق إلى طهران» وكانت المخططات المتعاقبة من خلال «السلطة المؤقتة» مخططات خاصة ومتناقضة موجهة في إطار سياسة انتخابية أمريكية. وتمثلت محاولة التبادل الوحيدة فيما قامت به المستشارة التنفيذية شارلوط بيرز Charlotte Beeers المقربة من الجمهوريين بحيث سعت إلى نشر قصص النجاح الأمريكية. فأين هي برامج استضافة الشباب العراقي لولوج المدارس العليا والجامعات، والتدريب في شركات أمريكية أو على الأقل لزيارة الولايات المتحدة ؟

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى تصنيف إدارة بوش للعراق بأنها مستنبت للإرهاب إلى تبرير الغزو الأمريكي. وساهم هذا في غياب أي انفتاح، وألغى فرص التبادل بين الشعبين. وعلى هذا الأساس، لم تكن عوامل الاختلاف الديني أو الثقافي هي التي تمنع هذا التبادل، ولكن غياب أي تحضير ممكن من شأنه أن يساهم في خلق فرص التلاقي. وكان الجنود الأمريكيين أول من وصل إلى العراق، كما أن الأشياء الأولى التي وصلت من العراق إلى الولايات المتحدة كانت، أساسا، عبارة عن تحف مسروقة. ولم تكن هناك أية مجهودات لبناء شبكات اجتماعية بين العراقيين والأمريكيين أو شبكات دينية بين المسلمين والمسيحيين واليهود، أو خلق برامج للتبادل الثقافي عبر الصحف ومَحطات الإذاعة والتلفزيون، أو الاشتراك في إنجاز أفلام وأعمال مسرحية وأدبية، أو توسيع دائرة البرامج التي تمكن من إرسال خبراء أمريكيين في الفنون والعلوم لاقتسام خبرتهم والتعلم من الآخرين. وقد تعهدت الولايات المتحدة بإنجاز هذه الأشياء -بعد نهاية الحرب العالمية الثانية- ليس فقط في ألمانيا ولكن في كل أرجاء أوربا التي أصابها الخراب. وبدا أن أول مخطط يعكس لهذا التبادل المستقبلي في البحث أساسا عن مصادر النفط كمادة خام عوض القيام بأي تبادل ثقافي.

وليس من الغريب أن يتزايد إحساس العراقيين بأن أمر الاحتلال وهدية الديمقراطية لا يعدو أن يكون مجرد سرقة، ويشكل جزءا من «اقتصاد النهب». يعكس الأمريكيون هذه الصورة بحيث يجعلون العراق المحتل هو الذي يوجد في موقع نهب الأموال والثروات الأمريكية، وأن النفط لم يبدأ بعد بالتدفق في الاتجاه المعاكس. وباختصار، فعوض التبادل الثقافي يوجد هناك فقط تبادل للعنف مع تدفق الأسلحة نحو المنطقة يستعملها الطرفان ضد بعضهما البعض.

وبتجاهل الأدوات القانونية والدبلوماسية التي استعملها الإدارة السابقة، فإن بوش يعول على الجانب العسكري كمؤسسة وحيدة لتقوية الولايات المتحدة من جهة، وإضعاف ما يسمى بالأعداء من جهة ثانية.

وكانت العجرفة والوحشية وراء عدم الاستقرار الجيوسياسي للمنطقة برمتها، وسببا في صفعة عنيفة لأبشع حماقة استعمارية. وقد بدأت المكائد ترتد بعد أن أصبحت كل التدخلات الأمريكية تخلق عداء في معظم أجزاء العالم بما في ذلك الجيران مثل كندا ومكسيكو، وكذا أقرب الحلفاء في أوربا.

ثانيا، لقد كان تصور الاحتلال مركزا حول الديمقراطية مع الإهمال الكلي للقانون والشرعية، وينبغي أن يكون العكس. وقد عملت إدارة بوش سنة قبل غزو العراق، في عام 2002، على نشر وثيقة تتعلق باستراتيجية الأمن القومي الأمريكي تنص على «الحرية والديمقراطية والمبادرة الحرة. ولكن لا معنى للحرية والديمقراطية دون وجود نسق من القوانين والحقوق الأساسية التي تقيد السياسة وتقيد البرلمانات وتقيد الأغلبية. ويجب أن يكون الهدف الأول للاحتلال التأكيد على جوانب من بعض هذه الحدود الموضوعة على نظام الحكم بما في ذلك الحدود على صلاحيات المحتل. وعندما لا تكون الشرعية الهدف الأساس، فإن العنف والحرب الأهلية وسقوط الدولة تكون نتيجة حتمية لذلك، وهو ما تجسده كثير من الأمثلة المعاصرة.

وبدون هذه الحدود الشرعية، فإن الأغلبية الديمقراطية تسيء -ببساطة- استعمال سلطتها. ونذكر في هذا الصدد ما جرى في يوغسلافيا بعد وفاة تيتو Tito، والانقلاب الذي أطاح بسوهارتو Suharto في أندونيسيا. فإقحام المبادرة الحرة بدون إرساء أحكام القانون ستكون له عواقب كارتية خاصة إذا كانت الدولة غنية الثروات، ونمثل على ذلك بحالة نهب الاقتصاد الروسي بعد سقوط نسق شرعية الاتحاد السوفياتي أو استمرار حالة الحصار في كولمبيا.

ويكمن المشكل في أن هذه الحدود على نظام الحكم لا يحظى بالشعبية المطلوبة، في الوقت الذي تجد فيه الديمقراطية التمثيلية -في مقابل أحكام القانون- صدى قويا لدى مختلف شعوب العالم التي ترغب التفكير وبشكل طبيعي في قضايا منح السلطة والحكم الذاتي دون الاعتداد بالقانون والحدود. ولم يحصل هناك اتفاق، كيفما كانت درجة تقاطع الثقافات، عن هذا الاجماع

الكلي التقريبي حول لغة الديمقراطية، وعما يمكن أن يشكل نسقا كافيا يتعلق «بالتمثيل»، فكيف الحديث عن مبادئ «الإرادة الشعبية» أو «حكم الأغلبية». وستكون التسوية الديمقراطية دائما ممكنة تاريخيا، وتختلف بشكل كبير حسب المنطقة والمكان، وحسب الأشكال الثقافية المحلية للقوة والسلطة. ويجعل هذا التغير شكل الديمقراطية يختلف إدراكه دائما في مكان معين مقابل مكان آخر.

لقد عمل الانتروبولوجيون على توثيق طبقة واسعة لدلالات الأشكال الديمقراطية، وذلك بعد نهاية الاستعمار أو سقوط الأمبراطوريات. وما يظهر واضحا بجلاء أن اختزال السلطة السياسية في مقولة الشعب -بمعنى حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب وبواسطة الشعب- يمحور التنظيم الاجتماعي حول مصدر متقلب ومجرد وغير ثابت بدرجة عالية. فالانتخابات التي تهدف إلى استقرار هذا المصدر تؤدي حتما، في الوقت نفسه، إلى خطر عدم الاستقرار على رأس كل سنتين أو أربع أو ست سنوات بالنظر إلى أن «الشعب» يوم إجراء الانتخابات يساهم في طقوس تفككه قبل أن يعاد تشكيله من جديد. ويتم تفكيك الشعب إلى أفراد أثناء عملية التصويت ثم يعاد توحيده، وتحتفظ هذه السيرورة باحتمال إعادة توزيع القوة لتغيير الحكم. وتؤدي الانتخابات -أثناء فترات التحول- إلى تضخيم المجموعة، وتساهم في تقلباتها وانقساماتها؛ وتصبح هذه الانتخابات أحداثا عنيفة تتطلب تضحية. فلا نعرف ما هو نوع الشكل السياسي الذي يلائم الشعب العراقي، فكيف معرفة نوع الديمقراطية.

ولا ينبغي أن يؤخذ تحفظي على أنه حجة ضد الديمقراطية في حد ذاتها، ولكن أود الإشارة فقط إلى العديد من الشروط الثقافية القبلية لتوظيف الديمقراطية. وأتساءل عن «افتراض النقل على الصعيد العالمي للتحول الديمقراطي». وأتساءل ما إذا كان هذا ممكنا، كما أشك فيما إذا كان هذا مرغوبا فيه دون اللجوء بالدرجة الأولى إلى بناء أحكام القانون.

ثالثا، إن حرب الولايات المتحدة على الإرهاب التي كانت سبب وجود إدارة بوش قد جعلت من المستحيل افتراض أن يسمح احتلال العراق بإقامة تبادل إيجابي بين البلدين. ويتجدر تصور الحرب على الإرهاب المتمركزة في الشرق الأوسط في الأوساط السياسية التي تهيمن على الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية،وهو يسبق بالفعل هجمات 9/11 التي أصبحت تشكل أحداثا

تعكس حقيقة هذا التصور وتعبر عنه. ويكتب ثالث ثلاثة أقوياء نظام الحكم دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld، كاتب الدولة في الدفاع، وذلك سنة 2001 قبل هجوم 9/11 بأن تحدينا يكمن في الدفاع عن أمتنا ضد ما هو غير معروف، ومشكوك فيه، وغير مرئي، وغير متوقع (رامسفيلد (2001 : 23) Rumsfeld). كيف يمكن أن نسند معنى لهذا النوع من التصور ؟ دفاع عن ما هو «غير معروف» و«مشكوك فيه» و«غير مرئي» و«غير متوقع»، دفاع ضد كل أوهامنا وكل ما يمس أمننا. ألا يعكس هذا التصور لأي شيء سوى محاولة لتحقيق الأمن ضد الشر المطلق وضد الشر الذي لا يعرف حدودا ترابية، ويأخذ أشكالا متعددة، ولا يمكن إدراكه أو التحقق منه أو رؤيته أو توقعه على الإطلاق؟ الله وحده هو الذي يمنح هذا النوع من الأمن، وهذا ما تفترضه إدارة بوش على وجه التدقيق، فهم يفترضون أنهم يطاردون الشر كصليبيين بأمر من الله. وهذا ما يجعل أعضاء هذه الإدارة لا يتكلمون عن الولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضا عن الحضارة ككل وبالتالي الدفاع عن العالم. وأكثر من ذلك، فإن الحرب على الإرهاب ليست حربا تقليدية التي يمكن أن تنتهي بانتصار واضح، ولكنها حرب يفترض أنها أبدية، وتستمر إلى ما لا نهاية.

ويصعب في هذا السياق وضع قائمة لهذه المجموعات التي تتحالف مع هذا الشيطان. وعندما نتحدث عن شعوب أخرى، فإن الولايات المتحدة تضع نفسها موضع المدافع عن الكفر، وتمكن هذه الايديولوجية من وضعنا في خانة المعتقدين والتابعين. وأعتقد أنه من الخطأ اختزال دوافع الاحتلال في قضايا تقليدية تتعلق بالأمن أو الرغبة في الحصول على النفط الذي كان من الممكن الحصول عليه بسهولة وبأرخص الأثمان قبل غزو العراق. وتعتبر المعتقدات المسيحية من هذا النوع هامة من أجل الوصول المؤقت بالنظر إلى أنها تبرر تقزيما للشعب العراقي، على المدى البعيد، خاصة وأنه لا يمكن أن يرى بوضوح الشيطان، وأن الولايات المتحدة ببصيرتها يجب أن تنقذ الشعب العراقي من هذا الشر.

يقودنا هذا إلى النقطة الرابعة والأخيرة : إذا لم يساهم الاحتلال في خلق تبادل، فإنه سيؤدي لا محالة إلى خلق أعداء بدل البحث عن أصدقاء. وتشير الأمثلة على فشل هذا النوع من الاحتلال في كل مكان، ونذكر من ذلك الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، أو الاحتلال الأمريكي في جنوب الفيتنام. تاريخيا

تتميز الفترة الزمنية لكل محتل بغموض. فمتى يغادر المحتل ؟ مثلا، يمكن أن ينجح الشخص في عملية انقلابية ضد الحكومة في يوم واحد، ولكنه لربح صديق واحد يحتاج إلى تغيير العديد من الزعماء، فكيف إذن بتحقيق الديمقراطية. وقد يحتاج إلى تغيير ثقافي وكذا تغيير الهرميات المحلية التي تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي. ونادرا ما تتحقق هذه التغييرات في مرحلة زمنية تعكس لجيل واحد فقط. ويمتد التغيير من هذا الصنف عبر جيلين، من أربعين إلى خمسين سنة، قصد تغيير السلطة وإقرار تحويل القوة إلى الأبناء والبنات الذين لهم حق تصور مستقبل مختلف عن مستقبل الآباء والأجداد. وتعتبر المدة الزمنية للاحتلال الأمريكي في ألمانيا وكذا قوته أمر استثنائي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بحيث لا يمكن تكرار هذه التجربة في المستقبل القريب خاصة وأن الأمريكيين يتسمون بقصر النظر في قضايا السياسة الخارجية. وعادة ما ينشغل الرؤساء بالبدايات دون الحدر من العدو والانشغال بقضايا التنمية على المدى البعيد.

لقد ارتبط الاستثمار المتواصل في إعادة بناء ألمانيا طوال نصف قرن من الحرب الباردة. وعند غياب هذا السياق الاستعماري، وغياب كل الأسباب الاستعمارية للتدخل التي تكمن في «مسؤولية الرجل الأبيض» و«خلق السياق الحضاري» و«تفويض إمكان التطور الاقتصادي». فلماذا يفترض في علاقة غير مفيدة أن تستمر بعد تغيير الحكومة ؟ فشعوب الغرب والولايات المتحدة غير مهيأة على الإطلاق لمقاومة الاستبداد في كل مكان أو تدعيم حقوق الانسان. كما أنه ليس هناك أي إجماع في أية ديمقراطية على نوع من الإلتزام خارج العشيرة أو الأمة في اتجاه الآخرين. ويرتبط نجاح أي احتلال بالفهم الواسع لجوهر التبادل.

وفي الختام، آمل أن أكون قد قدمت رؤية انتروبولوجية شاملة حول توقعات الاحتلال في العراق ومعقولية التصورات البديلة. ولا يكمن الحجم الانتروبولوجية لهذه المعالجة في اكتشاف الاختلاف وإثباته بالشكل الذي تسلكه الانتروبولوجية التقليدية، ولكن في التفاعل مع الاختلاف والبحث عن الشروط الأخلاقية للإلتزام.

هل الولايات المتحدة هي الآخر لأوربا

لقد ازدادت المسافة بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية اتساعاً فيما يخص المعرفة بالذات. وتؤشر جميع الاحتمالات على أن الهوة ستزداد اتساعا وعمقا في المستقبل القريب. فبالمعنى الأول، تتجسد هذه المسافة من خلال الاختلاف الثقافي بين ما أسميناه العالم القديم والعالم الجديد. وقد تقوَّى هذا الاختلاف في النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة من خلال الحرب الباردة التي وضعت المجتمعين الأوربي والأمريكي على طريقين مختلفين تمام الاختلاف بما في ذلك السماح بتسلح الولايات المتحدة ونزعه من أوربا، وهو ما أخذ وتيرة متسارعة عند نهاية الحرب الباردة. وتمثل الحدث البارز في هذا الاتجاه بمشروع ريغَانْ Reagan في الثمانينات. وخضعت بذلك الولايات المتحدة (ولازالت) لثورة حولت مسار المهمة الأمريكية بالابتعاد عن البرنامج الجديد الذي أسهم في تحقيق المساواة -وإن بدرجات متفاوتة- والاجماع الدولي. وسار هذا التحول في اتجاه خلق سياسة عامة تكرس العداء الاجتماعي الداروييني والصراع الطبقي، وهو طريق لم تسلكه أوربا قط التي حافظت -في هذه الفترة- على البنيات الأساس وعملت على تحفيز شعوبها الغنية بتوسيع دائرة تطبيق مبادئها من الإطار الوطني إلى رؤية قارية تحقق الديمقراطيات الكونية لبناء اتحاد اقتصادي وقانوني.

وبالمعنى الثاني، فقد سعت إدارة بوش الحالية إلى تحويل هذه المسافة بين أوربا والولايات المتحدة إلى تصدعات سياسية واجتماعية تخلق عداء قد يكون دائما. ونعزو اتساع هذه المسافة إلى عمليتين: تزايد اتساع وعمق الأوربة، وتزايد إقليمية الأمركة. ويعد هذا التصدع السياسي، في الوقت نفسه، شعبياً وحكومياً

وهو يتضمن اختلافا استراتيجيا يتعلق بالرأسمالية (المقننة في مقابل تلك التي تطبق مبدأ «دعه يعمل»)، والعقاب (المتمثل في السجن المحدد مقابل المؤبد)، والقوة العسكرية (المحدودة استراتيجيا مقابل تلك المهيمنة كلية)، والرعاية الصحية (التي هي وقائية ومتاحة للجميع مقابل تلك التي تعتمد العلاج ولكنها محدودة)، وشرعية (تسمح بالاندماج الدولي مقابل تلك التي تقتصر على السيادة الوطنية). ولكن المسافة الجديدة والأكثر تقلبا تتعلق بتغير ميزان القوى العالمية من أوربا في اتجاه الشرق الأوسط الذي عاد بقوة إلى الواجهة بعد الحرب على العراق. ولا تشكل هذه الحرب بوابة للصراع، ولكنها تعكس مناسبة للتعبير عن عدم تطابق الرؤى بشكل جوهري حول الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبعبارة أخرى، فإن العلاقة لا تأخذ حجما في إطار مثلث أوربي أمريكي إلى جانب الحرب الباردة والشيوعية، ولكنها تتمظهر في صورة جديدة لأنماط القوى بحيث تعكس لمثلث جديد تتشكل زواياه من الأوربة والأمركة والشرق الأوسط.

كيف يرتبط تزايد عمق واتساع الأوربة وكذا تزايد إقليمية الأمركة بمحور «الشرق الأوسط» ؟ سنعمل على تطوير هذا الاستدلال في ثلاث مراحل : أولا، انتقال ميزان القوى العالمي من أوربا إلى الشرق الأوسط؛ وثانيا، تسارع وتيرة الأوربة بعد سنة 1989. وثالثا، إقليمية الأمركة الناتجة عن جمود الاصلاحات على عهد رِيغَانْ ورد الفعل الناجم عن العولمة.

1.5. انتقال ميزان القوى العالمي إلى الشرق الأوسط

لقد كان مركز قوى العالم، بعد مؤتمر يَالْطَا ونهاية الحرب العالمية الثانية، متموقعاً بوضوح داخل أوربا. وذلك على الرغم من استنزاف السلطة المعنوية الأوربية، وإنهاء السيطرة الاستعمارية لمعظم الدول الأوربية على باقي مناطق العالم. وقد أسهم حلف النَّاتُو إلى جانب دول التحالف المحتلة لألمانيا في الحضور الأمريكي داخل أوربا. وعلى الرغم من البعد الجغرافي للولايات المتحدة، باعتبارها طرفا خارجيا، فقد أصبحت جزءا من التنمية الداخلية. ويتجسد هذا القرب الداخلي -خاصة- في الاندماج الثقافي (سينما، تغذية، موسيقى) وكذا في الاختيارات العسكرية. واليوم، أصبح الشرق الأوسط مركز

قوى العالم. وتشكل كل من الولايات المتحدة وأوربا عاملا خارجيا لهذه الدراما التي يعكسها الشرق الأوسط. وللجانبين معا مصالح استراتيجية في المنطقة، بما في ذلك مصادر النفط، ولكن لا طرف منهما يهتم بالتنميةالداخلية للشرق الأوسط، تماما كما كان أمر الولايات المتحدة في أوربا خلال الحرب الباردة أو الوصاية الأوربية خلال الفترة الاستعمارية في الشرق الأوسط. والعكس هو القائم في هذا السياق، فيبدو أن لأوربا والولايات المتحدة نفوذاً خافتاً في مسار التطورات في الشرق الأوسط، فمن ينصت إليهما هناك ؟ (قد يتغير هذا الوضع على الأقل في بنية إدارة بوش). وفي المقابل، فإن للشرق الأوسط دورا داخليا نشيطا في تطور أوربا والولايات المتحدة وفي التعريف بذاتهما وتحديد الرؤية المستقبلية.

إن هذا الدور الداخلي، وهذا الاختزال لجسم أجنبي الذي يتمثل في أناس وأشياء من الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي يُقصى فيه هذا الجسم ويتم تجاهل قراراته في الشرق الأوسط، فهو مصدر تناقض وارتباك وتصرف غير عقلاني بالنسبة للأمريكيين والأوربيين. ويتجاوز هذا الحضور الداخلي للشرق الأوسط داخل أوربا والولايات المتحدة قضية التبعية للنفط ليشمل، بشكل أكثر أهمية، الحضور الداخلي لعدد هام من العرب واليهود من دول الشرق الأوسط. وينشط هؤلاء -بالطبع- في نوع من الشتات السياسي الذي يذكر بشروط أمريكا قبل الحرب العالمية الأولى أكثر من أي شيء آخر في النصف الثاني من القرن العشرين. ويمنحهم الادماج -الذي قد يسمح لهم بأن يصبحوا أو لا يصبحوا أمريكيين أو أوربيين- كما ارتباطهم الوثيق وتأثيرهم على الشرق الأوسط المعاصر وضعا متميزا في العالمين الجديد والقديم.

2.5. الأوْرَبَـة

كيف ترتبط التطورات الداخلية في أوربا والولايات المتحدة، بمعنى الأوربة والأمركة على التوالي، بهذا التحول العالمي في مركز القوى ؟ لقد أدى أفول الحرب الباردة وانتهاء عهد التقسيم بين شرق أوربا وغربها إلى تدافع للبحث عن مواقع وتحالفات تأخذ أحجاما بموجب الضغط الذي تمارسه الأوربة. وقد أدرجت مصطلح «الأوربة» في مقال سنة 1997 كموضوع للبحث وبدأت تفسير

بعض مصطلحاته وشروطه. وقام الاستدلال على أنه ينبغي تجنب التأرجح بين التشاؤم والفرح، والاعتراف بدلا من ذلك بالاتحاد الأوربي «كوحدة سياسية قارية لنظام جديد». وفي المقابل، لا ينبغي أن تدمج الأوربة في إطار الاتحاد الأوربي وينبغي أن تفهم على أنها «روح ورؤية وسيرورة» (بُورْنْمَانْ وفَاوْلَرْ Borneman and Fowler (510 : 1997). وقد اقترحت خمسة مجالات خصبة -مثل اللغة والمال والسياحة والجنس والرياضة- من أجل دراسة اثنوغرافية للتساؤل عن اختلاف القوميات التي أصبحت أكثر «أَوْرَبَةً». وكلما اقتربنا من هذا الشكل الجديد -الأوربة- بدا أكثر تجزيئا وغير منسجم. وتأخذ، مع ذلك، تعريفا مخالفا لممارسات ثقافية لدول أخرى مثل الولايات المتحدة.

ولمعرفة كيف تتشابه الدول الأوربية مع بعضها البعض وتختلف عن دول أخرى مثل الأمريكيين، ينبغي أن ننظر في طريقة مأسسة أسلوب حياتهم. واستدل عالم الاجتماع الألماني مَارْتِنْ كُولِي «1985» Martin Kohli بأن أسلوب الحياة له «أبعاد بنيوية اجتماعية خاصة». وبالفعل، فقد بدأت، خلال الحرب الباردة، أوربة أسلوب الحياة على الصعيد الوطني في أوربا، وذلك بتأطير قانوني للاتحاد الأوربي وتسريع وتيرة إصدار المعايير. وتضبط هذه المعايير الممارسات الثقافية الخاصة وتجعل إمكان ترجمتها قابلا للتحقيق انطلاقا من الأكل والجنس إلى الزواج، ومن مفاهيم المساواة والانصاف إلى عقلنة أصناف السن ومعالجة الأقليات، ومن ولوج التعليم إلى الاهتمامات العامة. وتظهر إحدى المظاهر الشاذة لهذه المأسسة أنه على الرغم من صياغة هذه المعايير في أوربا الغربية، فإن أعضاء من الاتحاد السوفياتي البائد يسعون للاستجابة لهذه المعايير لاستباق طلب العضوية (وكانت بولونيا وهنغاريا من الدول الأولى التي تبنت هذه الاستراتيجية حسب علمي). ودخلت تلك الأبعاد الوطنية، التي كتب عنها كولي سنة 1985 حاليا في منافسة مع أبعاد أوربية تتضمن الأبعاد الأولى، وهي منافسة تؤطر دائما الانتخابات المحلية والوطنية، وتصبح منطقية بالنظر إلى قضايا الهجرة والهوية الوطنية وموارد الرفاهية في المستقبل.

ما علاقة هذه القضايا بالشرق الأوسط ؟ نعالج ذلك من خلال مسألة الهجرة. وقد ناضل الاتحاد الأوربي لمدة تصل إلى عقد من الزمن، لإقامة نظام أوربي للهجرة، وتنظيم الشرطة، وتحديد سياسات الحدود في ظل وجود

معارضة بعض الدول الأعضاء، وذلك إلى حدود هجوم 9/2 على مركز التجارة بنيويورك. ويبدو، أساسا، أنه كان من الممكن أن توجه هذه السياسات لتكريس الفصل بين شرق أوربا وغربها، ويبدو بوضوح أن نجاح هذه السياسات يرتبط بتعاون دول شرق أوربا، بهدف ضبط دخول المسلم ومساهمته في أوربا. ويعيش بين ثمانية واثنا عشر مليون مسلما داخل الاتحاد الأوربي، وإذا اتسعت أرجاء أوروبا لتشمل البلقان وجنوب أوربا، فإن هذا العدد سيتضاعف. وعند انضمام تركيا، فإن وجه أوربا سيتغير جذريا. ويعود حضور معظم المسلمين في أوربا إلى الظروف السياسية والاقتصادية لما بعد المرحلة الاستعمارية، وكان يشتغل معظم الوافدين -في السبعينات- في قطاعات صناعية متردية أو أخرى لا تتطلب أيد ماهرة. ويعيش معظمهم على هامش المجتمع الأوربي مع إدماج ثقافي واجتماعي وسياسي محدود، ويشكلون مصدر الاضطراب واللاشرعية.

وعلى الرغم من أن هؤلاء المسلمين يفدون من دول مختلفة، مع اختلافات جذرية في توجهاتهم السياسية والثقافية، فإنهم يعاملون كمجموعة متجانسة نسبيا داخل أوربا. ويجتمع هؤلاء، بشكل متزايد حول الإسلام ليس كدين ولكن كهوية ثقافية. وعلمنا بشكل متأخر كيف كان يتحد منفذو هجمات 9/2 في الشتات داخل أوربا، وكيف أن أوربا المُؤَوْرَبة هذه، كمكان يعكس من جهة، لتقدم الحريات وتحقيق الفرص المشتقة من أسلوب الحياة الممأسس بشكل دقيق؛ ويسمح لهؤلاء من جهة ثانية، بتوحيد معتقداتهم وتحالفاتهم بشكل جعلهم يخططون للهجوم على الولايات المتحدة. ويثير أسلوب الحياة الأوربي حسد كثير من دول العالم، وتشكل هذه النقطة مشكلة كذلك : فيرغب العديد من المهاجرين الجدد والأجانب في أوربا تحقيق أسلوب الحياة الذي لا يمكن إنجازه في بلادهم بل لا يتم تحقيقه إلا في أوربا ولو بشكل جزئي. ولم تلجأ أوربا إلى النموذج الأمريكي المتعدد الثقافات الذي يعرف اندماجا غير عادل مع وجود معايير ضعيفة وغير دقيقة، إلى جانب إمكانات التهميش المستمر وتأجيل الأهداف وممارسة سياسة الأقليات المفروضة ذاتيا. وتناضل أوربا من أجل تطوير رؤية بديلة وتطوير مجموعة من الممارسات والسياسات التي ترضي في الوقت نفسه شعوبها، وتحقق رغبات المقيمين الجدد. وما أود الإشارة إليه -هنا- أن الطبقة الواسعة من المسلمين والعرب تشكل حقيقة داخلية تساهم

في تنمية أوربا، وتعي الحكومات وكذا المجتمعات الأوربية هذا الوضع مبتكرة سياسات جديدة عدائية موجهة نحو المواقع الداخلية لهؤلاء وللروابط التي تجمع شتاتهم.

ولليهود تاريخ طويل وأكثر بروزا في أوربا. وهم أقل عددا وأقل تهميشا بسبب اندماجهم في البنيات الاجتماعية الأوربية، وهجرتهم اليوم إلى أوربا محدودة مقارنة بالمسلمين. ولا يهمنا عدد اليهود، لأن المسألة تتعلق بكيفية تموقعهم في الساحة وطريقة تمثيلهم ودلالتهم الرمزية. ويقرأ العداء التاريخي بين اليهود والمسيحيين، في غالب الأحيان، من خلال زاوية الهولكست، ويعني هذا اليوم، أن اليهود يشكلون مجموعة كانت الضحية الرمزية في تاريخ أوربا، ولذلك فهم يستحقون تعويضا تاريخيا. ويكونون، بالاضافة إلى ذلك، مجموعة منسجمة تمام الانسجام تشكل في معظمها طبقة متوسطة تعتبر -بصفة عامة- أقل معارضة على المستوى الثقافي مقارنة بالمسلمين. وعندما يتلفظ على مستوى عمومي بتصور ما على أساس أن اليهود أعداء للمسيحيين الأوربيين، فإن المخاطب/ المتكلم يُمنع من مواصلة حديثه ويُنعتُ بكل أنواع الذنوب تؤدي إلى إخراس لسانه ووصفه بالخزي والعار[43] (ولا يحدث هذا عندما يتعلق الأمر بالإسلام). ونذكر في هذا السياق شهادة على بعض القضايا المثيرة التي تروج لمعاداة السامية بطرق مختلفة من قبيل تلك التي صدرت عن جُونْ مَاري لُوبينْ Jean-Marie le pen في فرنسا وجُورْگ هَايْدَرْ Jörg Haider في النمسا ويُورْگن مُوليمَانْ Jurgen Mölleman في ألمانيا. وتختلف مواقف المسلمين واليهود بشكل كبير في أوربا، ويؤدي وجودهم إلى مشاكل بالنظر إلى أنهم يرتبطون بقضايا الاندماج والانفصال، وبطبيعة الروابط التي يعملون على تطويرها في اتجاه الشرق الأوسط.

وتؤدي هذه المواقف المختلفة، بالنظر إلى علاقتها بالشرق الأوسط، إلى خلق

43. لا يملك الأكاديميون حصانة في هذا الاتجاه. وقد أشار (تيمونتي كارتون آش Timonty (8 : 2003) Garton) مؤخرا إلى تصعيد الصراع الاسرائيلي والفلسطيني كمصدر يغذي العداء الأوربي ضد الأمركة، ولكنه على وعي بالمخاطر التي تحيط به عند كتابته عن هذا الصراع في مجلة أمريكية عندما يقول : «من الصعب لأوربي غير يهودي الكتابة عن هذه الأشياء دون أن يساهم في الخلل الذي يعمل على تحليله».

توترات بين اليهود والمسلمين داخل أوربا تظهر في السياسات المحلية[44]. ويتأثر السياسيون الغربيون، بشكل كبير، ليس فقط بمواقف اليهود المؤيدين لاسرائيل، ولكن أيضا بمواقف المسلمين المؤيدين لفلسطين، ويزود الصنف الثاني أوربا بأيد عاملة فتية تدعم البنيات العمرية الآخذة في التقدم سِنّاً. وإذا كان لا أحد يجادل في أوربية اليهود الأوربيين، فهم كذلك يدعمون هذا الانتماء، ولا يعتبرون أنفسهم جزءا من الشتات على الرغم من أن الحكومة الاسرائيلية تعتبرهم جميعا كعائدين محتملين. وأكثر من ذلك، فقد عمل الكنيست على تمرير قانون يطالب من خلاله بالتدخل عندما يتعرض اليهودي للضرر في أي مكان من العالم. وتأكيدا لهذا التوجه، فقد كان رد فعل الحكومة الإسرائيلية هستيريا عند اتهام أرييل شارون في بلجيكا سنة 1982 فيما يتعلق بمذبحة صبرا وشاتيلا؛ وذلك ليس فقط من خلال التوقف المفاجئ للعلاقات الديبلوماسية والتهديد بالعقوبات الاقتصادية، ولكن أيضا باقتراحها إقامة خط جوي لترحيل كل اليهود من بلجيكا. وتقحم السياسات الإسرائيلية من هذا النوع اليهودَ الأوربيين في سياسات الليكود المناهضة للوجود الفلسطيني، وتكرسهم كمعارضة محتملة لأوربا. وينحو الاعلام الأوربي والأمريكي، في الوقت نفسه، إلى إعطاء أهمية وازنة إلى أصوات اليهود -في أوربا- التي تتحدث بسلطة دينية؛ وبالتالي، فإن هذا الاعلام لا يحاور اليهود كمواطنين علمانيين، ولكن لأنهم يرتبطون بطريقة ما بالوصية القديمة وبسياسات الانتقام الإسرائيلية المعاصرة.

وفي المقابل، يدرك الرأي العام الأوربي بشكل متزايد بأن تهميشه للمسلمين المقيمين في أوروبا وسلسلة المعاناة التاريخية التي ألحقت بالعرب في الشرق الأوسط كانت بسبب الاستعمار الأوربي، بما في ذلك التدهور الحالي للأوضاع في فلسطين. وقد فشلت الحكومات الأوربية في الاعتراف بوضوح بهذه الأخطاء وأن تتصرف وفق هذا الإدراك. وبدلا من ذلك، فهم يلقون باللوم على المسلمين -تماما كما يفعل المعلقون الأمريكيون- باعتبارهم المسؤولين عن خلق الشروط التي تجعلهم ضحية (بمعنى، أن العودة إلى الماضي تشكل السبب في تهميشهم

44. إن محاولة فرنسا في أبريل 2003 على التصويت لصالح خمسة ملايين مسلم لتشكيل مجلس إسلامي على غرار المجالس الكاثوليكية واليهودية والبروتستانية، تعتبر أول محاولة حكومية واضحة.

السياسي، وهو ما يعوق كذلك تطورهم الاقتصادي، كما أن معاناة الفلسطينيين ناجمة عن محاولاتهم الانتحارية). ويتمثل رد فعل العديد من العرب والمسلمين المقيمين في أوروبا في شكل تطرف. وينشط بعضهم في تدنيس رموز اليهود بما في ذلك معابدهم ومقابرهم في أوربا، كما يدعم العديد منهم الحركات الإسلامية السياسية وكذا الأحزاب في بلدهم الأصلي وذلك من إفريقيا إلى الشرق الأقصى، مرورا بالشرق الأوسط.

وقد التزمت الحكومات الأوروبية تجاوبا مع هجمات 9/11 في نوع من العدوانية المقننة ضد شتات العرب والمسلمين الوافدين من الشرق الأوسط. ولا ينبغي أن نغفل هذا التحول على أنه مجرد خوف من الأجانب. ويمكن أن نتوقع بأن بعض الحكومات وخاصة فرنسا وألمانيا وبريطانيا وسويسرا والسويد وبلجيكا بأنها حكومات متناقضة إن لم تكن خائفة من تأثيرات روابط بعض الدول البعيدة مثل تركيا والجزائر ولبنان وسوريا والباكستان أو إحدى دول الخليج. ويلاحظ هذا التناقض في السياسات المتضاربة التي تشجع تارة الجنسية الأحادية وأخرى الجنسية الثنائية. كما يلاحظ هذا التناقض في الممارسات اليومية التي تجسد للخوف من الأجانب أو بالعكس من ذلك تؤكد على الإدماج الاجتماعي. ثم إنها تشجع، أحيانا، على تعدد الهويات الثقافية، أو تلجأ، أحيانا أخرى، إلى تلقين ثقافة راقية. وتكمن دوافع هذا التناقض من جهة، في ما أسماه بنِديكْتْ أندرْسَن Benedict Andersen منذ عقد من الزمن «بالقومية البعيدة»، وذلك بالحنين إلى الديار البعيدة التي لا يقيم بها الشخص والتي لا يعرفها جيدا ولا يحاسب بشأنها. وتكمن من جهة ثانية، في الإرهاب الذي تجاوز الحدود الوطنية واستفاد من الامكانات العلمية التي تقدمها العلوم الأوربية والأمريكية مثل وسائل الاتصال والأسواق المالية المفتوحة. وباختصار، فقد استفاد من التطور الرأسمالي العالمي الذي يمكنه من استعمال العنف لإثارة القلق والسعي إلى نشره.

وتوازي هذه التناقضات الحالية عن الإسلام في أوربا، من عدة أوجه، تلك المشكلة المحيرة للحكومة الأمريكية وكذا المجتمع في تقرير ما إذا كان ممكنا إدماج أو الاحتفاظ بالتمييز فيما يسميه البعض اليوم «السكان الأصليون». ويتمظهر هذا التناقض الأمريكي في التأرجح التاريخي المتوحش بين افتراضات

الإقصاء والاحتواء والاحتفاظ أو إدماج «الهنود الأمريكيين». وقد عملت على استغلال العلاقة بين هذه السياسات لدراسة التطورات الانتربولوجية في الولايات المتحدة، وذلك في مقال نشر منذ عشر سنوات من الزمن تحت عنوان «الانتربولوجية الأمريكية كسياسة خارجية». وهناك العديد من الأدلة الاثنوغرافية لمثل هذا التردد والتناقض في السياسة والممارسة في أوربا اليوم. وينبغي أن نوجه اهتمامنا إلى مجالات التحول في نموذج أسلوب الحياة، وذلك مثل تنظيم الزواج المدني. ويأخذ هذا التنظيم أهمية بالغة في الديانات مثل الإسلام واليهودية، ولكنه غير ذي جدوى بالنسبة للمسيحيين العلمانيين في أوروبا حيث يبدو الزواج غير منتظم ويترك أمره إلى القانون التعاقدي للفرد. وينبغي أن نوجه اهتمامنا كذلك إلى طقوس المواطنة والوضع المدني الذي ينزع الهويات أو يمنحها، كما ينبغي أن نوجه اهتمامنا إلى اللغة والتربية وسياسات الإقامة (فالتشجيع يتراوح بين الأحادية اللغوية والتعدد) أو نوجهها إلى الإدماج أو التمييز بين المدارس والتجاورات السكنية.

توجد الإستجابة الداخلية لأوربا فيما يتعلق بحضور الشرق الأوسط ضمن سياستها الخاصة وكيانها الاجتماعي في توتر صعب، وذلك عند تجاوب سياستها الخارجية مع القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط. وبالطبع، فليس هناك ما يجمع بين حلف الناتو أو الاتحاد الأوربي لتشكيل سياسة خارجية أوربية مشتركة، فهناك فقط سياسات وطنية تقودها اهتمامات وطنية. ومع ذلك، فهناك شيء ما على المستوى الاجتماعي، وهو ما يشبه الاجماع حول السياسة الخارجية الأوربية التي تتمظهر في الرفض الحاشد للرأي العام الأوربي للحرب الأمريكية ضد العراق. ويعتبر رفض هذه الحرب الأمريكية جوابا على هذا التغيير في مركز قوى العالم نحو الشرق الأوسط، ووعي بأن الجواب الأكثر إقناعا على الإرهاب لا يكمن في الحرب ضد العدو في الخارج، ولكن الجواب يكمن في إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ولا يُختزل أيضا الرأي العام في أوربا على أنه مجرد إحالة هامشية أو حلم طوباوي كما لا يختزل في شكل تجمعات عمومية وطنية تحمل مشاريعها الخاصة. ويوجد بالفعل رأي عام أوربي ويتحد بالنظر إلى مشروع العولمة السياسية -وهو ما يسميه البعض الاتجاه العالمي- الذي تشكل في الوقت نفسه بإدراك

الاخفاقات الامبريالية والاستعمارية في القرن التاسع عشر، وكذا الاخفاقات الوطنية الفاشية والاستبدادية، وتشكل أيضا من خلال تجربة الحربين العالميتين مما أدى إلى الوعي بحدود الحلول العسكرية لمعالجة المشاكل السياسية. وقد يدعي الانسان بأن الأوربيين جبناء ويخشون الموت من أجل قضاياهم -وقد يكون هذا صحيحا- ولكنهم أصبحوا أكثر حساسية في التسخير السياسي لثقافة الموت التي كانت سمة للسياسات الوطنية أدت إلى حربين عالميتين. ولتصبح، اليوم، أوربيا عليك أن تصبح عالميا دون تجاهل مزايا مراقبة الديمقراطية المحلية، وأن تكون رافضا لمجتمع يضحي من أجل الهيمنة الاقتصادية أو العسكرية.

ما أريد توضيحه هنا أن أوربا تعهدت بشكل سياسي قانوني تبلور في إطار مشروع لكل الأوربيين، وذلك جوابا على انهيار الأنظمة الاشتراكية لدول أوربا الشرقية. ويبدو أن هذا الشكل مخالف لأشكال الحَكَامَة في الشرق الأوسط، كما أنه مهدد أيضا باختزال أوربا لقضايا الشرق الأوسط والصراعات المصاحبة لها. وبالنظر إلى كل هذه التناقضات عن الإسلام والشرق الأوسط، لماذا أصبحت أمريكا، في المقابل، هي الآخر لأوربا ؟

3.5. الأمْرَكَـة

سيكون استدلالي عن الولايات المتحدة أقصر، بل ومجرد اقتراح لخط تحليلي. وقد أصبحت إقليمية الولايات المتحدة بشكل متزايد المفهوم المضاد، وبالتالي الآخر لمعرفة الذات الأوربية. ونقصد باقليمية الولايات المتحدة، إعادة تعزيز الخصوصيات الأمريكية أو «الاستثنائية الأمريكية»، وهذا بمثابة عودة لتدعيم الحماس الوطني، وتكريس لرؤية محلية عدوانية لا لرؤية ساذجة. هذا هو صوت أمريكا كمشروع أخلاقي عالمي، بحيث يلجأ دائما إلى استحضار الضمير «نحن» كما في «نحن العالم»، وهو الصوت الذي أصبح يسيطر على صورة أمريكا في الخارج.

حاول المؤرخ (سيمُونْ سْكَامَا (Siman scham (2003 من جامعة كُولمْبيَا في مقال ممتع وغني تحت عنوان «الأمريكي غير المحبوب» أن يربط المسافة بين الأوربيين والأمريكيين إلى «الأنانية الوطنية» و«الانعزالية المفرطة» : «فتماما كما أن خداع الولاء للمسيح يعتبر ذميما، فإن التأكيد على صحة الرأي لا يمكن من

فرض سياسة دون استحضار الرعاية الإلاهية. وجمهورية الترانيم هذه كانت عبارة عن فضاء يسوده هرج ومرج وصيحات للتهليل، ولكن الكنيسة الحقيقية الوحيدة كانت كنيسة الدولار المقدس» (34-39). ويستدل سْكَامَا بأن هذه المزايا لا تطرح مشكلا لأوربا عندما تحد الولايات المتحدة مجال ممارسة قوتها في القارة التي تنتمي إليها، ولكنها تصبح مصدر تهديد عندما يتعلق الأمر بالسياسة الامبريالية الأمريكية الحالية وأهدافها العالمية.

لقد تصرف سْكَامَا بالطريقة التي يتصرف بها معظم الانتروبولوجيين، وقام بما يقوم به العديد من المؤرخين عندما يعالجون الثقافة : فقد جعلها ثابتة ولا تاريخية. وقد يفسد هذا التصور الحقيقة السياسية لمقترح سْكَامَا، لأنه يجعل الثقافة الأمريكية تتغير فقط بفضل تأثيرات خارجية. وقد يصبح هذا الطرح أكثر فاعلية من الناحية السياسية إذا ما أرخ المرء للثقافة ولأمْرَكَة هذه السيرورة، وعمل على تحديد العوامل في إعادة إنتاج الأنانية الوطنية الأمريكية وتعود الإقليمية والاستثنائية في شكلها المؤسساتي الحالي إلى عهد ريغَانْ حيث تم -باسم الله وباسم الشعب- استعمال أسلوب استعراض العضلات لتعزيز صور القوة الأمريكية والتفوق الوطني، وهو أسلوب يُسَخّر عادة ضد الأوربيين الجبناء والمسالمين والحاملين لثقافة مفرطة، والمغالون في تأييد الاتجاه العالمي. وهي رؤية جمهورية أمريكية خاصة في فهم العالم، عمل على تبنيها عددٌ هام من وسائل الاعلام الجمهورية، فتثير الدعاية، وتستعمل الآن بشكل متطرف من قبل أولئك الذين يراقبون إدارة بوش.

لقد عملت الأمْرَكَةُ على تحديد شروط العولمة بشكل واسع -منذ نهاية الحرب العالمية الثانية- وذلك بالنسبة للأوربيين وباقي معظم دول العالم. وقد خرجت أوربا اليوم عن هذا النهج الأمريكي. ويستعمل الآن المصطلح القديم «تصيير الشعوب غربية Westermsation في غالب الأحيان بمعنى سلبي، فهو لا يخصص على الإطلاق المهمة الأورو أمريكية. وإذا تساءلنا، تبعا لتَالْكُوتْ بارْسُنْزْ Talcott Parsons، عما إذا كان هذا الاختلاف ناتجا عن عوامل اقتصادية وسياسية أو ثقافية، فيجب أن نستنتج إلى أنه ناتج عن هذه العوامل الثلاثة. وإذا تساءلنا بالإضافة إلى ذلك، ما إذا كان هناك نسق يصلح لادماج الأوربيين والأمريكيين في بوثقة واحدة ثم البحث عما يميز بعضهما البعض، فأنا استدل

هنا -وهذه هي فرضيتي الأساس- بأن ثورة التكامل الأوربية (وقد استعمل هذا المصطلح كليفورْد كيرتز Clifford Geertz في نقده المبكر لنظرية التحديث) يتحكم فيها مشروع العولمة السياسية في الوقت الذي نتجت فيه الثورة الأمريكية عن عولمة اقتصادية.

ويوجد، حاليا، هذان المشروعان -العولمة السياسية والاقتصادية- في تصادم، ويلتقيان في مركز الصراع في الشرق الأوسط. ويتجسد الاختلاف والتصادم، مثلا، عند مشاهدة تغطية الأخبار المسائية حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أية محطة أوربية ومقارنتها بنشرة الأخبار الأمريكية لإدراك الاختلاف الجذري في التعليق. ولمعرفة لماذا يجد الصنفان الاختلاف في أساليب التعليق مثيرا[45]، فعلى الانسان أن يقيم مقارنة بين أسلوب الحياة للطبقة المتوسطة الأوربية الذي يعرف انتشارا واسعا، وبين أساليب الحياة الطبقية الأكثر تفاوتا في الولايات المتحدة. وطبقا لذلك، فإن الحكومتين الأوربية والأمريكية يواجهان الرأي العام ببرامج انتخابية محلية مختلفة : سياسات إنتاج الأمن في أوربا وسياسات إنتاج القلق في الولايات المتحدة.

ينسجم اليهود، بخلاف المسلمين، تمام الانسجام داخل النسيج الاقتصادي والثقافي الأمريكي (دون الحديث عن عدد اليهود الذين يحملون جوازات سفر أمريكية). ويظهر أثر هذا الانسجام في أنه لا سياسي أمريكي يحاول معارضة السياسة الخارجية لأرييل شارون (وهي سياسة معادية بشكل عدواني للعرب) حتى وإن كانت محاولاته لا تتوافق والمصالح الوطنية الأمريكية. ولا يتوقف هذا الدعم الأمريكي لسياسات شارون المعادية للعرب والمسلمين على عدد اليهود الموجودين في الولايات المتحدة كما لا يتوقف على معارضة الاسرائليين أو دعمهم لموقف الليكود. فالرئيس بوش كذلك الذي يؤكد بشكل ثابت عدم خوفه في مواجهة الارهاب، فهو يظهر خائفا في توجيه انتقاد إلى شارون. وتعكس هذه

45. يعتبر ويليام سفير William Safire معد للخطابات السياسية للرئيس نيكسون ومن محرري جريدة نيويورك تايمز، وهو على أية حال من المراسلين النموذجيين. وهو من رواد «الاستقامة باشارة اصبع» ونماذج عدم الاخلاص التي يكتب عنها سكاما، وهي نماذج رائجة في وسائل الاعلام عن الأخر الأوربي. ونذكر هنا، على سبيل المثال، إلقاء اللوم من قبل الهيمنة الفرنسية-الألمانية على فشل سياسة بوش في جلب التأييد في الأمم المتحدة لشن الحرب على العراق. وكتب سفير ردا على هذه الانتقادات بأن المستشار الألماني شرودر G. Schröder جبان ونازي.

الصورة للايديولوجيا والسلطة، فليس من الصعب -اليوم- إقناع الأمريكيين بأن التقسيم الجغرافي للعالم بين الشرق والغرب قد أدى إلى ربط مواز للفضيلة، فيرتبط الشرق بالشر الإسلامي بينما يرتبط الغرب بالخير المسيحي-اليهودي. ويظهر أن افتراض نموذج أمريكي بديل ينادي بتأسيس «دولة يهودية مسيحية وإسلامية» لا يعتبره العديد من الأمريكيين مشروعا أمريكيا. وتسمح العلمانية المتقدمة للمسيحية في أوربا بإقامة نموذج متماسك لاندماج المسلمين واليهود. وإذا كان بالفعل افتراض ربط الشر بالمسلمين والعرب منتشرا كذلك في أوربا، فإن معظم الأوربيين يعارضون المشروع الأمريكي للعولمة الاقتصادية (الذي يبنى على أساس نموذج دَارْ ويني اجتماعي). وتهدد الامبريالية الاقتصادية الأمريكية أهداف استمرار الرخاء الأوربي، كما تهدد الشكل القانوني السياسي لنموذج العولمة عندهم. وسمحت هذه المقاومة الأوربية للهيمنة العسكرية والاقتصادية بإيجاد حليف ناشئ في العديد من دول الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى تأكيد حضورها في الشرق الأوسط من خلال القوة العسكرية والتحالف مع إسرائيل، فإن الأوربيين ليست لهم الوسائل أو القدرة على تحقيق هذا الأمر، ويجب أن يستندوا -بدلا من ذلك- على الاغراء الجذاب لنموذج أسلوب حياتهم الخاص.

بيبليوغرافيا

* Adler, Israel and Eric Peritz 1997 Religious Observance and Desired Fertility among Jewish Women in Israel, 377-389. In Papers in Jewish Demography 1993 : in Memory of U.O. Schmelz, eds. Sergio Della Pergolla and Judith Even. Jerusalem : The Abraham Harman Institute of Contemporary Jewry.

* Arendt, Hannah 1991 "Organized Guilt and Universal Responsibility", 273-284. In Collective Responsibility : Five Decades of Debate in Theoretical and Applied Ethics, eds. Larry May and Stacey Hoffman. Savage, Maryland : Rowman & Littlefield.

* Ash, Timothy Garton. 2003. "Anti-Europeanism in America." New York Review of Books. 31 January. http://www.nybooks.com/articles/16059.

* Ashdown, Paddy 2002 What I learned in Bosnia. New York Times, October 28 : A25.

* Barkan, Elazar 2000 The Guilt of Nations. New York : Norton

* Bazyler, Michael 2001 Holocaust Restitution Litigation in the United States: A Triumph of American Justice." Paper presented in conference "Confronting the Past: Memory, Identity, and Society." February 4-5, UCLA Center for Jewish Studies.

* 1992 Belonging in the Two Berlins : kin, State, Nation. Cambridge : Cambridge University Press

* 1991 After the Wall : East Meets West in the New Berlin. New York : Basic Books Falk, Richard

* 2001b "The Holocaust and the Emergence of International Human Rights." Paper presented in conference "Confronting the past : Memory, Identity, and Society," February 4-5, UCLA Center for Jewish Studies

* Bloch, Maurice. 1992. Prey into Hunter : The Politics of Religious Experience.

Cambridge : University of Cambridge Press.

* Bodemann, y. Michal 1996 Reconstructions of History : From Jewish Memory to Nationalized commemoration of Kristallnach in Germany. Ann Arbor : University of Michigan Press.
* Bookman, Milica. 1997. The Demographic Struggle For Power : The Political Economy of Demographic Engineering in the Modern World. London: Frank Cass.

* Borneman, John 2005 "Public Apologies as Performative Redress;" Johns Hopkins SAIS Review of International 25 (2) : 53-66, special issue "Pride and Guilt in International Relations"
2003a "Deutschsein : Fiction und das Reale," 173-194, in Inspecting Germany, eds. Thomas Hauschild and Bernd Jürgen Warneken. Köln.
* 2003b "Responsibility after Military Intervention : What is Regime Change?" POLAR : Political and Legal Anthropological Review, Vol. 26 (1) : 28-54. Response by Kunal Parker, Rejoinder.
* 2003c Chapter 3. Gottvater, Landesvater, Familienvater: Identification and Authority in Germany. In Death of the Father : An Anthropology of the End in Political Authority, Borneman, ed. Pp. Chapter 3. New York : Berghahn press.
* 2003d Why Reconciliation? A Response to Critics (to Laura Nader, Richard Falk, Richard Wilson, and Seven Sampson). Public Culture 15 (1) : 197-206.
Dower, John 1999 Embracing Defeat : Japan in the Wake of World War II. New York : The New Press.
* 2002a "On Money and the Memory of loss," Etnografica 6(2) : 281-302 (Portuguese Journal of Social Anthropology)
* 2002b "Reconciliation after Ethnic Cleansing : Listening, Retribution, and Affiliation," Public Culture 14(2) : 281-304. Commentary and Response to Laura Nader, Richard Falk, Richard Wilson, and Seven Sampson in Public Culture 15 (1) : 197-206
* 2002c "Introduction : German Sacrifice Today," 3-25, in Sacrifice and National Belonging in Twentieth-Century Germany, eds. Greg Eghigian and Matthew P. Berg. (College Station : Texas A & M Press)
* 2002 d "Multikulti or Schweinerei in the Year 2000," German Politics & Society 20 (2) (Issue 63, Summer 2002) : 93-114
* 2002e Lessons From Japan About War's Aftermath. New York Times. October. Electronic document, http://www.nytimes.com/2002/10/27opinon/27DOWE.html, accessed October 27.

* 2001a "Caring and To Be Cared For : Displacing Marriage, Kinship, Gender, and Sexuality;" 29-46, in The Ethics of Kinship, ed. James Faubion. (New Jersey: Rowland and Littlefield)
* 2001b "The Holocaust and the Emergence of International Human Right." Paper presented in conference "Confronting the past : Memory, Identity, and Society," Februrau 4-5, UCLA Center for Jewish Studies
* 2000. Caring and To Be Cared For : Displacing Marriage, Kinship, Gender, and Sexuality. In The Ethics of Kinship, ed. James Faubion. New Jersey : Rowland and Littelfield). Shorter version in International Journal of Social Science 154 (December 1997) : 623-635.
* 1999a "Can Public Apologies Contribute to Peace? An Argument for Retribution," The Anthropology of East Europe Review 17 (1) : 7-20. (Longer version as ms. Apologies as Rites of collective Accountability)
* 1999b "Grundung durch Umzug. Die Hauptstadtwerdung Berlins," (co-author Heinz Bude) Mittelweg 36 (6/98) : 25-35
* 1998a "Der Standort Deutschland' und die Verlegung der Hauptstadt," Berlinner Blaetter : Ethnographische und Ethnologische Beitraege 17 (June) : 61-71
* 1998b Toward a Theory of Ethnic Cleansing : Territorial Sovereignty, Heterosexuality, and Europe, 273-319. Subversions of International Order: Studies in the Political Anthropology of Culture. Albany : State University of New York Press.
* 1997 Settling Accounts : Violence, Justice, and Accountability in Postsocialist Europe. Princeton : Princeton University Press.
* 1996 Identity, Exile, and Division : Disjunctures of Culture, Nationality, and Citizenship in German-Jewish Selfhood in East and West Berlin, 131-159. In Jews, Germans, Memory : Reconstructions of Jewish Life in Germany, ed. y. Michal Bodemann. Michigan : University of Michigan Press.
* 1995a Sojourners : The Return of German-Jews and the Question of Identity, (co-author Jeffrey Peck). University of Neb Raska Press.
* 1995b "Anthropology as Foreign Policy," American Anthropologist 97 (4) : 663-671.
* 1992 Belonging in the Two Berlins : kin, State, Nation. Cambridge : Cambridge University Press
* 1991 After the Wall : East Meets West in the New Berlin. New York : Basic Books Falk, Richard.

* Borneman, John and Nicholas Fowler. 1997. Borneman, John 1997 "Europeanization," Annual Review of Anthropology 26 : 487-514.

* Borneman, John and Stefan Senders 2000 "Politics without a Head : Is the Love Parade a New From of Political Identification?" (co-author Stefan Senders), Cultural Anthropology 15 (2) : 294-317

* Burnett, Weston 1985 "Command Responsibility and a Case Study of the Criminal Responsibility of Israeli Military Commanders for the Pogrom at Shatila and Sabra' 107 Military Law Review 71 at 76.

* Caruth, Cathy. 1996. Unclaimed Experience : Trauma, Narrative, and History. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

* Danieli, Yael. 1997. The Treatment and Prevention of Long-term Effects and Intergenerational Transmission of Victimization : A Lesson From Holocaust Survivors and Thier Children, 295-314. In Trauma and Its Wake : The Study of Treatment of Post-traumatic Stress Disorder, ed. Charles Figley. New York : Brunner/Mazel Publishers.

* Della Pergola, Sergio Della 1992 Recent Trends in Jewish Marriage, 65-92. In World Jewish Population : Trends and Policies, eds. Sergio Pergola and Leach Cohen. Jerusalem : The Herbrew University of Jersualem.

* Enloe, Cythia 1993 The Morning After : Sexual Politics at the End of the Cold War. Berkeley : University of California Press.

* Feldman, Gerald 2001 "Reparations, Restitution, and Compensation in the Aftermath of National Socialism, 1945-2000. Paper presented in conference "Confronting the Past : Memory, Identity, and Society," February 4-5, UCLA Center for Jewish Studies

* Finkelstein, Norman 2001 The Holocaust Industry : Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering. New York : Verso Books

* Foucault, Michel. 1991. Politics and the study of Disourse, 53-72. In the Foucault Effect : studies in Govermmentality, eds. Graham Burchell, colin Gorson, and Peter Miller. chicago : University of chicago Press.

* Friedlander, Saul 1993 Memory, History, and the Extermination of the Jews in

Europe. Indiana : Indiana University Press.

* Fukuyama, Francis. 1995. Trust : The Social Virtues and the Creation of Prosperity. New York : The Free Press.

* Gadamer, Hans-Georg. 1975. Truth and Method. New York : Crossroad.

* Giesen, Bernhard 1993 Die Intellektuellen und die Nation : Eine deutsche Achsenzeit. Frankfurt a/m : Suhrkamp

* Giordano, Ralph 1987 Die zweite Schuld oder Von der Last Deutscher zu sein. Hamburg : Rasch and Röhring Verlag.

* Hacking, Ian 1996 "Memory Sciences, Memory Politics" 67-88. In Tense Past: Cultural Essays in Trauma and Memory, ed. Paul Antze & Michael Lambek. New York : Routledge Heimer, Carol A. 1985 Reactive Risk and Rational Action : Managing Moral hazard in Insurance Contracts." Berkeley : U California Press

* Hampton, Jean. 1992. "Correcting harms Versus Righting Wrongs : The Goal of Retribution," UCLA Law Review 29 : 1659-1702.

* Horkheimer, Max and Theodor Adorno. 1972 (1956). Aspects of Sociology by the Frankfurt Institute for Social Research. Boston : Beacon Press.

* Havannisian, Richard 1986 The Armenian Genocide and Patterns of Denial, 111-34. In the Armenian Genocide in Perspective, ed. R. Hovannisian. New Brunswick, NJ : Transaction Books.

* Havel, Vaclov. 1986. Living in Truth : London : Faber and Faber.

* Jameson, Frederic 1983 "Postmodernism, or The Cultural Logic of Late Capitalism," New Left Review 146, (1984), 53-92.

* Jaspers, Karl 1947 (1946) The Question of Guilt. New York : Capricon Books.

* Kierkegaard, Soren. 1974. "Despair," 340-371. In A Kierkegaard Anthology, ed. Robert Bretall. Princeton : Princeton University Press.

* Kohler, Lotte and Hans Saner, eds. 1992 Correspondence, 1926-1969. New York : Harcourt Brace.

* Kohli, Martin. 1985. "Die Institutionalisierung des Lebenslaufs. Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie 37 (1) : 1-29.

* Kymlicka, Will. 1995. Multicultural Citizenship : A Liberal Theory of Rights. Oxford : Oxford University Press.

* Leclaire, Serge. 1998 [1975]. A Child is Being Killed. Stanford : Stanford University Press.

* Lefort, Claude. 1986. The Political Forms of Modern Society. Cambridge: MIT Press.

* Leicht, Robert 2001 "After Joschka Fischers Entschuldigung für die Sklavereie : Kann und soll man sich für die Sünden der Väter verantworten?" Die Zeit (37/2001) : 1-2.

* Levi-Strauss, Claude 1966 The Savage Mind Chicago. Chicago Press.

* Lewis, Anthony, 2002a Bush and Iraq. New York Review of Books, November 7. National Security Council.
2002b National Security. Electronic document, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html, accessed Octobre 10. Rumsfeld, Donald
* 2001c Transforming the Military. Foreign Affairs

* Lewis, H. D. 1991 "Collective Responsibility," 17-34. In Collective Responsibility : Five Decades of Debate in Theoretical and Applied Ethics, eds. Larry May and Stacey Hoffman. Savage, Maryland : Rowman & Littlefield.

* Malkki, Liisa. 1997. News and Culture : Transitory Phenomena and the Fieldwork Tradition, 86-101. In Anthropological Locations : Boudaries and Grounds of a Field Science, eds. Akhil Gupta and James Ferguson. Berkelely : University of California Press.

* Maier, Charles 1997 Dissolution : The Crisis of Communism and the End of

East Germany. Princeton : Princeton University Press.

* Meredith, Martin. 1999. Coming to Terms : South Africa's Search for Truth. New York : Public Affairs.

* Moore, Sally Falk 1978 Law As Process : An Anthropological Approach. Boston : Routledge.
* 1987. "Explaining the Present : Theoretical Dilemmas in Processual Ethnography." American Ethnologist 14 : 727-736.

* Morris, Benny 2001 Righteous Victims : A History of the Zionist-Arab Conflicts, 1881-1999. New York : Knopf.

* Müller, Ingo 1991 Hitler's Justice : The Courts of the Third Reich. Cambridge : Harvad University Press.

* Nader, Laura 1985 "Civilization and its Negotiations," pp. 39-61. In Understanding Disputes : the Politics of Argument, ed. Pat Caplan. Berg : Providence.
* 1990. Harmony Ideology : Justice and Control in a Zapotec Mountain Village. Stanford : Stanford University Press.

* Nora, Pierre 1996 (1992) General Introduction : Between Memory and History. In Realms of Memory : Rethinking the French Past. Vol. 1 : Conflicts and Divisions. N.Y : Columbia University Press, pp. 1-23
* 1997 Realms of Memory : Rethinking the French Past : Traditions. (Vol I : Conflicts and Divisions), Trans. by Arthur Goldhammer. New York : Columbia University Press, 1997.

* Osiel, Mark. 1995. "Ever Again : Legal Remembrance of Administrative Massacre," University of Pennsylvania Law Review 144 : 463-704.

* Peritz, Eric and Michael Baras, eds. 1992. Studies in the Fertility of Israel. Jerusalem : The Hebrew University.

* Pross, Christain. 1988 Wiedergutmachung : Der Kleinkreig gegen die Opfer Frankfurt am Main.

* 1998 Paying for the Past : The Struggle over Reparations for Surviving Victims of Nazi Terror. Baltimore : The Johns Hopkins University Press

* Putnam, Robert. 1985. "Bowling Alone : America's Declining Social Capital," Journal of Democracy 6 : 65-78.

* Ratner, Steven and Jason Abrams 1997 Accountability for Human Rights Atrocities in International Law : Beyond the Nuremberg Legacy. New York :

* Ricœur, Paul 2000 "The Concept of Responsibility," pp. 11-35, The Just, Chicago : University of Chicago Press; 2000.

* Rotberg, Robert I. And Dennis Thompson, eds. Truth v. Justice. Princeton: Princeton University Press.

*Schama, Simon. 2003. "The Unloved American." New Yorker, 334-39. 10 March.

* Schmelz, U.O. 1992 World Jewish Population in the 1980s : A Short Outline, 37-52. In World Jewish Population : Trends and Policies, eds. Sergio Pergola and Leah Cohen. Jerusalem : The Hebrew University of Jersualem.

* Sebald, W.G. 1989 Schwindel. Gefühle, 1980; Vertigo. New York : New Directions, 2000.

* Segev, Tom 2000 The Seventh Million : The Israelis and the Holocaust. New York : Owl Books.

* Safire, William. 2003a. "Bad Herr Dye." New York Times. 3 February. http:// www.nytimes.com/2003/02/03/ opinion.
* 2003b Surprising Germany. "New York Times". 10 February.

* Speier, Hans 1981 From the Ashes of Disgrace : A Journal from Germany, 1945-1955.Amherst : University of Massachusetts Press.

* Vollnhals, Clemens, ed. 1991 Entnazifizierung : Politische Säuberung und Rehabilitierung in den vier Besatzungszonen, 1945-1949. Munich : Deutscher Taschenbuch Verlag.

* Winter, Jay and Emmanuel Sivan, eds. 1999 War and Remembrance in the Twentieth Century. Cambridge. CUP.

* Zelizer, Viviana. 1989 The Social Meaning of Money : "Special Monies;" American Journal of Socialogy 95 (5) (September 1989) : 342-77.
* 1979 Morals and Markets : The Development of Life Insurance in the United States. New York : Columbia University Press

المصالحة هي نوع من الاتفاق للخروج من العنف في حاضر مشترك. ويقتضي هذا الحاضر، في الوقت نفسه، مبادرات شعبية وأخرى حكومية لإعادة هيكلة مبادىء الانتماء. وما يعوق قدرتنا على تصور الخروج من العنف يكمن في فهمنا غير الواضح للعلاقة بين الإجابات البديلة للخسارة الشخصية وإمكانات تحقيق العدالة. ينبهنا الجانب الأول، الإجابة عن الخسارة الشخصية، إلى أهمية مبادىء الرعاية وشبكات الثقة ورؤية سياسية شاملة تمكننا من اقتراح بدائل لسياسة التزاوج الداخلي وآثارها المحتملة في تغذية كل ما هو عرفي. وينبهنا الجانب الثاني، إمكانات تحقيق العدالة، إلى البحث عن بديل للانتقام والعنف الارتدادي بدراسة الآثار المحتملة للمحاسبة القانونية التي تتضمنها مبادىء أحكام القانون في أنظمة وطنية وخارج وطنية.

الثمن 36 درهما

TARANA
منتدى مكتبة الإسكندرية www.alexandra.ahlamontada.com